

التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية

حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات العامة

ورقة عمل رقم ٢٠

تحرير النسخة العربية: نضال العزة

تحرير النسخة الإنجليزية: لبنى الشوملي، أمايا الأرزة، نضال العزة.

فريق البحث: رتشيل هالويل، غرونيبا تيرنان، لانا رمضان، كاثرين أبو عمشة، إلسا كوهليير.

مونتاج وتصميم: عطا الله سالم

الرقم المعياري الدولي: ISBN: 978-9950-339-42-2

© جميع الحقوق محفوظة

بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠١٧

الأصل من هذه الورقة صدر وطبع باللغة الإنجليزية

التهجير القسري للسكان - الحالة الفلسطينية: حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات العامة

كانون الأول ٢٠١٧

شكر وتنويه

التزاماً بما تم الاتفاق عليه مع الأشخاص الذين/اللواتي تم مقابلتهم، تم إخفاء الأسماء أو استخدمت أسماء مستعارة، وتم حذف أو تغيير المعلومات الخاصة بهم/بها لا يخلّ بمهنية ومصداقية البحث. يتقدم مركز بديل بالشكر الجزيل لجميع من ساهم في تنفيذ هذا المشروع البحثي، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين شاركوا بتخطيط وتنفيذ المقابلات التي على أساسها بني هذا البحث.

يسمح بالاقتراب من هذه الورقة بما لا يتعدى الـ 500 كلمة دون الحاجة إلى إذن مسبق، شريطة توثيق المصدر حسب الأصول، بينما يشترط الحصول على إذن مكتوب من مركز بديل مسبقاً في حال اقتباس أو إعادة طباعة فقرات أطول من ذلك، أو في حال اقتباس أقسام أو فصول من هذا الكتاب، سواء جرى ذلك بالتصوير أو النسخ الإلكتروني أو بأي شكل آخر.

بديل / المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

بيت لحم، فلسطين

هاتف: 02-2777086

تلفاكس: 02-2747346

موقع مركز بديل على شبكة الانترنت : www.BADIL.org

قائمة المحتويات

مقدمة حول سلسلة الأوراق - - - - - ٥

مقدمة حول الورقة - - - - - ٩

الإطار القانوني - - - - - ١٣

التمييز المنهجي المأسس - - - - - ٢٣

الفصل الأول:

حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية

■ الوصول إلى البحر والاستفادة من موارده - - - - - ٢٩

■ الحصول على المياه في الضفة الغربية - - - - - ٤٢

■ مقالع الحجارة والثروة الصخرية - - - - - ٥٣

■ التمتع ببيئة نظيفة - - - - - ٥٧

الفصل الثاني:

حرمان الفلسطينيين من الحصول على الخدمات العامّة

■ قطاع غزة - - - - - ٦٣

■ القرى غير المعترف بها - - - - - ٦٨

■ مناطق التماس (المناطق المعزولة) - - - - - ٧٢

■ البلدة القديمة في الخليل - - - - - ٧٥

■ المناطق المصنّفة (ج) - - - - - ٧٨

■ شرق القدس - - - - - ٨٣

الخلاصة - - - - - ٨٩

التوصيات - - - - - ٩٣

مقدمة حول السلسلة

تعرض هذه السلسلة من أوراق العمل، التي تتناول التهجير القسري للسكان، نظرة عامة وواقعية حول إجراءات التهجير القسري التي تعرّض لها الفلسطينيون على مدى تاريخهم، وما ينفكون يتعرضون لها. ويفرز هذا التهجير القسري آثاراً وخيمة على الفلسطينيين في حياتهم اليومية ويهدّد وجودهم على أرض وطنهم.

السياق التاريخي: حالة فلسطين

كان معظم الفلسطينيين يعيشون، في مطلع القرن العشرين، داخل حدود فلسطين، التي باتت مقسّمة الآن إلى: ما يعرف بدولة إسرائيل، والأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها شرقيّ القدس، وقطاع غزة). وقد أدت سياسات التهجير القسري المنفذة منذ فرض الانتداب البريطاني على فلسطين في مطلع عشرينيات القرن الماضي إلى تحويل الفلسطينيين إلى أكبر حالة من حالات اللجوء المتطاولة على مستوى العالم اليوم والتي لم تشهد حلّاً لها بعد. فبحلول نهاية العام ٢٠١٤، أشارت التقديرات إلى أن ما مجموعه ٧,٩٨ مليون فلسطيني (أو ٦٦٪) من إجمالي الفلسطينيين على وجه البسيطة، والذين يبلغ تعدادهم ١٢,١ مليون فلسطيني، هم مهجرون قسراً عن بلادهم^١.

تُعنى هذه السلسلة بالتشجيع على إطلاق حوار حول التهجير القسري للسكان وتحفيز النقاش حوله والخروج بملاحظات نقدية بشأنه. وفي الواقع، تستدعي هذه السلسلة تحديثها بصورة دورية بالنظر إلى أن السياسات الإسرائيلية التي تركز على التهجير القسري للفلسطينيين لا تتسم بالثبات، بل تتّصف بالتغيير الدائم في حدّتها وشكلها ونطاق إنفاذها. ويكمن الهدف

١ نبذة مقتبسة من: ورقة عمل رقم ١٥، «التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية - مقدمة»، بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، حزيران ٢٠١٥، متوفرة على الموقع:

<http://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/WP15-FPT-Intro-Ara-.pdf>

٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «السيدة عوض، رئيس جهاز الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى الرابعة والستين لنبذة فلسطين»، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢.

متوفر على الموقع: http://www.pCBS.gov.ps/Portals/pCBS/PressRelease/nakba_64A.pdf

النهائي، الذي تسعى هذه السلسلة إلى إنجازه، في إمالة اللثام عن الشبكة المعقدة من التشريعات والسياسات التي تؤلف النظام العام الذي تحتكم إليه إسرائيل في تنفيذ إجراءات التهجير القسري للفلسطينيين. ولا تُعنى هذه السلسلة باستخلاص إدانة عامة فضفاضة لنظام إسرائيل، بل تسعى إلى بيان الطريقة التي تسهم فيها كل سياسة من السياسات الإسرائيلية في إنجاز غايتها التي تستهدف تهجير أبناء الشعب الفلسطيني قسراً عن ديارهم وأرضهم، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على توطين المستعمرين (المستوطنين) اليهود-الإسرائيليين في جميع أنحاء فلسطين على جانبي الخط الأخضر.

ونادراً ما يحظى موضوع التهجير القسري للفلسطينيين، على الرغم من أهميته، على الاستجابة الملائمة من جانب أسرة المجتمع الدولي. التدخلات الدولية يجب أن تتضمن الإدانة، التدخلات الطارئة على شكل تقديم المساعدات الانسانية والاغاثية، ومعالجة للأسباب الجذرية المسببة للتهجير. ان الاستجابة الدولية غير كافية حالياً، حيث انها معالجة قصيرة الامد، ولا تعالج اسباب التهجير، ويلزم بالتالي تطوير منهج للمعالجة طويلة الامد ولإنهاء التهجير المستمر بحسب معايير القانون الدولي. ففي الوقت الذي يناقش فيه العديد من الأفراد والمؤسسات العوامل التي تقف وراء إنفاذ سياسات التهجير القسري للسكان، لا يزال المجتمع المدني يفتقر إلى تحليل شامل ومتكامل يتناول منظومة التهجير القسري التي ما تفتأ تُعمل القمع والاضطهاد على الفلسطينيين وتحرمهم من حقوقهم الواجبة لهم حتى يومنا هذا. ولذلك، فقد تولى بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين زمام المبادرة في إعداد الأبحاث المتخصصة والمركزة حول التهجير القسري للسكان، وإعداد الأوراق النقدية التي ترمي إلى التأثير في السياسات والمواد الأكاديمية التي تسهم في جسر الهوة التي يشهدها التحليل الذي يتصدى لهذا الموضوع.

التهجير القسري للسكان

لا يشكل مفهوم التهجير القسري للسكان - والاعتراف بضرورة التعامل مع المظالم المتأصلة التي يفرزها - ظاهرة جديدة في أي حال من الأحوال، كما أنه ليس ظاهرة فريدة تنحصر في فلسطين بحدودها الانتدابية. فقد عززت المساعي الحثيثة التي تقف وراء استعمار الأقاليم الأجنبية على مدى آلاف السنين هذه الظاهرة ورسختها. وقد عرّف الإمبراطور الفارسي قورش الكبير "مبدأ عدم قبول الاستيلاء على الأرض بالقوة وممارسة التهجير القسري الذي يقترن به ويصاحبه في أحوال ليست بالقليلة"،^٣ حيث جرى تقنين هذا التعريف في مخطوطة قورش في العام ٥٣٩ قبل الميلاد - وهي أول ميثاق حقوق إنسان عرفته البشرية. وبعد ذلك بنحو ألفي سنة، وظّفت القوى الأوروبية تهجير السكان باعتباره وسيلة من وسائل غزو البلدان الأجنبية إبّان الحقبة

٣ جوزيف شيكلا، «جرمة نقل السكان: التجريم، الملاحقة القضائية، والتحصين من العقوبة»، بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، جريدة حق العودة، العدد ٥٤، متوفر على الموقع: <http://badil.org/ar/publications-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/itemlist/category/237-haq-alawda54.html>

المسيحية. ومن الأمثلة الشاهدة على هذا الأمر ما قام به الشعب الأنجلوسكسوني من تهجير للشعوب الكلتية الأصلانية من ديارها، ومحاكم التفتيش الإسبانية التي حكمت بتهجير أبناء الأقليات الدينية من ديارهم وأراضيهم في مطلع القرن السادس عشر.

وفي هذه الأيام، يُعتبر التهجير القسري للسكان المحميين سواء بالتهجير المباشر، أو غير المباشر أو خلق بيئة قهرية، واحداً من الانتهاكات الجسيمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وجريمة حرب بموجب نظام روما لمحكمة الجنايات الدولية. إن التهجير القسري الذي يرتكب دون مسوغ قانوني يشكل انتهاكا جسيما، وقد يشكل جريمة ضد الإنسانية إذا ارتكب كسياسة ممنهجة وواسعة النطاق بحق مجموعة عرقية أو إثنية معينة. يتضمن القانون الدولي، بما فيه ميثاق الأمم المتحدة، قواعد واضحة تحظر التهجير القسري للسكان من خلال الفروع المحددة المنبثقة عن القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الجنائي والقانون الدولي للاجئين. وتنظم هذه الصكوك الدولية عمليات التهجير القسري للسكان على الصعيدين الداخلي (ضمن الحدود الدولية المعترف بها) والخارجي.

ويسعى مركز بديل إلى تقديم سلسلة أوراق العمل هذه في صورة موجزة يسهل على الأطراف المعنية قراءتها والاطلاع عليها، بما يشمل أعضاء المؤسسات الأكاديمية والقائمين على إعداد السياسات والنشطاء وأفراد الجمهور العام. وعلى وجه العموم، تسهم هذه السلسلة في فهم نكبة الشعب الفلسطيني المستمرة، وفي إبراز الحاجة إلى معالجتها على أساس منهج حقوق الإنسان من قبل لدى الأطراف الفاعلة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. ويحدونا الأمل بأن توفر هذه السلسلة ما يلزم من التوجيه والإرشاد لأصحاب المصلحة المعنيين، وأن تتيح القدرة في نهاية المطاف على إطلاق حملات للتأثير في السياسات الرامية إلى وقف وأو تقويض منهجية انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيين على أساس يومي.

تتناول سلسلة أوراق العمل تسع سياسات إسرائيلية رئيسية تعنى بتهجير الفلسطينيين قسراً عن ديارهم. وهذه السياسات هي:

١. الحرمان من الإقامة والسكن
٢. إنفاذ نظام استصدار التصاريح
٣. التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري
٤. قمع المقاومة
٥. مصادرة الأراضي وحرمان أصحابها من التصرف والانتفاع بها
٦. حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات العامة
٧. التمييز المأسس والفصل العنصري
٨. الأعمال التي تنفذها أطراف غير حكومية وتحظى بموافقة من جانب حكومة إسرائيل
٩. إنكار الحق في جبر الضرر (العودة، استعادة الممتلكات، التعويض، وعدم التكرار والرضا)

المنهجية

تتألف جميع أوراق العمل، التي تضمها هذه السلسلة بين دفتيها، من أبحاث ميدانية وأبحاث مكتبية. ويتألف البحث الميداني من دراسات حالة تستند إلى مقابلات فردية وجماعية (مجموعات مركزة) عُقدت مع فلسطينيين تكبدوا معاناة التهجير القسري، أو مع مختصين (من قبيل المحامين أو الموظفين العاملين في المؤسسات المعنية) ممن يعملون في المجال أو على قضية محددة ذات صلة. وتشمل سلسلة أوراق العمل في نطاقها الجغرافي فلسطين بحدودها الانتدابية (ما أصبح يعرف بإسرائيل، والأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧) والفلسطينيين الذين يعيشون في منفاهم القسري (الشتات). ورغم أنّ معظم البيانات التي تستعرضها أوراق العمل نوعية في طابعها، إلا أنّ الأبحاث تشتمل أيضاً على بيانات كمية في حال توفرها - أو في حال تيسر القدرة على جمعها.

وتضع الأبحاث المكتبية سياسات التهجير القسري للسكان في سياقها من خلال تحليل الظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية والقانونية ذات الصلة ودراستها من أجل تحديد الانتهاكات التي تمسّ حقوق الإنسان الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني. وفي هذا المقام، يضطلع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بأدوار محورية. وتسهم المقالات العلمية والتقارير ذات الصلة في ردد التحليل الذي تسوقه هذه الأبحاث وإثرائه.

توضيح وشكر:

لقد جرى تغيير أسماء الأفراد الذي قدموا شهاداتهم في سلسلة أوراق العمل هذه. وهذا يعود إلى خشية هؤلاء الأفراد من التبعات الأمنية والإجراءات الانتقامية التي تمارسها إسرائيل بحقهم جراء مشاركتهم في فضح سياساتها كما في هذا المشروع. في هذا المقام، وعرفانا بدورهم، لا يسعنا إلا ان نشكر هؤلاء المشاركين/ات الذين تحلّوا بالشجاعة للإسهام في إبراز الحقيقة عبر المشاركة في ردد هذه الورقة وإغنائها بشهاداتهم، أو قضاياهم، أو آرائهم.

مقدمة حول الورقة

منذ فجر التاريخ، ما انفك البشر يستخدمون المواد والثروات التي تزخر بها الطبيعة، والتي يُشار إليها في العادة بالموارد الطبيعية. ومع التطور الذي شهدته الحضارات، باتت موارد أخرى، كالأراضي الضرورية للزراعة أو مواد البناء أو مصادر الطاقة، أساسية ولا غنى عنها. وبسبب هذا الاعتماد على الموارد الطبيعية، فقد تكفّلت غالبية القوانين المحلية والدولية بضمان الوصول إليها. كما تشكّل الموارد الطبيعية جزءاً أصيلاً من الحق في تقرير المصير، حيث يفهم من هذا الحق أنه لا يمكن لمجموعة أن تحظى بالحرية التامة دون أن تمتلك القدرة على الوصول إلى الموارد المتاحة لها والانتفاع بها.

تسلّط هذه الورقة الضوء على سيطرة "إسرائيل" على الموارد الطبيعية والخدمات العامة، وتتناول الآليات التي توظفها لفرض هيمنتها عليها والتبعات المترتبة نتيجة فرض تلك الهيمنة. وفي الوقت الذي لا يقدم فيه محتوى هذه الورقة استعراضاً وافياً للسياسة التي تنفذها "إسرائيل" في حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية والحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها، إلا أنها تبين أن هذه السياسة قائمة وتمارس على أرض الواقع على جانبي الخط الأخضر من فلسطين بحدودها الانتدابية، وأنها تفضي إلى ترحيل السكان الفلسطينيين قسراً من أراضيهم وديارهم.

ولغايات هذه الورقة، تُعرّف الموارد الطبيعية على أنها تلك العناصر البيئية التي تنطوي على جملة من الفوائد الاقتصادية أو المجتمعية ويُنتفع بها باعتبارها رأسمال وطني. وغالباً ما تحدد الموارد الطبيعية والقدرة على استغلالها ثروة شعب من الشعوب ووضعها الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى أن ملكية هذه الموارد تعود إلى الدولة في معظم الأحوال، وتخصص لمنفعة السكان المحليين ولها تأثيرها في الأسواق العالمية. ومن شأن حرمان شعب من القدرة على الوصول إلى موارده الطبيعية التي يزخر بها إقليمه، أو حرمانه من استغلالها دون وجه قانوني، أو إساءة استعمالها أن يلحق الأذى بمشاريع التنمية الوطنية

وأن ينتهك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية الواجبة لذلك الشعب، بما فيها حقه في تقرير مصيره.^٤

وتختلف الخدمات عن الموارد في أنه لا يمكن امتلاكها بوصفها سلعة، وإنما في العادة تتكفل الدولة بتوزيعها وتقديمها. وتعدّ الخدمات، شأنها شأن الموارد الطبيعية، جانباً أساسياً من متطلبات التنمية والتمدّن، كون تلك الخدمات تنظم عملية ممارسة طائفة ممتدة من حقوق الإنسان وتيسّرها. ويُعدّ تقديم الخدمات الأساسية، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم والصرف الصحي، من جملة المسؤوليات الرئيسية التي تقع على عاتق السلطة الحاكمة. ولا غنى عن هذه الخدمات الأساسية للعيش بحياة كريمة، والتي ينبغي ضمان توفيرها للجميع. وبناءً على ذلك، يشير الحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية والحصول على الخدمات إلى وقوع انتهاكات تمسّ حقوق الإنسان الأساسية ويخلف آثاراً وخيمة على الأفراد والتجمعات السكانية المتضررة منه. فهذا الحرمان يترك آثاره على الأشخاص في جميع مناحي حياتهم اليومية، بما فيها الحياة نفسها في بعض الأحيان. وتتكدب المجتمعات الكثير من المعاناة عند حرمانها من الوصول إلى مواردها الطبيعية ومن الحصول على الخدمات التي تلزمها، فتحاول بشتى الطرق استعادة قدرتها على بلوغ تلك الموارد والخدمات والوصول إليها. وفي حال لم يحالفها النجاح في ذلك، تجد تلك المجتمعات نفسها ترزح تحت ضغط يجبرها على الانتقال إلى أمكنة أخرى بحثاً عن ظروف أفضل تعيش فيها حياتها وتجد فيها إمكانية أكبر لتأمين احتياجاتها الأساسية.

في بعض الأحيان، ينجم الحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية والحصول على الخدمات عن حوادث طبيعية أو أحداث لا دخل للإنسان فيها، من قبيل الانهيارات الأرضية التي تعوق أعمال تقديم الخدمات لتجمع سكاني بعينه. وفي حالات أخرى، يكون هذا الحرمان من صنع الإنسان، حيث يكون متعمداً ومقصوداً، وينبع من غايات اقتصادية أو سياسية. وتتقضي الضرورة أن ندرك أن السيطرة على الموارد الطبيعية وإدارتها وتقديم الخدمات لا تشكل إجراءات إدارية وفنية فحسب، بل تمثل جانباً اجتماعياً وسياسياً من شأنه تحديد نوعية الظروف المعيشية لأولئك الذين يعتمدون على تلك الموارد والخدمات. وهذا هو السبب الذي يحوّل توزيع الموارد والخدمات وتقديمها، وتصميم شبكات البنية التحتية المرتبطة بها، إلى استراتيجية سياسية هادفة لتحقيق تغيير ديموغرافي معين.

يستعرض الفصل الأول من هذه الورقة، السيطرة التي تفرضها "إسرائيل" على الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وما يتمخض عنها من حرمان الفلسطينيين من

٤ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، ١٦ كانون الأول ١٩٦٦، الأمم المتحدة، وهو منشور على الموقع الإلكتروني: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html> [تمت زيارة الموقع في يوم ١٦ آب ٢٠١٧]. [فيما يلي: الجمعية العامة للأمم المتحدة، «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، ١٦ كانون الأول ١٩٦٦، وهو منشور على الموقع الإلكتروني: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html> [تمت زيارة الموقع في يوم ١٦ آب ٢٠١٧].، [فيما يلي: الجمعية العامة للأمم المتحدة، «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»].

الوصول إليها. ويحلل هذا الفصل التداعيات المترتبة على حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية والانتفاع بها من زاويتين. فمن جهة، يتسبب الحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية الأساسية في تعطيل الحياة الطبيعية في التجمعات السكانية الفلسطينية، مما يسهم في خلق بيئة قهرية مفروضة على الفلسطينيين في تلك التجمعات. ومن جهة أخرى، يحول حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية بينهم وبين ممارسة سيادتهم على مواردهم والاستفادة من استغلالها في المجالات الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من خسارة العائدات المحتملة التي تدرّها عليهم. وتحلل الورقة في الفصل الثاني سياسة التمييز الذي تمارسها "إسرائيل" على صعيد تقديم الخدمات على جانبي الخط الأخضر من فلسطين بحدودها الانتدابية. وهنا، يتناول البحث بالتحليل ما تُقدّم عليه "إسرائيل" من حرمان التجمعات السكانية الفلسطينية من الوصول إلى مواردهم الطبيعية ومن حصولهم على الخدمات على نحو متعمّد وتمييزي بغية دفعهم للرحيل وترحيلهم قسراً من مناطق سكناتهم.

الإطار القانوني

يفرض القانون الدولي الإنساني - وهو الإطار القانوني الذي يسري على الأوضاع في حالات الاحتلال - التزامات محددة وملزمة لـ "إسرائيل" فيما يتصل بإدارة الموارد الطبيعية وتطويرها وتقديم الخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى وجه الخصوص، تكتسب كل من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، واتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧، والقانون الدولي العرفي صلة وثيقة بهذا الجانب. وفضلاً عن ذلك، خلص الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية إلى أن سريان القانون الدولي الإنساني على إقليم يقع تحت الاحتلال لا يحول دون سريان الصكوك والاتفاقات القانونية الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان^٦. وعلى وجه التحديد، وفي حالة وجود احتلال، ينبغي أن يُستكمل إطار حقوق الإنسان ويعزز إطار الحماية التي يكفلها القانون الدولي الإنساني. ولذلك، تُعدّ صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان، من قبيل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سارية أيضاً^٧. وهذان الصكان القانونيان ملزمان لإسرائيل، وبناءً على ذلك، يجب على "إسرائيل" أن تلتزم بالمعايير التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في إدارتها للأرض الفلسطينية المحتلة. وفضلاً عن ذلك، فإن "إسرائيل" ملزمة بالقانون الجنائي العرفي، الذي يضم مجموعة من القوانين الدولية التي تُعنى بحظر أشد الأعمال خطورة - وهي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية

٥ مع أن "إسرائيل" لا تُعدّ دولة موقعة على اتفاقية لاهاي، إلا أن هذه الاتفاقية تشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي. ولذلك، فهي ملزمة لجميع الدول.

٦ «الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة»، رأي استشاري، ٢٠٠٤، محكمة العدل الدولية، (٩ تموز) [فيما يلي بـ«محكمة العدل الدولية، الفتوى بشأن الجدار»]: الأنشطة المسلحة في أراضي الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا)، الحكم، ٢٠٠٥، محكمة العدل الدولية، (١٩ كانون الأول)؛ بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «الترحيل القسري للسكان: الحالة الفلسطينية، إنفاذ نظام استصدار التصاريح»، (بيت لحم، ٢٠١٥)، ١٤، وهذه الورقة منشورة بالإنجليزية على الموقع الإلكتروني للمركز: <https://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/wp18-FPT-Israeili-permit-system.pdf> [فيما يلي: مركز بديل، «الترحيل القسري للسكان: نظام التصاريح»].

٧ صادقت "إسرائيل" على كلا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شهر تشرين الأول ١٩٩٦. انظر:

Ratification Status for Israel, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), n.d., available at: http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=84&Lang=EN

والعدوان - وملاحقة مقترفيها. كما تملك المحكمة الجنائية الدولية الولاية على الجرائم التي تُرتكب في فلسطين منذ شهر حزيران ٢٠١٤ عقب توقيع السلطة الفلسطينية على نظام روما الأساسي في شهر كانون الثاني ٢٠١٥.

القانون الدولي الإنساني

تشكل الفكرتان اللتان تقضيان بأن القوة القائمة بالاحتلال تُعد بمثابة حارس مؤقت، وبأنها لا تستحوذ على السيادة على المناطق الواقعة تحت احتلالها مبدآن محوريان ينظم أحكام القانون الدولي الإنساني^٨. ففي هذا المقام، تنص المادة (٥٥) من اتفاقية لاهي لسنة ١٩٠٧ بصورة واضحة على أن «لا تعتبر دولة الاحتلال نفسها سوى مسؤول إداري ومنتفع من المؤسسات والمباني العمومية والغابات والأراضي الزراعية التي تملكها الدولة المعادية والتي توجد في البلد الواقع تحت الاحتلال. وينبغي عليها صيانة جوهر/أصول هذه الممتلكات وإدارتها وفقاً لقواعد الانتفاع». وبناءً على ذلك، لا تملك الدولة القائمة بالاحتلال الاستحواذ على ملكية الموارد الطبيعية في الإقليم الذي تحتله.

وفي جميع الحالات، ينبغي للقوة القائمة بالاحتلال أن تكفل الضمانات الإنسانية التي تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة، والتي تحظر بصورة صريحة تدمير أي ممتلكات عينية أو شخصية وأعمال السلب. ومن جانب آخر، يجيز القانون الدولي للقوة القائمة بالاحتلال استعمال الموارد بموجب أحكام صارمة تملئها الضرورة العسكرية، وذلك في حال كانت تخدم احتياجات السكان المحميين، ولا تنطوي على تدمير تلك الموارد أو استنزافها^٩. ومع ذلك، فلا يجوز للقوة القائمة بالاحتلال أن تستغل الموارد الطبيعية الكائنة في الإقليم الواقع تحت احتلالها من أجل زيادة ثروتها المادية^{١٠}، أو أن تستغلها لمنفعة المستعمرين الذين يقيمون في ذلك الإقليم. وقد ترقى هذه الأعمال إلى مرتبة جريمة النهب - الاستغلال الواسع النطاق - المحظورة بموجب القانون الدولي^{١١}.

٨ اتفاقية لاهي (الرابعة) الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية وملحقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/RegulationsLawsCustomsWar.html>

وانظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاحتلال والأشكال الأخرى لإدارة المناطق الأجنبية (جنيف، ٢٠١٢)، ص ٥٦. [فيما يلي: اللجنة الدولية للصليب الأحمر: الاحتلال]، متوفر على الرابط: <https://www.icrc.org/eng/assets/files/publications/icrc-002-4094.pdf>. وانظر، أيضاً، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المادة (٨)، ١٢ آب ١٩٤٩، [فيما يلي: اتفاقية جنيف الرابعة].

٩ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة (٥٣)، الهامش رقم (٨) أعلاه.

١٠ القضية بشأن الأنشطة المسلحة في أراضي الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا)، طلب الإشارة بتدابير تحفظية، ٢٠٠٠، محكمة العدل الدولية (١ تموز).

١١ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المادة (٥٢) من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي: النهب، تاريخ النشر غير معروف. وهذه القواعد منشورة على الموقع الإلكتروني للجنة: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule52

ويُعد الأشخاص الذين يخضعون لإدارة سلطات الاحتلال سكاناً محميين، وتقع هذه السلطات تحت التزام يملئ عليها التصرف على نحو يعود بالفائدة على هؤلاء السكان.^{١٢} وتتحمل قوات الاحتلال المسؤولية عن رفاة السكان المحميين، بما تشمله هذه المسؤولية من تقديم الخدمات العامة الأساسية لهم. فعلى سبيل المثال، تفرض اتفاقية جنيف الرابعة أحكاماً صارمة على قوات الاحتلال لتكفل تقديم خدمة التعليم وتأمين الغذاء وتقديم «الخدمات الطبية والمستشفيات وكذلك الصحة العامة والشروط الصحية في الأراضي المحتلة».^{١٣}

يحظر بشكل صارم ترحيل السكان المحميين قسراً من مناطق سكنهم دون أساس يجيزه القانون الدولي؛^{١٤} فهذا الترحيل القسري يشكل مخالفة جسيمة بموجب أحكام المادة (٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة. وبينما لا تستوفي جميع حالات تهجير السكان القابعين تحت الاحتلال - كما لو جرى تهجيرهم في سياق الأعمال العدائية لأسباب عسكرية ملحة - صفة الترحيل القسري، غير أن جواز نقل السكان يجب أن يتم تفسيره بشكل ضيق، كما يجب أن يكون النقل بصفة مؤقتة.^{١٥}

القانون الجنائي الدولي

يُعرف الترحيل القسري المباشر وغير المباشر على أنه أحد أبشع الأعمال التي يمكن إقرارها على الإطلاق، وهو عمل يرقى إلى مرتبة جريمة الحرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.^{١٦} وعلاوة على ذلك، فقد يثير الترحيل القسري المسؤولية الجنائية الفردية باعتباره جريمة ضد الإنسانية متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، بموجب أحكام نظام روما الأساسي.^{١٧}

وقد رأت المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم الدولية الجنائية الخاصة على أن الترحيل القسري قد يفرزه ارتكاب أعمال أو التقصير في عمل شيء يؤدي إلى خلق بيئة قهرية

١٢ اتفاقية لاهاي (الرابعة) الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية وملحقها: اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، ١٨ تشرين الأول ١٩٠٧، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.refworld.org/docid/4374cae64.html>. وانظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الاحتلال، الهامش رقم (٨) أعلاه، وانظر، أيضاً، اتفاقية جنيف الرابعة، المادة (٨)، الهامش رقم (٨) أعلاه.

١٣ المصدر السابق، المادتان (٥٠) و(٥٦).

١٤ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة (٤٩)، الهامش رقم (٨) أعلاه.

١٥ المصدر السابق.

١٦ الجمعية العامة للأمم المتحدة، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ١٧ تموز ١٩٩٨، المادة (٣)(أ)(٧). متوفر على الموقع: <http://www.refworld.org/docid/3ae6b3a84.html> [تمت زيارة الموقع في يوم ٢٩ أيلول ٢٠١٧]. [فيما يلي: الجمعية العامة

للأمم المتحدة، نظام روما الأساسي].

١٧ المصدر السابق، المادة (١)(د).

بغية استغلالها.^{١٨} وفي حالات ليست بالقليلة، يمكن اعتبار الحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية والخدمات العامة وعلى نحو يفرض على حرمان الشعوب من تحقيق «نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»،^{١٩} على أنه عامل يسهم في خلق بيئة قهرية، تفرض على ترحيل السكان قسراً من ديارهم بصورة غير مباشرة.^{٢٠}

كما تُعد الأفعال التعسفية والمتعمدة التي تنطوي على مصادرة الموارد وانتهاك حقوق الإنسان الواجبة للسكان، مما يفرض على خلق ظروف قهرية تؤدي إلى ترحيلهم قسراً من مناطق سكنهم، من جملة المخالفات الجسيمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.^{٢١} ولذلك، تشكل هذه الأفعال جريمة حرب وأو جريمة ضد الإنسانية،^{٢٢} ما لم تبررها ضرورة عسكرية أو إخلاء مشروع للسكان في سياق الأعمال العدائية الحربية المتواصلة، ويجوز أن تخضع للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية بما يتماشى مع أحكام نظام روما الأساسي.^{٢٣} فضلاً عن ذلك، يُرتب إقرار جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التزاماً على الدول بالرد على هذه الأفعال من خلال اعتماد التدابير الجزائية الملائمة وتقديم الأشخاص المسؤولين عن إقرارها أمام المحاكم.^{٢٤}

القانون الدولي لحقوق الإنسان

يُعدّ حق تقرير المصير مبدأً جوهرياً من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يتفرع عن القانون الدولي العرفي، كما يحظى هذا المبدأ بالحماية التي تكفلها المادة المشتركة رقم (١) في كلا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.^{٢٥} ويشمل الحق في تقرير المصير الحق الأصيل للشعوب في «...السعي بحرية لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي»،^{٢٦} وفي هذا السياق، أعاد أحد القرارات التي صدرت مؤخراً عن هيئة الأمم المتحدة التأكيد على هذا الحق، حيث شدد على «أن

18 BADIL, Coercive Environments: Israel's Forced Population Transfer of the Palestinians in the Occupied Territory, February 2017, <http://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/in-focus/FT-Coercive-Environments.pdf> [hereinafter BADIL, Coercive Environments].

١٩ الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (١)، الهامش رقم (٤) أعلاه؛ والجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة (١)، الهامش رقم (٤) أعلاه.

20 For more information, see: BADIL, Coercive Environments, 8-7, *supra* note 20.

٢١ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة (١٤٧)، الهامش رقم (٨) أعلاه.

٢٢ وذلك عند ارتكابها في إطار هجوم واسع النطاق أو إطار منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين.

23 Marko Divac Oberg, "The Absorption of Grave Breaches into War Crimes," International Review of the Red Cross 91, no. 873 (March 169-164 :2009, available at: <https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/irrc-873-divac-oberg.pdf>

٢٤ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاعدة (١٥٨) من قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي: التحقيق في جرائم الحرب، تاريخ النشر غير معروف. وهذه القواعد منشورة على الموقع الإلكتروني للجنة: <https://www.icrc.org/data/files/publications/ar/> [icrc_004_pcustom.pdf](https://www.icrc.org/data/files/publications/ar/)

٢٥ الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (١)، الهامش رقم (٤) أعلاه؛ والجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة (١)، الهامش رقم (٤) أعلاه.

٢٦ المصدر السابق.

حق الشعب الفلسطيني في السيادة الدائمة على ثرواته وموارده الطبيعية يجب أن يُستخدم لتحقيق تنميته الوطنية ورفاه الشعب الفلسطيني وكجزء من أعمال حقه في تقرير مصيره.^{٢٧} كما يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق الإنسان في «أن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع من سواه، القدرة على الحصول على الخدمات العامة في بلده».^{٢٨}

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الدول تقع تحت التزام يملئها ضمان توفير الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية التي تفي بجميع الحقوق الواردة في هذا العهد، وهذا يشير إلى ما يفي بحاجة الإنسان من الغذاء والمأوى والسكن والتعليم والحق في العمل و«حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه».^{٢٩} وتلتزم الدول الأطراف في هذا العهد باحترام هذه الحقوق وحمايتها والوفاء بها.^{٣٠} وفي هذا السياق، تتحاشى الدول الحديثة التي تحترم هذين العهدين والحقوق التي يكفلانها، اتخاذ التدابير التي تحرم مواطنيها أو تمنعهم من التمتع بتلك الحقوق.^{٣١} وتعد الدول ملزمة بتوفير الحماية، التي تقتضي من جملة أشياء أخرى الحيلولة دون تدخل الأطراف الثالثة (سواءً كانت دول أو هيئات) في تمتع السكان المحميين بالحقوق المذكورة، ويعني واجب «الوفاء» أنه ينبغي على الدولة المعنية أن تقدم، أو تيسر بالحد الأدنى، تمتع الآخرين بتلك الحقوق.

ويُعد الحصول على الخدمات أساسياً لتجسيد حقوق الإنسان الأساسية المذكورة، وينتج عن التقصير في تقديم أي من هذه الخدمات خطراً ينطوي على المسّ بحقوق الإنسان الأساسية بحكم الأمر الواقع.

وفيما يتصل بحقوق الإنسان والخدمات الأساسية، تقرر اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتولى المسؤولية عن مراقبة مدى التزام الدول الأطراف بالحقوق الواردة في مقرراتها، أن «الحق في السكن ينبغي ألا يفسر تفسيراً ضيقاً، على سبيل المثال، المأوى ليس مجرد وجود سقف فوق رأس المرء، [...] بل ينبغي النظر إلى حق السكن باعتباره

٢٧ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره»، ١١ نيسان ٢٠١٧، القرار رقم A/HRC/RES/25/27، وهو منشور على الموقع الإلكتروني: <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G14/134/35/>

[PDF/G1413435.pdf?OpenElement](https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G14/134/35/PDF/G1413435.pdf?OpenElement) [تمت زيارة الموقع في يوم ١٦ آب ٢٠١٧].

٢٨ الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (٢٥)، الهامش رقم (٤) أعلاه.

٢٩ المصدر السابق؛ والجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الهامش رقم (٤) أعلاه.

٣٠ صادقت «إسرائيل» على كلا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في يوم ٣ تشرين الأول ١٩٩١. انظر: OHCHR, "Key concepts on ESCRs - What are the obligations of States on economic, social and cultural rights?", n.d., available at: <http://www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/WhataretheobligationsofStatesonESCR.aspx> [accessed 16 August 2017].

٣١ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، «التزامات الدول»، النشاط التقني، التربية، تاريخ النشر غير معروف، وهذه الوثيقة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.unesco.org/new/en/education/themes/leading-the-international-agenda/right-to-education/normative-action/state-obligations>

[تمت زيارة الموقع في يوم ١٦ آب ٢٠١٧].

حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة»^{٣٢} وتضيف اللجنة بأن توفر الخدمات والبنية التحتية يُعد من جملة العوامل الضرورية لتوفير السكن اللائق.^{٣٣}

كما يحظر التمييز «بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب» في التمتع بهذه الحقوق وبغيرها من الحريات الأساسية التي ينص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.^{٣٤}

النظام القانوني والقضائي

في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧

أعلنت "إسرائيل" في الإعلان رقم (١)، الذي أصدرته مباشرة عقب حرب العام ١٩٦٧، أنها احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة وفرضت سيطرتها الإدارية عليهما. كما نص هذا الأمر على إقامة الحكم العسكري في تلك المناطق. وفي المقابل، منح الإعلان رقم (٢) الحاكم العسكري لتلك المناطق السلطة التي تخوله إدارة الضفة الغربية.^{٣٥} ومنذ بداية الاحتلال وحتى يومنا هذا، دأبت "إسرائيل" على إصدار الأوامر العسكرية التي تفرض القيود على وصول الفلسطينيين إلى الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى نحو يتجاوز الاستثناءات التي تجيزها اتفاقية جنيف الرابعة بمدى بعيد.^{٣٦} وفي العام ١٩٨٠، ضمت "إسرائيل" القدس بصورة رسمية ودون وجه قانوني من خلال سن القانون الأساس: القدس، عاصمة "إسرائيل".^{٣٧} ويشكل ضم القدس مخالفة مباشرة للأحكام التي ينص فيها القانون الدولي الإنساني على

٣٢ اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، «التعليق العام رقم (٤): الحق في السكن اللائق» المادة (١)١١ من العهد. (E/1992/23)، ١٣ كانون الأول ١٩٩١، الفقرة (٧)، وهو منشور على الموقع الإلكتروني: <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/cescr-gc4.html>

٣٣ المصدر السابق.

٣٤ الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة (٢)٢، الهامش رقم (٤) أعلاه؛ والجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٢٦، الهامش رقم (٤) أعلاه. والجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (٧).

٣٥ إعلان بشأن تقلد السلطة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، رقم (١)، (١٩٦٧-٥٧٢٧)؛ وإعلان بشأن أنظمة السلطة والقضاء (منطقة الضفة الغربية)، رقم (٢)، (١٩٦٧-٥٧٢٧).

٣٦ «أمر عسكري بشأن مساحات مغلقة» (منطقة الضفة الغربية)، (رقم ٣٤)، (١٩٦٧-٥٧٢٧). وبالإضافة إلى ذلك، يحظر «الأمر بشأن تعليمات الأمن» على الفلسطينيين الدخول إلى المستعمرات ما لم يكونوا يحملون تصاريح خاصة، انظر «أمر بشأن تعليمات الأمن» (منطقة الضفة الغربية)، رقم (٣٧٨) (١٩٧٠). كما منح الأمر العسكري رقم (٩٢) (١٩٦٧) الجيش الإسرائيلي السلطة الكاملة على جميع المسائل المتعلقة بالمياه في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونص الأمر العسكري رقم (١٥٨) (١٩٦٧) على أنه لا يجوز للفلسطينيين تشييد أي منشأة مائية جديدة دون الحصول على ترخيص من الجيش الإسرائيلي، كما نص على مصادرة أي منشأة مائية أو مصدر مائي شيد دون الحصول على ترخيص. وانظر أيضًا:

Al-Haq, Annexing Energy, Exploiting and Preventing the Development of Oil and Gas in the Occupied Palestinian Territory, August 20, 2015, available at: http://www.alhaq.org/publications/Annexing_Energy.pdf

٣٧ «قانون أساس: القدس، عاصمة "إسرائيل"»، (١٩٨٠-٥٧٤٠)، وهو منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=15145>

أنه لا يجوز للقوة القائمة بالاحتلال أن تمارس السيادة أو تستولي على ملكية جزء من الإقليم الواقع تحت احتلالها أو تملكه بكامله. وفي العام ١٩٨١، أصدرت "إسرائيل" أمراً عسكرياً آخر، نصت فيه على نقل جميع الصلاحيات القانونية والإدارية إلى الإدارة المدنية الاسرائيلية (وهي في الحقيقة، الإدارة العسكرية الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧)، التي أوكلت إليها مهام إدارة جميع الشؤون المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن بينها توفير الخدمات العامة وتشغيلها.^{٣٨}

وتشكّل الأوامر العسكرية المذكورة أعلاه، ناهيك عن طائفة ممتدة من الأوامر والقوانين الأخرى، الأسس التي تتركز عليها السلطة التي تمارسها "إسرائيل" على الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي منحت الإدارة الاسرائيلية صلاحيات واسعة لا حصر لها. ولقد أتاحت هذه السيطرة، التي منحها "إسرائيل" لنفسها، للسلطات الاسرائيلية أن تُقدّم في نهاية المطاف على مصادرة مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين لغايات إقامة المستعمرات وتوسيعها، واستغلال مواردهم الطبيعية ونهبها، في ذات الوقت الذي عملت فيه على تقييد حريتهم في التنقل والحركة أو حرمانهم منها ومن غيرها من الحريات الأساسية الواجبة لهم.^{٣٩} فعلى سبيل المثال، ينص الأمر العسكري رقم (٩٢) لسنة ١٩٦٧ على منح الجيش الاسرائيلي السلطة الكاملة على جميع المسائل المتصلة بالمياه في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما ينص الأمر العسكري بشأن الاستثمار في الموارد الطبيعية (الضفة الغربية) (أمر رقم ٣٨٩) على نقل الحقوق السيادية على الموارد الطبيعية في الضفة الغربية إلى 'سلطة مختصة' يعيّنّها الحاكم العسكري.^{٤٠} وتشكّل هذه التدابير انتهاكاً صارخاً للقوانين بشأن الاحتلال، والتي تبين بصورة واضحة الدور الإداري الذي تضطلع به القوة القائمة بالاحتلال في الإقليم الواقع تحت احتلالها. وقد أصدرت "إسرائيل" ما يربو على ٢,٥٠٠ أمر عسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العام ١٩٦٧،^{٤١} حيث عملت هذه الأوامر على حرمان الفلسطينيين من تقرير مصيرهم في الأرض المحتلة، في ذات الوقت الذي عززت فيه السيادة الاسرائيلية عليها. وقد أفضى إنفاذ الأوامر والسياسات العسكرية على هذا النحو الممنهج إلى فرض قيود على قدرة الفلسطينيين على الانتفاع بمواردهم الطبيعية وقدرتهم على الحصول على الخدمات التي تيسّر لهم تجسيد حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم، بما فيها حقهم في تقرير المصير، أو حرمانهم منها حرماناً تاماً. ومن الناحية العملية، فقد أفضى هذا الحرمان المتواصل بالسكان الفلسطينيين القابعين تحت نير الاحتلال وباقتصادهم

٣٨ «أمر عسكري بشأن إقامة إدارة مدنية» (منطقة الضفة الغربية) (أمر رقم ٩٤٧)، ٨ تشرين الثاني ١٩٨١.

٣٩ أنظر: مركز بديل، الترحيل القسري للسكان: نظام التصاريح، الهامش رقم (٦) أعلاه.

٤٠ منظمة العفو الدولية، «متعطشون إلى العدل: القيود على سبل حصول الفلسطينيين على المياه»، ٢٧ تشرين الأول ٢٠٠٩، ص. ١٢، وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني للمنظمة: <http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?rel=doc&y&docid=4af41d622> [تمت زيارة الموقع في يوم ١٦ آب ٢٠١٧] [فيما يلي: منظمة العفو الدولية، متعطشون إلى

العدل]: الأمر العسكري بشأن الاستثمار في الموارد الطبيعية (الضفة الغربية) (أمر رقم ٣٨٩) (١٩٧٠)، المادة (٢).

٤١ مع العلم بأن الأوامر العسكرية لم تعد سارية في قطاع غزة. وكانت "إسرائيل" تعتمد ما يزيد على ١,٤٠٠ نظام لحكم قطاع غزة حتى وقت انسحابها منه في العام ٢٠٠٥. انظر:

Addameer Prisoner Support and Human Rights Association [hereinafter Addameer], The Israeli Military System, September 2008, available at: <http://www.addameer.org/publications/israeli-military-system>.

إلى الاعتماد على "إسرائيل" كلياً. ولم يتواصل هذا الاعتماد على مدى الفترة التي تلت إبرام اتفاقيات أوسلو فحسب، بل بلغت نسبته مستويات تثير القلق.

الآثار التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو

تنص اتفاقيات أوسلو التي أبرمت في العام ١٩٩٥ على تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق، هي المنطقة (أ) والمنطقة (ب) والمنطقة (ج). ولكل منطقة من هذه المناطق ترتيبات وسلطات أمنية وإدارية تتباين عن بعضها البعض^{٤٢}. وكان من المقرر أن تتسلم السلطة الفلسطينية، عند إنشائها، السيطرة الكاملة على الشؤون المدنية والشؤون الأمنية الداخلية في المنطقة (أ)، التي تشكّل ما نسبته ١٨٪ من مساحة الضفة الغربية، واستلام الشؤون المدنية في المنطقة (ب)، التي تؤلّف ٢٢٪ من مساحتها. أما المنطقة (ج)، التي تزيد مساحتها على ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية، فقد بقيت تحت السيطرة الكاملة للجيش الإسرائيلي من الناحيتين الأمنية والمدنية، وبما يشمل ذلك من إدارة الأراضي وتخطيطها. ولم يصنّف شرقي القدس باعتباره يقع ضمن المنطقة (أ) أو المنطقة (ب) أو المنطقة (ج) بموجب اتفاقيات أوسلو، وأُجّل وضعها إلى مفاوضات الوضع النهائي^{٤٣}.

وبعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو، برز بعض الجدل حول ما إذا كان القانون الدولي الإنساني ما يزال سارياً على الأرض الفلسطينية المحتلة بكاملها بالنظر إلى أن السلطة الفلسطينية امتلكت بالفعل قدرًا من الحكم الذاتي في المنطقة (أ) والمنطقة (ب). ومع ذلك، يمكن إخضاع هذه المسألة لاختبار 'السيطرة الفعلية' من أجل التأكد مما إذا كان إقليم ما واقعا تحت الاحتلال ضمن المعنى الذي يؤديه القانون الدولي الإنساني. وفي هذا المقام، يؤكد التحليل القانوني على أن «الإقليم المعادي لا يخضع للقيود القانونية التي يربتها قانون الاحتلال إلا في الحالات وفي المواضع التي تملك فيها القوة القائمة بالاحتلال سيطرة كاملة لا ينازعها فيها أحد»^{٤٤}، ولذلك، لا يتوقف الاحتلال بحد ذاته على الوجود العسكري، وإنما على مدى ما تمارسه القوة القائمة بالاحتلال من سيطرة فعلية على الإقليم الذي تحتله. وعقب التوقيع على اتفاقيات أوسلو، أقيمت "إسرائيل" على سيطرتها على الشؤون الأمنية، والأراضي، بما فيها المستعمرات والحدود، والمجالين الجوي والبحري في جميع أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها شرقيّ القدس. ويشهد الموقف الرسمي الذي يتبناه خبراء القانون بمختلف مشاربهم - بمن فيهم خبراء اللجنة الدولية للصليب

٤٢ الاتفاقية الانتقالية الإسرائيلية-السلطانية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (اتفاقية أوسلو الثانية)، ٢٨ أيلول ١٩٩٥، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/uploads/files/28-9-1995.pdf> [فيما يلي: اتفاقية أوسلو الثانية].

٤٣ المصدر السابق.

٤٤ المصدر السابق؛ وانظر أيضًا:

Harvard Program on Humanitarian Policy and Conflict Research International Humanitarian Law Research Initiative, Legal Aspects of Israel's Disengagement Plan under International Humanitarian Law, Policy Brief, November 6, 2004, available at: http://www.hamoked.org/items/7820_eng.pdf

الأحمر - والمجتمع الدولي بعمومه على أن المستوى الراهن للسيطرة التي تمارسها "إسرائيل" يرقى إلى مرتبة الاحتلال وأن أحكام القانون الدولي الإنساني ما تزال تسري على الضفة الغربية بكاملها، بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة.^{٤٥}

وفي هذا السياق، تعيد المادة (٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة التأكيد على أن «لا يُحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أي اتفاق يُعقد بين سلطات الإقليم المحتل وسلطات الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضي المحتلة.» وبناءً على ذلك، لا تستطيع اتفاقيات أوسلو أن تحرم السكان الفلسطينيين الذين يرزحون تحت نير الاحتلال من الحماية والحقوق التي يستحقونها بموجب أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، بما يشمل ذلك من الالتزامات المترتبة على "إسرائيل" بما يتعلّق بتقديم الخدمات والموارد الطبيعية. فضلاً عن ذلك، وفي حال تدخلت أي من أحكام هذه الاتفاقيات (بين الاحتلال والسكان القابعين تحت الاحتلال) في الحقوق الواجبة للسكان القابعين تحت الاحتلال، فتعد تلك الأحكام باطلة ولاغية. وبذلك، لا يمكن تقديم اتفاقيات أوسلو باعتبارها تسويةً لإعفاء "إسرائيل" من المسؤوليات الواقعة على كاهلها. ففي نهاية المطاف، تبقى "إسرائيل" مسؤولة عن كفالة الحقوق والمزايا الواجبة للسكان الذين يرزحون تحت الاحتلال بالنظر إلى الدور الذي تؤديه باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال.

ويمكن إثارة التساؤلات حول صلاحية اتفاقيات أوسلو نفسها لأنه كان من المقرر لها أن تكون اتفاقيات انتقالية مؤقتة لا تتجاوز مدتها خمس سنوات. وفي هذا اليوم، وبعد مضي ما يقرب من ربع قرن على التوقيع على هذه الاتفاقيات، فإن الصفة التي تحظى بها كوثيقة قانونية تصلح لإدارة شؤون الأرض الفلسطينية المحتلة أصبحت موضع شك في أفضل الأحوال. ولغايات هذا التحليل، تتناول هذه الورقة اتفاقيات أوسلو وتتعامل معها باعتبارها وثيقة قانونية سارية رغم انقضاء الفترة الانتقالية التي تنظمها هذه الاتفاقيات وبالنظر لعدم وجود تحرك لاحق لانقضائها؛ ومع ذلك، فإن هذه الورقة تحكم على هذه الاتفاقيات في ضوء القواعد الدولية ذات الصلة. نحن نفترض أنه يجب اعتبار أحكام هذه الاتفاقيات باطلة ولاغية في حال كانت تتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة أو كانت تنتقص من الحقوق والاستحقاقات الواجبة للسكان الفلسطينيين القابعين تحت نير الاحتلال.

ولا يعفي منح السلطة الفلسطينية حكماً ذاتياً محدوداً (من خلال الاتفاقيات المذكورة) "إسرائيل" من المسؤولية القانونية المترتبة عليها تجاه رفاة السكان الذين يعيشون تحت احتلالها، ويبقى هذا هو الوضع القائم إلى حين إيجاد حل لهذا الاحتلال، بما يشمل من السيطرة الفعلية التي ينطوي عليها. وبناءً على ذلك، فعلى الرغم من الأحكام المتضاربة الواردة ضمن اتفاقيات أوسلو،

٤٥ اللجنة الدولية للصليب الأحمر: الاحتلال، ص ٧-١٠، الهامش رقم (٨) أعلاه.

تقع "إسرائيل" تحت واجب قانوني يملي عليها حماية سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، بما تشمله هذه الحماية من ضمان حصولهم على ما يكفيهم من الخدمات.

وتشمل اتفاقيات أوسلو أحكاماً متعددة بشأن الانتفاع بالموارد الطبيعية والوصول إليها، إلى جانب حكم يتناول الخدمات المرتبطة بتلك الموارد الطبيعية. ففي هذا السياق، يتناول الملحق الثالث، «بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي-الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية»، والملحق الرابع، «بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي-الفلسطيني حول برامج التنمية الإقليمية»، لاتفاقيات أوسلو المبرمة في العام ١٩٩٣ التعاون في مجالات المياه والكهرباء والطاقة والشؤون المالية والنقل والاتصالات، وإعداد برنامج للتنمية الاقتصادية. وفضلاً عن ذلك، ينص الملحق الرابع على تطوير خطة اسرائيلية-فلسطينية-أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت، وإطلاق مشاريع تطوير أخرى للمياه، وربط الشبكات الكهربائية فيما بينها والتعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط والموارد الطاقة الأخرى. وتنص المادة (١٤) من الملحق الأول على تنظيم الأمن على طول الساحل إلى بحر غزة، وهذا يشمل تقسيم البحر المحاذي لساحل قطاع غزة إلى ثلاث مناطق للنشاط البحري.

ويتضمن الملحق الثالث لاتفاقيات أوسلو المبرمة في العام ١٩٩٥ أحكاماً إضافية بشأن الكهرباء، وحماية البيئة، ومصائد الأسماك، والغابات، والغاز، والوقود والبترو، ومقاع الحجارة، والمياه ومياه الصرف الصحي. وتنص معظم هذه الأحكام على نقل الصلاحيات والمسؤوليات تدريجياً «إلى الولاية الفلسطينية والتي ستشمل مناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة». وعلاوة على أن هذا النقل التدريجي لم ينفذ، مما يجعل عدداً ليس بالقليل من هذه الأحكام باطلاً، فإن تلك الاتفاقيات تتعارض بصورة مباشرة مع أحكام القانون الدولي وقواعده. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ١٢(ب)/٣ من الملحق الثالث لاتفاقيات أوسلو الموقعة في العام ١٩٩٥ على أن «يسعى الطرفان إلى استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها بما يتماشى مع سياساتهما البيئية والتنمية». ويتعارض هذا النص مع أحكام القانون الدولي الإنساني الواردة أعلاه، والتي تحظر على القوة القائمة بالاحتلال استغلال الموارد الطبيعية الكائنة في الإقليم الواقع تحت احتلالها لمنفعتها أو لمنفعة سكانها المدنيين في ذلك الإقليم. ويثير هذا الحكم وغيره من الأحكام التي تنص عليها اتفاقيتا أوسلو الأولى والثانية التساؤلات حول مدى صلاحية هذه الأحكام الآن، ولا سيما في ضوء الطبيعة المؤقتة التي تسم الاتفاقيتين المذكورتين.

التمييز المنهجي المأسس

يشكّل ما تقوم به القوة القائمة بالاحتلال من إقامة المستعمرات في الإقليم الذي تحتله مخالفة لأحكام القانون الدولي وقواعده. ففي هذا المقام، تحظر المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة وبلا مواربة على القوة القائمة بالاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. ومنذ العام ١٩٦٧، أقامت "إسرائيل" ما يربو على ٢٥٠ مستعمرة (بما فيها بؤر استعمارية) بصورة غير قانونية في الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس.^{٤٦} وتقع هذه المستعمرات المقامة دون وجه قانوني بجوار القرى والبلدات الفلسطينية، حيث تطبق "إسرائيل" نظاماً قانونياً مزدوجاً فيما يتصل بتقديم الخدمات وإنفاذ القوانين. وينص هذا النظام القانوني المزدوج على إيلاء معاملة تفضيلية للمستعمرين اليهود الاسرائيليين، في ذات الوقت الذي يفرض فيه ظروفاً معيشية عسيرة على الفلسطينيين الذين يقطنون في نفس المناطق التي توجد فيها تلك المستعمرات. ولا يتمتع السكان الفلسطينيون بذات الحق في الحصول على الخدمات والموارد الأساسية أو استخدام الطرق وشبكات البنية التحتية على قدم المساواة مع أولئك المستعمرين. وتزيد حدة هذا الفصل المزدوج بإنفاذ مجموعة معقدة من القيود المفروضة على التنقل والبناء، والتي تتألف من جدار الضم والتوسع، والحواجز العسكرية، والطرق الالتفافية، وسياسات التنظيم والتخطيط ونظام استصدار التصاريح الذي يفرض عقبات جمة أمام حرية التنقل وتطوير شبكات البنية التحتية. ولا تسري هذه القيود إلا على السكان الفلسطينيين.^{٤٧}

وتسيطر "إسرائيل" على جميع المصادر المائية في الضفة الغربية، وتتحكم في كمية المياه التي تزودها للفلسطينيين. وغالباً ما توزع السلطات الاسرائيلية المياه على أساس غير متكافئ بما يخدم المستعمرات. فمن بين جميع المصادر المائية المتوافرة في الضفة الغربية، فليس في وسع الفلسطينيين سوى الانتفاع بما نسبته ١٤٪ منها، بينما تستغل "إسرائيل" ومستعمراتها

٤٦ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA-OPT) في الأرض الفلسطينية المحتلة. «تأثير المستوطنات على الأوضاع الإنسانية»، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، [فيما يلي: أوتشا: تأثير المستوطنات على الأوضاع الإنسانية]، وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني للمكتب:

<https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-impact-settlements>

٤٧ مركز بديل، الترحيل القسري للسكان: نظام التصاريح، الهامش رقم (٦) أعلاه.

النسبة المتبقية، وهي ٨٦٪^{٤٨}، ويحدث هذا الأمر على الرغم من الواقع الذي يشهد بأن تعداد السكان الفلسطينيين يفوق تعداد المستعمرين المقيمين في الضفة الغربية بخمسة أضعاف^{٤٩}، ويصعب على الفلسطينيين، أو استحيل عليهم، الحصول على تراخيص البناء في شرقي القدس وفيما نسبته ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية التي تقع تحت سيطرة "إسرائيل" الحصرية (وهي مناطق الضفة الغربية المصنفة بحسب اتفاق أوسلو بمناطق «ج»)، حيث ترفض السلطات الاسرائيلية ما يزيد على ٩٤٪ من الطلبات التي يقدمها الفلسطينيون للحصول على هذه التراخيص. وقد أفضى هذا الوضع إلى هدم عدد ليس بالقليل من المباني التي شيدها هؤلاء الفلسطينيون للأغراض الخاصة والعامة، بما فيها المدارس والعيادات الطبية، على يد القوات الإسرائيلية بحجة عدم الحصول على تراخيص البناء المطلوبة.^{٥٠}

كما أفرز نظام استصدار التصاريح المطبق حصراً على الفلسطينيين مشاكل جمة فيما يتصل بالحصول على الخدمات العامة وعلى وجه الخصوص الطبية منها، حيث تشترط "إسرائيل" على الفلسطينيين الحصول على تصاريح لكي يتمكنوا من التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية وشرقي القدس بغية الحصول على العلاج الطبي. ففي كل سنة، ترفض "إسرائيل" منح التصاريح لما مجموعه ٤٠,٠٠٠ فلسطيني - يمثلون ٢٠٪ من جميع مقدمي الطلبات للحصول على التصاريح - للتنقل لغايات الحصول على العلاج الطبي.^{٥١}

وفضلاً عما تقدم، صادرت "إسرائيل" مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين في المنطقة (ج) والقدس لغايات إقامة المستعمرات وتوسيعها. وقد أفضى هذا العمل، الذي ينطوي على مصادرة الأراضي وإقامة المستعمرات وتوسيعها، إلى تخصيص الأراضي لليهود الاسرائيليين وحصر الانتفاع بها فيهم دون غيرهم، ناهيك عن ارتفاع عدد الفلسطينيين الذين باتوا يُحرمون من الوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة على مقربة من تلك المستعمرات. وعلاوة على ذلك، فما تنفك "إسرائيل" تحرم المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى ما يزيد على ٣٥٪ من مساحة قطاع غزة تحت حجج أمنية واهية. ولا يستطيع صيادو الأسماك الوصول إلى مساحة تربو على ٨٥٪ من مياه الصيد الفلسطينية.^{٥٢} ونتيجة لهذه التدابير، يعاني أكثر من ٤٦٪ من الفلسطينيين في قطاع غزة من انعدام الأمن الغذائي.^{٥٣}

٤٨ بتسليم - مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، «مياه منهوبة: قلّصت "إسرائيل" هذا الصيف كميات المياه التي تخصّصها للفلسطينيين، البعيدة أصلاً عن تلبية احتياجاتهم»، ٢٧ أيلول ٢٠١٦. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/water/201609_israel_cut_back_supply [تمت زيارة الموقع في يوم ١٦ آب ٢٠١٧].

٤٩ United Nations Country Team Occupied Palestinian Territory, Common Country Analysis, 24 November, 2016 27 & 9, available at: http://www.unsco.org/Documents/Special/UNCT/CCA_Report_En.pdf

٥٠ المصدر السابق، ص. ١٣.

٥١ المصدر السابق، ص. ٦٦.

٥٢ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، «تخفيف الحصار: تقييم الأثر الإنساني على السكان في «قطاع غزة»، آذار ٢٠١١، ص. ٩. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_special_easing_the_blockade_2011_03_arabic.pdf وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، «صيادي قطاع غزة: ظروف معيشية مقيدة» [فيما يلي: الأونروا، «صيادي قطاع غزة: ظروف معيشية مقيدة»]. وهو منشور على الموقع الإلكتروني: <http://bit.ly/2m4Wo47>

٥٣ الأونروا، «الدعاء الطارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة للعام ٢٠١٦»، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٦، ص. ٨، وهو منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2016_opt_emergency_appeal_arb.pdf.pdf

وقد أفضت هذه السياسات التمييزية المنهجية التي تمارسها "إسرائيل" إلى حرمان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من القدرة على الوصول إلى مواردهم الطبيعية والتمتع 'بالخيرات' التي تؤتيها أراضيهم. كما تفرض "إسرائيل" قيوداً مشددة على حصول الفلسطينيين على الخدمات الأساسية أو تمتعهم بها، بما فيها شبكات البنية التحتية التي لا يستغنون عنها، كالمدارس والطرق والمستشفيات ومحطات الصرف الصحي وشبكات الكهرباء، أو تحرمهم منها حرماناً تاماً.

وتمتد هذه السياسات التمييزية في نطاقها لتطال المواطنين البدو الفلسطينيين في "إسرائيل"، والذين يعيشون في قرى صحراء النقب. ففي العام ١٩٦٥، أصدرت "إسرائيل" قانون التخطيط والبناء رقم ٥٢٧٥ لسنة ١٩٦٥، الذي ينص على تصنيف هذه القرى الفلسطينية باعتبارها 'قرى غير معترف بها'؛^{٥٤} وفي هذا المضمار، تحرم "إسرائيل" سكان هذه القرى التي لا تعترف بها من الحصول على الخدمات الأساسية، كالماء والكهرباء والاتصالات وأنظمة الصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم وشبكات البنية التحتية المناسبة. ويتناقض هذا الوضع تناقضاً صارخاً مع التجمعات السكانية الاسرائيلية اليهودية التي أقيمت في المنطقة نفسها، حيث تنال هذه التجمعات الاعتراف بوجودها بصورة تلقائية وتحظى بالخدمات والدعم على الرغم من الواقع الذي يقول إنها غالباً ما تُشيد دون الحصول على التراخيص المطلوبة.^{٥٥}

العلاقة التاريخية ما بين الموارد الطبيعية والخدمات والترحيل القسري

ترتبط الخدمات والموارد الطبيعية واتفاقيات أو سلو والترحيل القسري ارتباطاً وثيقاً ببعضها بعضاً، ولم يبدأ هذا الارتباط بتوقيع اتفاق أو سلو. فعندما تقرأ كتاب إيلان بابيه [المؤرخ الاسرائيلي] «التطهير العرقي في فلسطين»، تقف على وصف حي لما كان يحدث قبل العام ١٩٤٨، خلال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، عندما حط الصهاينة رحالهم في فلسطين. ويصف إيلان بابيه كيف كان الفلسطينيون يدعون هؤلاء الصهاينة إلى بيوتهم، وبينما كان أحدهم يحتسي كوباً من الشاي مع أسرة فلسطينية، كان الآخر في الخارج يدرس الأراضي ويتفحصها.

وكان المبدأ الذي تقوم الخطة الصهيونية عليه منذ البداية يتمحور حول الحصول على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي مع أقل عدد من السكان فيها، وهو ما يستدعي تهجيرهم قسراً عنها. ولهذا الغاية، فقد استخدموا الخرائط البريطانية [التي تعود إلى حقبة الانتداب البريطاني في تاريخها] واستكشفوا الأراضي من أجل تحديد مواقع الموارد الطبيعية، كالمياه اللازمة لري الأراضي الزراعية. وشكل هذا الأمر الأساس الذي قامت عليه خطة التقسيم التي صدرت في العام ١٩٤٧ [والتي لم

54 BADIL, "Al-Naqab: The Ongoing Displacement of Palestine's Southern Bedouin," *al-Majdal Magazine*, Autumn 2008 - Winter 2009, p27. available at: <http://www.badil.org/ar/component/k2/item/1328-art-3.html>

55 Mossawa Center, The New Wave of Israel's Discriminatory Laws: The Legal Status of Palestinian Arab Citizens of Israel over the Last Decade, September 31, 2014, available at: <http://www.mossawa.org/uploads/4864.pdf>

تبصر النور على الإطلاق]. وخلال العام ١٩٤٨، أُعدت الخطط العسكرية الصهيونية حسب مواقع الموارد الطبيعية ومناطق تركيز السكان [الفلسطينيين] الذين كانوا موجودين في ديارهم حينئذ.

وفي العام ١٩٦٧، وفور أن وضعت الحرب أوزارها، أصدرت "إسرائيل" مجموعة من الأوامر العسكرية التي شكلت الإطار القانوني الناظم للأرض المحتلة. وأعلنت "إسرائيل" عن المناطق المحتلة كـ"أراض خاضعة للإدارة"، دون أن تسميها أرضاً محتلة. وهذا ما فتح الباب أمام ما عززته اتفاقية أوسلو، وهو تحديد جميع الموارد الطبيعية في الضفة الغربية بشكل فعال. وبالطبع، فقد أسهم التركيز الديموغرافي والكثافة السكانية للفلسطينيين في تحديد الوسائل التي اعتمدها "إسرائيل" في احتلال الأرض الفلسطينية واستعمارها. ولذلك، كان المبدأ هو نفسه مرة أخرى: أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، ولا سيما الأراضي الجيدة التي تزخر بالموارد الطبيعية والمياه والزراعة، مع أقل عدد ممكن من السكان [الفلسطينيين].

اتفاقيات أوسلو

عملت اتفاقيات أوسلو من الناحية العملية على تقنين [شرعنة] ما جرى تخطيطه ومن ثم إنجازه وإرساء دعائمه القانونية. فمن ناحية أساسية، قسمت اتفاقيات أوسلو الأرض حسبما حددها ["إسرائيل"] في الأصل، وذلك بحسب ديموغرافيتها ومواردها الطبيعية ... ولم يولد هذا الوضع من رحم المصادفة! فعلى سبيل المثال، انظر إلى المناطق المصنفة (ج)، لماذا بقيت تحت السيطرة الاسرائيلية؟ أولاً، لأن أغلب المستعمرات توجد في تلك المنطقة، وثانياً، لأن جميع الموارد الطبيعية تقع في المناطق (ج)، والبعض منها فقط في المناطق (ب). وهذا يعني أن المناطق (ج) مخصصة للقادمين الجدد [المستعمرين اليهود الاسرائيليين] ويعني أن الفلسطينيين القاطنين فيها سيخضعون لمجموعة من السياسات والاجراءات تهدف إلى جعل العمل والعيش فيها أمراً في غاية الصعوبة. وبالتالي، فهم يتخلون عن المنطقة (ج) وينتقلون إلى للعيش في المركز، مثل مدينة رام الله التي تتحمل وجود الفلسطينيين فيها.

المنطقان المختلفان الساريان في المنطقة (أ) والمنطقة (ج)

فيما يتعلّق بالخدمات، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نفرق بين المنطقة (أ) والمنطقة (ب) والمنطقة (ج). ففي الأساس، ليس هناك من خدمات تقدّم في المنطقة (ج). وفي المناطق التي لا تتوفر فيها الخدمات، يميل الناس إلى الرحيل عنها. وهذا ما يحدث. فحينما لا تحصل على التعليم أو المدارس أو الجامعات، وعندما تفتقر إلى العمل، فماذا يتبقى لك هناك؟

خذ منطقة الأغوار، مثلاً، ترى أن تعداد السكان الفلسطينيين في هذه المنطقة

[التي تشكل نحو ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية، والتي تقع في المنطقة (ج)] أخذ بالتضائل. ويعود السبب الرئيس وراء ذلك إلى السياسات الاسرائيلية التي تدفع في اتجاه ترحيل [السكان الفلسطينيين] وتيسره. ولا يشترط أن ينفذ هذا الترحيل، في جميع الأحوال، من خلال اللجوء إلى العنف أو استخدام القوة، بل يبدو أنهم [السكان الفلسطينيون] كما لو كانوا يتخذون قرار الرحيل بأنفسهم، فهم يقررون الرحيل لأن "اسرائيل"، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، لا تفي بالالتزامات الواقعة على عاتقها، وتتعمد انتهاك الالتزامات المترتبة عليها من أجل تسريع وتيرة ترحيل السكان الفلسطينيين وانتقالهم. وتستهدف تلك السياسة ترحيل الفلسطينيين من منطقة الأغوار باتجاه مساحات صغيرة من الأراضي، كتلك الواقعة في الخليل ورام الله ونابلس، التي تصنّف باعتبارها تقع ضمن المنطقة (أ) التي يفتقر سكانها إلى القدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية.

وتبدو العلاقة القائمة بين تقديم الخدمات والوصول إلى الموارد الطبيعية في المنطقة (أ) والترحيل القسري واضحة في نظري. فمن ناحية أساسية، يساعد تطوير المنطقة (أ) في تيسير ترحيل الناس لأن هذه المنطقة تصبح أكثر جاذبية للناس الذين لا يملكون القدرة على الوصول إلى أي شيء في المنطقة (ج). وهذا يفضي إلى إفراغ أراضي المنطقة (ج) بالنظر إلى افتقارها إلى الخدمات، وبالطبع السيطرة الكاملة التي يفرضاها الاسرائيليون على الموارد الطبيعية. ويشبه الوضع القائم في المنطقة (ب) نظيره في المنطقة (ج) أكثر مما يتشابه مع المنطقة (أ). ولذلك، فلنا أن نضع المنطقتين (ج) و(ب) في الخانة نفسها. هناك استثناءات بالطبع، ولكن المنطقتان (ج) و(ب) تشبهان بعضهما بعضاً.

المنطق الساري في المنطقة (أ)

تتولى السلطة الفلسطينية الآن المسؤولية عن تقديم الخدمات للناس في المنطقة (أ)، وهذا بحكم اتفاقيات أوسلو. وبالطبع، لا ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تتحمل المسؤولية عن تقديم الخدمات لأن المنطقة (أ) هي أرض محتلة كذلك، بصرف النظر عما تقوله السلطة و"اسرائيل". حيث لا تنتفي الالتزامات التي يترتبها القانون الدولي، من قبيل حماية السكان وتقديم الخدمات، بسبب اتفاقية أبرمت بين الطرفين الواقع تحت الاحتلال والطرف القائم بالاحتلال. ففي الواقع، يرد في اتفاقية جنيف حكم محدد ينص على أن أي اتفاق يُبرم بين القوة القائمة بالاحتلال وسكان الإقليم الذي تحتله لا ينفى سريان الاتفاقية أو القواعد التي تملئها ولا يقوضها.

وبناءً على ما تقدم، تتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية عن تقديم الخدمات بموجب اتفاقيات أوسلو، بيد أنها ليست مسؤولة عن تقديمها بموجب أحكام القانون الدولي وقواعده. فاتفاقيات أوسلو لم تكتسب صفة قانونية بموجب أحكام القانون الدولي منذ إبرامها، خصوصاً لأنها تسعى إلى تعديل الأنظمة والقواعد والالتزامات

المرتبة على القوة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي. وهذا أمر له أهميته لأن الناس في المنطقة (ج) والمنطقة (ب) يعتقدون أنهم سوف يحظون بمستوى أفضل من الخدمات وحياة أفضل في المنطقة (أ). ولذلك، تتحول المنطقة (أ) إلى مكان بديل يستطيعون الانتقال إليه. وهذا يتناسب تمامًا مع الخطة الاسرائيلية التي ترمي إلى تركيز الفلسطينيين هناك، في هذه المراكز؛ أي في المنطقة (أ).

إن المجتمع الدولي يضطلع بدور سلبي للغاية تحت ستار تقديم المساعدات للفلسطينيين. وفي الواقع، إنهم يلحقون أذى هائلًا بالفلسطينيين. فبادئ ذي بدء، يدفع المجتمع الدولي الأموال للاحتلال ويعيد بناء ما يدمره هذا الاحتلال. يقول الاسرائيليون، على سبيل المثال، أن الفلسطينيين لا يستطيعون الذهاب إلى بيت لحم عن طريق القدس، فيبادر المجتمع الدولي من خلال المساعدات الدولية التي يقدمها إلى شقّ طريق آخر للفلسطينيين، عوضًا عن أن يقول إن هذا الوضع غير قانوني. قد يبدو أن الأمور تجري على ما يرام، كما لو كنا نحرز تقدمًا، ولكننا في الواقع لا نحرز أي تقدم يذكر. لماذا يتعين عليّ أن أسلك طريقًا [مثل طريق وادي النار الذي شُيد مؤخرًا ليربط ما بين جنوب الضفة ورام الله] والذي يستغرق ساعة ونصف الساعة في الوقت الذين ينبغي أن أتمكن فيه من سلوك طريق لا يستغرق سوى عشرين أو ثلاثين دقيقة؟.

إيميليو دابيد، مساعد بروفيسور في القانون، كلية القانون في جامعة كولومبيا
مقابلة: رام الله، ٢١ شباط ٢٠١٧

الفصل الأول: حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية

الوصول إلى البحر والاستفادة من موارده

المياه الإقليمية لقطاع غزة: البحر الأبيض المتوسط

أ) الوصول إلى مصائد الأسماك

يشكّل قطاع غزة منطقة ساحلية يحدها البحر الأبيض المتوسط من جهة واحدة بكاملها. وبذلك، يُعدّ هذا البحر مورداً أساسياً لا يستغني عنه سكان القطاع منذ أمد بعيد. وتمثل صناعة صيد الأسماك، على وجه الخصوص، أحد المقومات الرئيسية في حياة سكان قطاع غزة وعماد الاقتصاد فيه. فما يربو على ٣٥,٠٠٠ فلسطيني يعتمدون على صيد الأسماك لكسب قوتهم وتأمين سبل عيشهم.^{٥٦} ولا تسهم هذه الصناعة في دعم أولئك الذين يعملون في صيد الأسماك بصورة مباشرة، بل تشكل مصدر دخل كذلك لمن يعملون في الصناعات المرتبطة بها، من قبيل العاملين في بناء القوارب. ويعول صيادو الأسماك ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ شخص في قطاع غزة،^{٥٧} بينما يعتمد عدد أكبر من هؤلاء بكثير على ما يصطادونه من الأسماك كمصدر أساسي في غذائهم وكمادة غذائية لا يستغنون عنها في وجبات الطعام التي يتناولونها.^{٥٨} ومع ذلك،

٥٦ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، «نشرة الشؤون الإنسانية، تموز ٢٠١٦»، ص. ١٢. وهذه النشرة منشورة على الموقع الإلكتروني:

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2016_07_08_10_arabic.pdf

٥٧ بتسيلم، «إسرائيل» تقضي على قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة»، ٢٩ كانون الأول ٢٠١٧. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/gaza_strip/20170129_killing_the_fishing_sector [تمت زيارة الموقع في يوم

١٨ آب ٢٠١٧]. [فيما يلي: بتسيلم، «إسرائيل» تقضي على قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة].

٥٨ بتسيلم، «يجب فوراً رفع القيود المفروضة على مسافة صيد الأسماك في غزة»، ٢٤ آذار ٢٠١٣. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/gaza_strip/20130324_restrictions_on_fishing_should_be_lifted [تمت زيارة الموقع في يوم ١٨ آب ٢٠١٧]. [فيما يلي: بتسيلم، «يجب فوراً رفع القيود المفروضة على مسافة صيد الأسماك في غزة»].

فلم تتوان "إسرائيل" عن فرض القيود على وصول صيادي الأسماك الفلسطينيين إلى مناطق صيد السمك الوفيرة في بحر غزة، مما أسهم إسهامًا لا يُستهان به في زعزعة الوضع الاقتصادي والإنساني في قطاع غزة وتقويضه.

وتنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن سيادة الدولة الساحلية تمتد خارج خطها الساحلي إلى مسافة لا تتجاوز ١٢ ميلًا بحريًا أو ٢٢ كيلومترًا، مما يمنحها منطقة تُعرف بمسمى المياه الإقليمية.^{٥٩} وفضلًا عن ذلك، تنص هذه الاتفاقية على أن الدولة الساحلية تملك الحق في منطقة اقتصادية خالصة، يحق لها فيها أن تستكشف الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية، وأن تستغلها حتى مسافة لا تتجاوز ٢٠٠ ميل (٣٧٠,٤ كيلومتر) من سواحلها.^{٦٠} وفي هذا السياق، فقد جرى انتهاك حق الفلسطينيين في منطقتهم الاقتصادية الخالصة بمساحتها الكاملة من خلال اتفاقية غزة-أريحا التي أبرمت في العام ١٩٩٤ بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث حددت هذه الاتفاقية منطقة النشاط البحري التي تمتد على مساحة لا تزيد على ٢٠ ميلًا بحريًا (٣٧ كيلومترًا)^{٦١} من ساحل قطاع غزة، ومن خلال (التزامات برتيني لعام ٢٠٠٥) التي تؤيد تحديد منطقة صيد تمتد على مساحة تبلغ ١٢ ميلًا بحريًا (٢٢,٢ كيلومترًا) من الساحل.^{٦٢} ومع ذلك، فقد تخلّفت "إسرائيل" حتى عن احترام مناطق الصيد هذه التي قررتها الاتفاقيات المذكورة،^{٦٣} حيث عمدت إلى تقليص حدود منطقة صيد الأسماك إلى مساحة لا تتجاوز ثلاثة أميال بحرية (٥,٥ كيلومتر) عن الساحل، وهي مساحة تتغير بصورة متواترة بناءً على رغبة السلطات الاسرائيلية وأهواؤها؛^{٦٤} ففي شهر نيسان من عام ٢٠١٦، مثلاً، وسعت "إسرائيل" منطقة الصيد من ستة أميال بحرية (١١ كيلومترًا) إلى تسعة أميال بحرية (١٦,٦ كيلومتر) في بعض المناطق على الساحل، غير أنها أبقت على هذه المنطقة ضمن ستة أميال بحرية في مناطق

٥٩ من الجدير بالذكر أنه مع أن "إسرائيل" لم توقع على الانضمام إلى هذه الاتفاقية، فقد أعلنت محكمة العدل الدولية أن المادة (٣) منها تعكس القانون الدولي العرفي. انظر النزاع الإقليمي وتعيين الحدود البحرية (نيكاراغوا ضد كولومبيا)، الحكم، ٢٠١٢، محكمة العدل الدولية، (١٩ تشرين الثاني)، «موجز الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية ٢٠٠٨-٢٠١٢»، على الموقع الإلكتروني: <http://www.icj-cij.org/files/summaries/summaries-2008-2012-ar.pdf>. وانظر أيضًا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ١٠ كانون الأول ١٩٨٢، الأمم المتحدة، المادة (٣)، وهي منشورة على الموقع الإلكتروني: http://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_a.pdf

٦٠ المصدر السابق، المادة (٥٦).

٦١ اتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، الملحق الأول: بروتوكول بشأن انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية والترتيبات الأمنية، منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، ٤ أيار ١٩٩٤، المادة (١١). وهذه الاتفاقية منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.ganon.ps/news.php?action=view&id=15129> (تمت زيارة الموقع في يوم ١٨ آب ٢٠١٧).

٦٢ OCHA oPt, Humanitarian Monitoring Report –Bertini Commitments, April 1, 2005, available at: <https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ochaHumMonRpt0405.pdf>

٦٣ مع أن هذه الاتفاقيات تعطي الفلسطينيين أميالًا بحرية تقل بشوط بعيد عن تلك المخصصة لهم بموجب القانون الدولي، فإن الغاية من إيرادها في هذا المقام لا يعني التأكيد على صحتها القانونية، وإنما نسعى بذلك إلى إثبات أن "إسرائيل" تخلت عن التقيد حتى بالالتزامات التي قطعتها على نفسها.

٦٤ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، «سبل كسب العيش المحدودة: صيادو الأسماك في غزة»، تموز ٢٠١٣، ص. ١. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.ochaopt.org/ar/content/restricted-livelihoods-gaza-fishermen-1> (فيما يلي: أوتشا، «سبل كسب العيش المحدودة»).

أخرى^{٦٥} ولم يمض شهران حتى حصرت "إسرائيل" جميع مناطق الصيد المتاحة في ستة أميال بحرية، وكان ذلك في شهر حزيران ٢٠١٦. وتحظر "إسرائيل" ممارسة جميع أعمال الصيد خلال الفترات التي تشهد نشوب الصراع بينها وبين قطاع غزة، حيث تقدم السلطات الاسرائيلية في أحيان كثيرة على تعديل نطاق مساحة الصيد كإجراء عقابي بالاستناد إلى تعاطيها مع الحكومة التي ترأسها حركة حماس في قطاع غزة^{٦٦} وترقى هذه السياسة إلى مرتبة العقوبة الجماعية التي تنفذ بحق سكان القطاع بعمومهم، وهي تشكل مخالفة لأحكام المادة (٣٣) من اتفاقية جنيف الرابعة كذلك.^{٦٧}

وفضلاً عما تقدم، يشير نمط القيود التي تفرضها "إسرائيل" على الحدود البحرية وتوقيتها إلى دافع آخر يقف وراء تقليص المساحة المتاحة لصيد الأسماك - حيث يتمثل هذا الدافع في رغبة "إسرائيل" في حماية حقول الغاز التابعة لها، والتي يقع أحدها على مسافة تبعد ١٣ ميلاً بحرياً (٢٤ كيلومتراً) عن ساحل غزة^{٦٨} ففي هذا المقام، شرعت "إسرائيل"، عقب اكتشاف حقل الغاز المعروف باسم (Mari-B) في العام ٢٠٠٠، في تقليص مناطق الصيد إلى مساحة لا تتعدى ستة أميال بحرية عن ساحل قطاع غزة، حيث أقامت فعلياً منطقة أمنية تبلغ مساحتها سبعة أميال بحرية (١٣ كيلومتراً) حول ذلك الحقل^{٦٩} ولا تستوفي مساحة هذه المنطقة الأمنية الصفة القانونية ليس لأنها تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى منطقتهم البحرية فحسب، بل لأن حقل الغاز (Mari-B) ومنصة استخراج الغاز فيه تقع على بعد ميل بحري واحد من حدود البحر الإقليمي التابع لإسرائيل، والذي تبلغ مساحته ١٢ ميلاً بحرياً (٢٢ كيلومتراً). ووفقاً لأحكام القانون الدولي وقواعده، يبلغ الحد الأقصى لمساحة المنطقة الأمنية التي يجوز إنشاؤها حول منصة بحرية قائمة خارج نطاق البحار الإقليمية ٥٠٠ متر، أو ما لا يتجاوز ٠,٢٧ ميل بحري^{٧٠}. ويظهر المزيد من الأدلة التي تثبت الآثار التي تفرزها حقول الغاز على القيود التي تفرضها "إسرائيل" على صيد السمك في الإبقاء على مساحة الصيد المحددة بستة أميال بحرية حتى بعد أن وضعت الحرب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة أوزارها في العام ٢٠١٤. فحسبما جاء على لسان أحد قادة البحرية الاسرائيلية:

عاد الفلسطينيون، مباشرة بعد انتهاء عملية الجرف الصامد [حرب العام ٢٠١٤]، إلى صيد الأسماك بكميات تجارية. ونحن نفرض الحظر على صيد الأسماك

65 Al-Haq, "Israel's Systematic Attacks Against Palestinian Fishermen," 31 May 2016, available at: 2017, <http://www.alhaq.org/documentation/weekly-focuses/1048-israels-systematic-attacks-against-palestinian-fishermen> [accessed 18 August 2017] [hereinafter Al-Haq, "Systematic Attacks Against Fishermen"].

٦٦ بتسليم، «إسرائيل» تقضي على قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة»، الهامش رقم (٥٧) أعلاه.

٦٧ بتسليم، «يجب فوراً رفع القيود المفروضة على مسافة صيد الأسماك في غزة»، الهامش رقم (٥٨) أعلاه.

68 Susan Power, Israel's Deadly Catch: Special Report for United Nations Business and Human Rights Forum 2015 on the Persecution of Fishermen in the Occupied Palestinian Territory, al-Haq, November 12, 2015, available at: http://www.alhaq.org/publications/Deadly_Catch_Report.pdf [hereinafter Power, Israel's Deadly Catch].

٦٩ المصدر السابق، ص. ٥٠.

٧٠ المصدر السابق، ص. ٥٢.

أجل منع وقوع المخالفات، وفي هذه الفترة، كانت مساحة منطقة الصيد تبلغ ستة أميال [١١ كيلومتراً]. وطلب الفلسطينيون توسيع هذه المساحة إلى ١٢ ميلاً بحرياً [٢٢ كيلومتراً]. ومن شأن توسيع هذه المساحة أن يفرز مشكلة عملياتية، لأن ذلك سيجعلهم يقتربون مسافة أكبر بكثير من المنصات البحرية التابعة لشركتي (Tethys) و(Tamar) [حيث أن شركة (Tethys) هي الشركة المشغلة للمنصة القائمة في حقل الغاز (Mari-B)]، بينما يؤدي مجهوداً دفاعياً مكثفاً حول هذه المنصات.^{٧١}

وتفرض "إسرائيل" القيود على مناطق الصيد بالقوة من خلال الاعتداءات التي تشنها قواتها البحرية في كل يوم تقريباً ودون وجه قانوني على صيادي الأسماك من أبناء قطاع غزة،^{٧٢} بما تشمله من الاعتداءات على الصيادين الذين لا يتجاوزن الحدود المعينة لهم.^{٧٣} وغالباً ما تنطوي هذه الاعتداءات على إطلاق الذخيرة الحية وقنابل الصوت والصواريخ،^{٧٤} وتقطيع شباك الصيد^{٧٥} واستخدام المدافع المائية.^{٧٦} ويتعرض عدد ليس بالقليل من صيادي الأسماك للاعتقال وتصادر قواربهم. وفي هذا السياق، فقد اعتقلت القوات الاسرائيلية ١١٣ صياداً وصادرت ٤٨ قارب صيد خلال العام ٢٠١٦ وحده.^{٧٧} ويتمكن بعض الصيادين من استعادة قواربهم بعدما يدفعون رسوماً باهظة تبلغ ٥٠٠ شيكل اسرائيلي (١٣٥ دولاراً أمريكياً تقريباً)، غير أن أغلبهم لا يسمح لهم باستعادتها. وتتسبب الأعيرة النارية والصواريخ التي تطلقها القوات الاسرائيلية في تدمير قوارب أخرى في عرض البحر وعلى الشاطئ كذلك.^{٧٨} وفي هذا الإطار، تقدّر الإدارة العامة للثروة السمكية في قطاع غزة أن «الخسائر المباشرة التي تكبدها صيادو الأسماك في قطاع غزة خلال العام ٢٠١٦ نتيجة لما تقوم به قوات البحرية الاسرائيلية من إطلاق النار أو مصادرة قواربهم ومعداتهم وصلت إلى ما يقرب من نصف مليون دولار أمريكي».^{٧٩}

وفي الواقع، يتبين من التعديلات التي تجريها "إسرائيل" على أساس عقابي على مناطق صيد الأسماك، والتواتر في حجم وطبيعة الاعتداءات والتعسف بحق الصيادين، ولا سيما في الحالات

٧١ المصدر السابق، ص. ٥٠.

72 Al-Haq, "Systematic Attacks Against Fishermen," *supra* note 65.

73 Power, Israel's Deadly Catch, 18, *supra* note 68.

74 Melon, Shifting Paradigms - Israel's Enforcement of the Buffer Zone in the Gaza Strip, Al-Haq, June, 2011, 11, available at: <http://www.alhaq.org/publications/publications-index/item/shifting-paradigms-israel-s-enforcement-of-the-buffer-zone-in-the-gaza-strip> [hereinafter Melon, Shifting Paradigms].

٧٥ المصدر السابق، ص. ١٧.

76 Al-Haq, "Five years into the illegal closure of the Gaza Strip," 14 June 2012, available at: <http://www.alhaq.org/advocacy/topics/gaza/588-five-years-into-the-illegal-closure-of-the-gaza-strip> [accessed 18 August 2017] [hereinafter Al-Haq, "Five years into the closure"].

٧٧ بتسيلم، «إسرائيل» تقضي على قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة»، الهامش رقم (٥٧) أعلاه.

78 Melon, Shifting Paradigms, 11, *supra* note 74.

٧٩ حتى إن صيادي الأسماك يواجهون عقبات كداء في تصليح قواربهم ومعداتهم المعطوبة بسبب الحصار المضروب على قطاع غزة، حيث ترفض "إسرائيل" السماح بدخول المواد الأساسية إلى القطاع تحت ذريعة احتمال استخدامها لغايات عسكرية من جانب حركة حماس. وفي العام ٢٠١٦، سلم مسؤولون فلسطينيون السلطات الاسرائيلية قائمة بالمواد التي يحتاج إليها قطاع صيد الأسماك لكي يتمكن الصيادون من مواصلة عملهم، غير أن "إسرائيل" لم تسمح بدخول أي من هذه المواد حتى شهر كانون الثاني ٢٠١٧. انظر: بتسيلم، «إسرائيل تقضي على قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة»، الهامش رقم (٥٧) أعلاه.

التي تشنها القوات الاسرائيلية على أولئك الصيادين الذين يلتزمون بمناطق الصيد المقيد الوصول إليها أو على قواربهم الراسية على الشواطئ، لا يستند إلى أي تدابير أمنية مسوغة، وإنما يركز على رغبة السلطات الاسرائيلية في حرمان السكان الفلسطينيين من الاستقرار ومنع وصولهم إلى البحر كأحد مواردهم الطبيعية. وقد اضطر العديد من صيادي الأسماك في قطاع غزة إلى التخلي عن سبل عيشهم ومصادر رزقهم، وابتوا يواجهون تدهوراً ملموساً في نوعية حياتهم. وفي هذا الصدد، تشير التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة أن عدد صيادي الأسماك في غزة تراجع من ١٠,٠٠٠ صياد في العام ٢٠٠٠ إلى ما لا يتجاوز ٣,٥٠٠ صياد في العام ٢٠١٣،^{٨٠} فضلاً عن ذلك، لا يستطيع سوى ١,٢٠٠ صياد من هؤلاء الصيادين الـ ٣,٥٠٠ مزاوله صيد الأسماك بصورة فعلية.^{٨١} وفي معظم الأحوال، لا تُعدّ المساحة المقيد الوصول إليها من منطقة الصيد كافية لاستيعاب حتى هذا العدد القليل من صيادي الأسماك،^{٨٢} مما أفضى إلى صيد الأسماك على نحو جائر، وإلى تراجع كميات الأسماك التي يتم اصطيادها من ١,٨١٧ طناً في العام ٢٠٠٦ إلى ٤٣٧ طناً في العام ٢٠١١،^{٨٣} وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسارة تبلغ نحو ٢٦ مليون دولار في السنة.^{٨٤} وبات من الصعوبة البالغة تأمين مصدر دخل من صيد الأسماك - حيث يقع ما نسبته ٩٠٪ من صيادي الأسماك في قطاع غزة ضمن دائرة الفقر،^{٨٥} كما يعتمد ٩٥٪ من هؤلاء على المساعدات الدولية.^{٨٦} وعلاوة على ذلك، فقد أجبر الافتقار إلى فرص العمل في قطاعات أخرى بعض صيادي الأسماك إلى المخاطرة بحياتهم وتحدي القيود والإملاءات الاسرائيلية من خلال الإبحار إلى مناطق أبعد في عرض البحر في مسعى منهم إلى بلوغ مناطق تحتوي على كميات أكبر من الأسماك.^{٨٧}

وقد تسبب التدهور الذي طرأ على صناعة صيد الأسماك في تفاقم الأزمة الإنسانية التي تواجه الفلسطينيين في قطاع غزة في هذه الآونة، حيث تمخض هذا التدهور عن ظروف لا يمكن العيش فيها على نحو متزايد، وبالنظر إلى الأهمية التي تكتسيها صناعة صيد الأسماك في الصناعات المرتبطة بها وأهميتها للاقتصاد في غزة، فقد أدى تناقص أعداد الصيادين إلى «مسّ خطير بأرزاق آلاف العائلات»،^{٨٨} كما أفضى تراجع محصول صيد الأسماك إلى نقص في مادة غذائية أساسية تعد مصدراً مهماً من مصادر التغذية والبروتين لسكان القطاع.^{٨٩} حيث

٨٠ أوتشا، «سبل كسب العيش المحدودة»، الهامش رقم (٦٤) أعلاه.

81 Ma'an Development Center, Gaza Blockade in Numbers: Continued Denial and Deprivation, 14 June 2015, available at: <http://www.ma'an-ctr.org/files/server/Publications/FactSheets/Gaza%20Blockade%20In%20Numbers.pdf> [hereinafter Ma'an Development, Gaza Blockade in Numbers].

٨٢ بتسليم، «يجب فوراً رفع القيود المفروضة على مسافة صيد الأسماك في غزة»، الهامش رقم (٥٨) أعلاه.

83 Al-Haq, "Five years into the closure," *supra* note 76.

84 Ma'an Development, Gaza Blockade in Numbers, 1, *supra* note 81.

85 Al-Haq, "Five years into the closure," *supra* note 76.

٨٦ أوتشا، «سبل كسب العيش المحدودة»، الهامش رقم (٦٤) أعلاه.

٨٧ بتسليم، «القيود الصارمة على صيد الأسماك»، ١ كانون الثاني ٢٠١١، وهو منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/gaza_strip/restrictions_on_fishing [فيما يلي: بتسليم، «قطاع غزة - صيد الأسماك»].

٨٨ بتسليم، «يجب فوراً رفع القيود المفروضة على مسافة صيد الأسماك في غزة»، الهامش رقم (٥٨) أعلاه.

٨٩ المصدر السابق؛ بتسليم، «قطاع غزة - صيد الأسماك»، الهامش رقم (٨٧) أعلاه.

بات ما نسبته من ٥٧٪ من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي.^{٩٠} وقد أدى هذا النقص بدوره إلى ارتفاع ملحوظ في أسعار السمك. فقد ارتفع سعر الساردين – وهو أكثر أنواع السمك الشائعة في قطاع غزة – من عشرة شواكل (٢,٧٥ دولار) للكيلو الواحد في العام ٢٠٠٨ إلى ٢٠ شيكلاً (٥,٥٣ دولار) في العام ٢٠١٢،^{٩١} مما يتسبب في رفع التكاليف المعيشية في أوساط الأسر متوسطة الحال إلى مستويات أعلى بكثير. إن حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى البحر باعتباره مورداً من مواردهم الطبيعية يسهم إسهاماً لا يستهان به في خلق بيئة قسرية في قطاع غزة.

منذ ثلاثة إلى أربعة أشهر تقريباً لم نر سمك الساردين، الساردين قليل لدرجة كبيرة جداً هذه الأيام في اعتقادي بسبب الجو البارد، حيث بإمكاننا أن نصطاد ضمن مسافة خمسة أميال فقط (٢٦،٩ كم)،^{٩٢} لقد سبق أن وسعوا [الإسرائيليون] المسافة إلى ستة أميال (١١ كم)، لكن قبل ذلك سمحوا لنا أن نصطاد ضمن مسافة ثلاثة أميال فقط (٥,٥ كم). هذه الأيام سمح لنا بخمسة أميال، لكن من الصعب أن نجد السمك إلا إذا تجاوزنا التسعة أميال.

انا أعمل في الصيد منذ العام ١٩٦٢، في سنوات الـ ٧٠ كنا نصطاد كمات هائلة من السمك ونصدّر جزءاً منها للضفة الغربية و"إسرائيل" ولكل مكان. في بعض الأشهر كنا نصطاد ٢٠، ٢٥، ٣٠، ٤٠، أو حتى ٥٠ طن من السمك. هذه الأيام، أصدقكم القول، بالكاد نصطاد ما بين طن ونصف الطن إلى طنين من السمك طوال الشهر.

عندما أتكلم عن البحر، تنتابني الحرقرة والغصة حيث أن المعاناة شديدة جداً. انا عندي قارب صيد بنيته بنفسني في العام ١٩٨٤، واعتنيت به كما أعتني بأولادي فهو مصدر رزقي. على أية حال، قبل حوالي ١٠ إلى ١٥ يوماً، ربما تكونو قد سمعتم عن الذي حصل لإبن عمي محمد الهسي،^{٩٣} فبينما كان يصطاد مستخدماً قاربي، هاجمته الدبورة (خفر السواحل الإسرائيلية) ودمرت قاربي بشكل كامل. وقعت الحادثة على بعد خمسة أميال ونصف الميل عن الشط. استشهد ابن عمي الذي كان على القارب في ذلك الهجوم. إننا الآن نبذل أقصى ما في وسعنا لتصليح القارب، فهو مصدر دخل لحوالي ٢٦ عائلة.

الحصار الذي فرض علينا أثر كثيراً على الاقتصاد، بعض الأيام يوجد لدينا سمك وبعضها لا يوجد. لا يملك الصيادين حرفة أخرى غير الصيد، لكن ربما تجد بعض

90 Power, Israel's Deadly Catch, 18, *supra* note 68.

٩١ بتسليم، «يجب فوراً رفع القيود المفروضة على مسافة صيد الأسماك في غزة»، الهامش رقم (٥٨) أعلاه.

٩٢ مسافة الميل الواردة في هذه المقالة هي الميل البحري

٩٣ محمد الهسي، ٣٣ عام، أب لثلاثة أطفال. أعتبر في عداد الأموات بعد أن فقد نتيجة إطلاق البحرية الإسرائيلية النار عليه بينما كان

يعمل كصياد في عرض البحر وقد تم إغراق قاربه بتاريخ ٤ كانون ثاني ٢٠١٧. أنظر التقريرين:

Maureen Clare Murphy, Gaza fisherman is second killed by Israel this year, *Electronic Intifada*, 16 May 2017. Available at: <https://electronicintifada.net/blogs/maureen-clare-murphy/gaza-fisherman-second-killed-israel-year>;

Mersiha Gadzo, Who killed Gaza's fisherman Muhammad al-Hissi?, *Al Jazeera*, 7 May 2017. Available at: <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/04/killed-gaza-fisherman-muhammad-al-hissi-170413123311286.html>

أبناء الصيادين ممن تعلموا وحصلوا على درجات علمية جامعية، ورغم ذلك لا يجدون وظائف مناسبة لينتهي بهم الأمر كصيادين على خطى آبائهم.

هذه الايام، ليس من طريقة غير البحر لكسب العيش. في السابق، كان لدينا الكثير من مزارع الحمضيات، وفي وقت الحصاد عمل ما يقرب من ثلثي سكان القطاع في حقول البرتقال والليمون وغيرها من الثمار. كنا نصدر إلى خارج القطاع، فقط أسألوا كبار السن عن موسم الحمضيات ما بين تموز وأيلول وسيخبرونكم كيف كان الناس يأتون إلى القطاع ليشتروا بالقطار الذي كان يملأ من أربع إلى خمسة مرات اليوم الواحد ما حمولته من ٢٠ إلى ٥٠ ألف صندوق. وكان يوجد في القطاع مصانع تصدّر منتجاتها لكل مكان، عدد هائل من الناس كانوا يعملون في هذا القطاع، فلاحه الأرض، قطاف الثمار، توزيع المحاصيل على المصانع والعمل فيها، أغلب السكان كانوا يعملون في تلك المزارع.

منذ فرض الحصار، جرفوا (الاحتلال) أشجار البرتقال والليمون وغيرها. تم تدمير اقتصاد الحمضيات بالكامل، ولم يتبق لنا غير الاقتصاد البحري.

بالطبع سبق أن تم استهدافي (من قبل الجيش الاسرائيلي) العديد من المرات. عندما كنت أجد منطقة مناسبة للصيد، كانوا يأتون ويقولون لي: «روح من هون» (أي غادر من هنا)، عندها أجادلهم وأرد عليهم بأنني ضمن المنطقة المسموح بها، لكن إذا رفضت المغادرة، فسيهاجمون القارب أو يسحبوه بمن فيه إلى أقرب نقطة توقيف في اسدود (عسقلان) وهناك يتراوح العقاب ما بين الضرب والاعتقال ودفن الغرامات أو كلها معاً.

الاصطياد في بحر غزة خطير على الجميع، لقد فقدنا كثير من أولادنا فيه. على سبيل المثال فقدت عائلة بكر ثلاثة أو أربعة أولاد بسبب إطلاق النار العشوائي من قبل البحرية الاسرائيلية.^{٩٤} الجيش يطلق النار عشوائياً في أغلب الحالات لغرض الارهاب والتخويف.

انا كصياد ليس أمامي خيار سوى الصيد، لا أعرف كيف أصنع الفلافل! قارب الصيد الذي دمروه كلفني بناؤه حوالي ٢,٠٠٠ دولار ولا أملك المال لبناء قارب غيره. عملت على هذا القارب منذ العام ١٩٨٤ وكنت أكسب الكثير من النقود، لكن في سنوات الحصار الـ ١٠ الأخيرة عانينا لدرجة الاختناق، لدرجة أنني لا أستطيع مساعدة ولدي البالغ من العمر ٢٤ عاماً على الزواج.

بعض الصيادين، وخصوصاً الشباب منهم، يعملون في مثل هذه الأشهر كسواقين للتكاسي. وبعض الصيادين غادروا القطاع إلى السويد أو إلى اية دولة ثانية. من ٢٠ إلى ٢٥ شخصاً من عائلة بكر غادروا القطاع عبر البحر، ولكن السفينة غرقت بهم.

٩٤ إطلاق نار البحرية الاسرائيلية تقتل أربعة أطفال من عائلة بكر على شاطئ بحر غزة. ١٦ تموز ٢٠١٤. أنظر:

Adam Chandler, "Israeli Strike on Gaza Beach Kills Four Children," The Atlantic, 16 July 2014, accessed 12 June 2017, <https://www.theatlantic.com/international/archive/2014/07/israeli-strike-on-gaza-beach-kills-four-children/374549/>

٢٥ شخصا من ذات العائلة على نفس المركب، هم واولادهم ونساءهم. وبالرغم من مرور حوالي عامين على هذه الحادثة لم يسمع أحد أي خبر عنهم. وعندما لا يكون بينك وبين أي شخص أي نوع من الاتصال لمدة شهرين أو ثلاثة، فإنك تعتبره في عداد الأموات.

هـ. رشاد، صياد فلسطيني يبلغ من العمر ٧٣ عاما، قطاع غزة
مقابلة: غزة، ٩ شباط ٢٠١٧

ب) الوصول إلى الغاز الطبيعي

في العام ١٩٩٩، اكتشفت إحدى شركات التنقيب التابعة لشركة «بريتيش غاز» حقل غاز قبالة ساحل قطاع غزة في المنطقة البحرية الفلسطينية. ويبعد الحقل الأول، الذي يُعرف باسم 'حقل غزة البحري'، ٢٤ كيلومتراً عن الخط الساحلي للقطاع، بينما يقع الآخر 'الحقل الحدودي' على كلا جانبي حدود المنطقتين البحريتين التابعتين للأرض الفلسطينية المحتلة و"اسرائيل". ويقدر أن القدرة الإنتاجية في هذين الحقليْن قد تصل إلى ١,٥ ترليون متر مكعب من الغاز في السنة على مدى ٢٠ سنة، وقد تصل الإيرادات التي يدرّانها إلى ثمانية مليارات دولار.^{٩٥} وهذا يعني أنه لو سُمح للفلسطينيين بتطوير حقل الغاز المذكورين واستغلالهما تجارياً، فقد يتحول قطاع غزة من إحدى أفقر المناطق على وجه البسيطة إلى ما يمكن أن ينهض به ليكون أغناها.^{٩٦}

ومع ذلك، فقد عمدت "اسرائيل" إلى عرقلة هذا المشروع في كل مرحلة من مراحلها، بما فيها «استخراج الغاز وبيعه واستخدامه».^{٩٧} وحسبما ورد في تقرير نشره معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج):

لقد تسببت السيطرة التي تمارسها "اسرائيل"، بحكم الأمر الواقع، على المياه الإقليمية في غزة في عرقلة المساعي التي بذلت لتصدير الغاز الطبيعي الفلسطيني إلى الأسواق الدولية. فقد رفضت "اسرائيل" تنفيذ الإجراءات المطلوبة لتمديد خط أنابيب إلى العريش في مصر (صندوق الاستثمار الفلسطيني، ٢٠١١). وهو ما يُعد شرطاً مسبقاً لتسييل الغاز وتصديره إلى الأسواق الدولية. كما رفضت "اسرائيل" تقديم التراخيص التي تلزم الشركة المنفذة للمشروع (صندوق الاستثمار الفلسطيني، ٢٠١١).^{٩٨}

95 Dr. Mohammad Mustafa, "Palestine's Oil and Gas Resources: Prospects and Challenges," Palestine Investment Fund, 30 July 2016, available at: <http://www.pif.ps/page.php?id=85bcy34236Y85bc> [accessed 17 August 2017] [hereinafter Mustafa, "Palestine's Oil and Gas Resources"].

96 Victor Kattan, "The Gas Fields off Gaza: A Gift or a Curse?" al-Shabaka, 24 April 2012, available at: <https://al-shabaka.org/briefs/gas-fields-gaza-gift-or-curse/> [accessed 17 August 2017] [hereinafter Kattan, "The Gas Fields off Gaza"].

97 The Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ), The Economic Cost of the Israeli Occupation of the Occupied Palestinian Territories, 13, 2015, available at: https://www.arj.org/files/arjadmin/2016/The_Economic_Cost_of_the_Israeli_occupation_Report_upd.pdf [hereinafter ARIJ, Economic Cost of the Israeli Occupation].

98 *Ibid.*

وأخيراً، عرقلت "إسرائيل" المفاوضات التي قادتها شركة «بريتيش غاز» حول تصدير الغاز إلى "إسرائيل"، مما حدا بالشركة إلى الانسحاب من المشروع في العام ٢٠٠٧،^{٩٩} وكان السبب الرئيس الذي وقف وراء انهيار المفاوضات يكمن في أن "إسرائيل" أرادت أن لا تدفع سوى دولارين على كل قدم مكعب من الغاز المستورد بدلاً من سعر السوق الذي كان يتراوح من ٥ إلى ٧ دولارات،^{١٠٠} وهو شرط لم يكن في وسع السلطة الفلسطينية ولا الشركات الدولية المنفذة أن يقبلوا به.^{١٠١}

ولا تستند الأسباب التي تسوقها "إسرائيل" لتسويغ منع الفلسطينيين من ممارسة حقهم في استخراج غازهم الطبيعي والانتفاع به إلى رغبتها في استغلال هذا المورد لنفسها وحسب، وذلك بالنظر إلى أن ما تملكه من احتياطات الغاز الطبيعي تُعدّ كافية لسد احتياجاتها من الطاقة في الوقت الحاضر وفي المستقبل.^{١٠٢} ولذلك، لا يجد المرء إلا أن يخمّن أن هذا المنع لا يشكل سوى جانب من سياسة أعم تستهدف حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية، ناهيك عن كونه إجراء عقابي يقترن مع الإغلاق الذي تفرضه على قطاع غزة.^{١٠٣} ويمكن القول إن هذا الهدف الذي تسعى "إسرائيل" من خلاله إلى إحكام سيطرتها على تزويد الطاقة للأرض الفلسطينية المحتلة يعد وسيلة توظفها بغية بسط هيمنتها على الفلسطينيين وعلى نوعية حياتهم، وهي هيمنة قد تكرسها السلطات الاسرائيلية في سبيل الهبوط بمستوى حياتهم عن عمد وقصد وفي مسعى يرمي إلى معاقبتهم أو إخضاعهم وإذعانهم.

وفي هذه الأونة، يضطر الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى الاعتماد اعتماداً كاملاً تقريباً على "إسرائيل" من أجل سد حاجتهم من الطاقة، إلى جانب كميات قليلة يستوردونها من الأردن للضفة الغربية ومن مصر لقطاع غزة.^{١٠٤} ونتيجة ذلك، تُعد تكاليف شراء البترول والكهرباء من بين أعلى المصاريف التي تتكبدها السلطة الفلسطينية،^{١٠٥} حيث تزيد المبالغ التي تدفعها السلطة سنوياً عن ١,٥ مليار دولار أمريكي لتسديد أثمانها.^{١٠٦} وهذا ما يجعل أسعار الطاقة التي تورّد إلى الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة من بين الأعلى في العالم قاطبة، وهو ما يفرض أعباءً هائلة على كاهل الاقتصاد الفلسطيني.^{١٠٧}

وفضلاً عما تقدم، لا تعد كمية الطاقة التي يتلقاها الفلسطينيون كافية لسد احتياجاتهم. ففي هذه الأونة، يستهلك السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية ٨٦٠ ميغاوات من الكهرباء في السنة،

99 Tim Boersma and Natan Sachs, Gaza Marine: Natural Gas Extraction in Tumultuous Times?, Brookings Institution, 2, 2015, available at: <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Gaza-Marine-web.pdf> [hereinafter Boersma and Natan, Gaza Marine].

100 Kattan, "The Gas Fields off Gaza," *supra* note 96

101 ARJ, Economic Cost of the Israeli Occupation, 13, *supra* note 97

102 John Reed, "Israel signs pipeline deal in push to export gas to Europe," Financial Times, 3 April 2017, available at: <https://www.ft.com/content/78ff60ca-184c-11e7-a53d-df09f373be87> [accessed 18 August 2017].

103 Kattan, "The Gas Fields off Gaza," *supra* note 96.

104 Boersma and Natan, Gaza Marine, 5-4, *supra* note 99.

105 Kattan, "The Gas Fields off Gaza," *supra* note 96

106 Mustafa, "Palestine's Oil and Gas Resources," *supra* note 95

107 *Ibid.*

ويتوقع أن يرتفع استهلاكهم إلى ١,٣١٠ بحلول العام ٢٠٢٠. وفي قطاع غزة، يصل الطلب الحالي على الكهرباء إلى ٤١٠ ميغاوات، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الطلب إلى ٨٥٥ ميغاوات في العام ٢٠٢٠. ومع ذلك، وفي الوقت الذي تتسم فيه إمدادات الطاقة للضفة الغربية بالاستقرار النسبي، يحصل سكان القطاع فقط على حوالي نصف ما يحتاجون إليه منها، حيث يستهلكون نحو ٢١٠ ميغاوات من الكهرباء في السنة. ولم تتمكن محطة توليد الكهرباء في غزة، والتي كانت تعمل بنصف طاقتها قبل أن تشن "إسرائيل" حربها على القطاع في العام ٢٠١٤، إلا من إنتاج ٦٠ ميغاوات من أصل ١٤٠ ميغاوات كانت تملك القدرة في الأصل على إنتاجها بعد انتهاء الحرب، وبات يتعين عليها أن تعتمد على وقود السولار المستورد وغالي الثمن.^{١٠٨} وفي يوم ١٦ نيسان ٢٠١٧، اضطرت محطة توليد الكهرباء في غزة إلى التوقف عن العمل وإغلاق أبوابها بسبب نقص الوقود، مما ترك سكان قطاع غزة دون ثلث إمدادات الكهرباء التي كانت متوفرة لهم في الأحوال الطبيعية.^{١٠٩} ونتيجة لذلك، يعاني سكان القطاع من انقطاعات يومية في التيار الكهربائي، والتي قد تتراوح من ١٢ إلى ١٦ ساعة.^{١١٠}

وباتت الظروف المعيشية التي يفرزها نقص الكهرباء غير محتملة على نحو متزايد، حيث تسهم إسهامًا لا يستهان به في خلق بيئة قهرية، ولا سيما في قطاع غزة. فما تقوم به "إسرائيل" من حرمان الفلسطينيين من موارد الطاقة، ولا سيما الغاز الطبيعي، يخلف آثارًا وخيمة على الخدمات التي تقدمها السلطات الفلسطينية في قطاع غزة. ومن خلال حرمان الفلسطينيين من هذا المورد الطبيعي دون وجه قانوني، فإن "إسرائيل" تخالف الالتزامات المترتبة عليها بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، ليس فقط لأنها لا تقدم الخدمات للسكان القابعين تحت نير احتلالها، بل لأنها تمنع السلطة الفلسطينية أيضاً من تقديم هذه الخدمات عبر شل قدرتها على استخدام الغاز لغايات تزويد الكهرباء.

ويبرز انقطاع الكهرباء، الذي يترك ما لا يقل عن ثلث سكان قطاع غزة دون كهرباء في جميع الأوقات، آثاره على كل منحي الحياة اليومية في المنزل. فتزويد الكهرباء لسويغات معدودة في اليوم لا يكفي لاستخدام الأدوات الكهربائية التي تؤدي وظائف أساسية، كالتلاجة والمدافع.^{١١١} ويضطر أولئك الذين يقطنون في البيوت دون تدفئة كافية في برد الشتاء القارس إلى تحمّل ظروف صحية حرجة. فعلى سبيل المثال، لقي خمسة أطفال حتفهم بسبب هبوط درجة حرارة أجسامهم في شتاء العام ٢٠١٥،^{١١٢} ولا يخلو استخدام المولدات الاحتياطية غالية

108 Boersma and Natan, Gaza Marine, 5-4, *supra* note 99.

109 OCHA oPt, The Humanitarian Impact of Gaza's Electricity and Fuel Crisis, United Nations, May 2017, available at: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Gaza%20Electricity%20Crisis.pdf> [accessed 15 August 2017] [hereinafter OCHA, Impact of Gaza's Electricity Crisis]

110 *Ibid.*

١١١ بتسليم، «إسرائيل» لا تستطيع التنصل من مسؤوليتها عن أزمة الكهرباء في قطاع غزة»، ١٦ كانون الثاني ٢٠١٧. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/gaza_strip/20170117_electricity_crisis [تمت زيارة الموقع في يوم ١٨ آب ٢٠١٧].

112 "Father Finds Five-Month-Old Son Frozen to Death in Gaza," NBC News, 20 January 2015, available at: <http://www.nbcnews.com/storyline/middle-east-unrest/father-finds-five-month-old-son-frozen-death-gaza-n289371> [accessed 18 August 2017].

الثلث، والتي تُستخدم في الغالب لتزويد قدر إضافي من الكهرباء، من المخاطر التي ترافقها. فعدد ليس بالقليل من الفلسطينيين إما أصيبوا بجروح أو توفوا بفعل التسمم بغاز أول أكسيد الكربون، وانفجار هذه المولدات ونشوب الحرائق الناجمة عن استخدامها.¹¹³ ومن جانب آخر، تُوفي فلسطينيون آخرون في الحرائق التي نشبت بسبب استخدام الشموع أو وسائل أخرى لغايات الإنارة والتدفئة. ووفقاً لأحد التقارير الصادرة عن مركز الميزان لحقوق الإنسان، قُتل ما مجموعه ٢٩ فلسطينياً، معظمهم من الأطفال، في حرائق مرتبطة بظاهرة نقص الكهرباء منذ العام ٢٠١٠. ومن بين هؤلاء ثلاثة أطفال رُضع احترقوا حتى الموت في شهر أيار ٢٠١٦ بعدما وقعت شمعة كانت تضيئ الغرفة التي كانوا ينامون فيها. ويفرز هذا الوضع توتراً حاداً لدى أولئك الذين يعتمدون على إشعال النار لغايات التدفئة والإنارة. فحسبما ورد على لسان مازن أبو ريالة، وهو أب لخمسة أطفال: «هل يجب علي أن أنتظر حتى أحترق؟ هل يجب علي أن أعود إلى بيتي وأرى أن أطفالي قد احترقوا لأنهم أشعلوا شمعة؟»¹¹⁴ فضلاً عن ذلك، تفرز شموع الإنارة التي يستخدمها الأطفال في دراستهم وأداء واجباتهم البيئية آثاراً سيئة على تركيزهم وعلى قدرتهم على التعلم.¹¹⁵ وعلى هذا المنوال، تمس الآثار الناجمة عن انقطاع الكهرباء النساء بصفة خاصة: فمن المستحيل عليهن إنجاز الأعمال المنزلية والطهو دون الكهرباء والغاز. وتكافح الأسر للعثور على طرق تيسر لها تسديد مصاريفها المنزلية ودفع ثمن وقود المولدات الكهربائية، وكل هذه عوامل قد تفضي إلى حالات من الضغط النفسي والاكئاب من شأنها خلق نزاعات داخلية في بيوت الفلسطينيين.¹¹⁶

وفي الواقع، من الممكن تجنب أزمة الكهرباء لو سُمح للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة بتطوير واستغلال موارد الغاز الطبيعي التي يمتلكونها. فحسبما ذكرنا آنفاً، يمكن أن تبلغ الإيرادات التي يدرها حقلاً الغاز الطبيعي المكتشفان ٨ مليارات دولار على الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد تتراوح الإيرادات العائدة من حقل غزة البحري وحده من ٢,٥ إلى ٧ مليارات دولار على مدى ١٥ عاماً، وهو ما يوفر على السلطة الفلسطينية ما يقرب من ٥٦٠ مليون دولار مما تنفقه على الطاقة.¹¹⁷ ومن الممكن تحويل محطة توليد الكهرباء في قطاع غزة بحيث تعمل على الغاز الطبيعي،¹¹⁸ كما يمكن تشغيل محطتي توليد كهرباء جديدتين أعدت الخط لإنشائهما في الضفة الغربية على الغاز كذلك. ومن شأن الكهرباء التي تولدها هذه المحطات الثلاث مجتمعة أن تزود كمية تستطيع أن تفي بحاجة معظم الاستهلاك الحالي

113 OCHA oPt, Gaza's Electricity Crisis: The Impact of Electricity Cuts on the Humanitarian Situation, May 2010, available at: <https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/0/4EE272272D04A3D08525771C0067F100> [accessed 18 August 2017].

114 Nidal al-Mughrabi, "Energy crisis leaves Gaza with barely four hours of power a day," Reuters, 12 January 2017, available at: <http://www.reuters.com/article/us-palestinians-gaza-energy-idUSKBN14W1YG> [accessed 18 August 2017].

115 "Palestine Remix: Gaza Left in the Dark," Al Jazeera, 2013, available at: <https://interactive.aljazeera.com/aje/PalestineRemix/gaza-left-in-the-dark.html#story> [accessed 18 August 2017].

116 Oxfam International, "Electricity Crisis Brings Dark Times for Women in Gaza," 2012, available at: <https://www.oxfam.org/en/occupied-palestinian-territory-and-israel/electricity-crisis-brings-dark-times-women-gaza> [accessed 18 August 2017].

117 Boersma and Natan, Gaza Marine, 9, *supra* note 99

118 *Ibid.*

في الأرض الفلسطينية المحتلة،¹¹⁹ ناهيك عن تشغيل محطات معالجة مياه الصرف الصحي ومحطات تحلية المياه في قطاع غزة.¹²⁰ وكان في وسع الفلسطينيين أن يستثمروا في البنية التحتية لقطاع الطاقة، وفي قطاع الزراعة الذي يحظى بأهمية خاصة في قطاع غزة،¹²¹ وفي إعادة بناء وتطوير قطاع الصناعات المحلية، مع السماح في الوقت ذاته بإطلاق مشاريع التنمية والتخطيط على المستوى الوطني.¹²²

وبناءً على ما تقدم، فمن شأن تمكين الفلسطينيين من الوصول إلى هذه الموارد المتاحة لهم أن يخفف من وطأة الوضع الإنساني والاقتصادي المريع ووضع الطاقة المتأزم في الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي يتسبب به ما تقوم به السلطات الاسرائيلية دون وجه قانوني من حرمانهم من الحصول على خدمات الطاقة، وممارسة حقهم في استغلال مواردهم الطبيعية التي تزخر بالطاقة والظروف المعيشية الملائمة التي ينبغي لإسرائيل في الأساس أن توفرها لهم بصفقتها القوة القائمة بالاحتلال. فلا تسهم الإيرادات المتحصلة من الغاز الطبيعي في تمويل النمو الاقتصادي على المدى الطويل وخلق فرص العمل فحسب، بل تستطيع - وهذا هو الأهم - أن تتيح درجة من الاستقلال في قطاع الطاقة.¹²³ فمن شأن هذا الاستقلال التأثير في أحد الأهداف الرئيسية التي تعلقها "إسرائيل" على حرمان الفلسطينيين من استغلال الغاز - والذي يكمن في السيطرة على مصادر الطاقة في الأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارها أداة من أدوات الإكراه والقهر والإخضاع.¹²⁴ وبناءً على ذلك، فمن شأن الاستقلال في قطاع الطاقة أن يحرّم "إسرائيل" من القوة اللازمة لشن حرب اقتصادية تستهدف قمع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة وإدامة البيئة القهرية التي تفرضها عليهم.

البحر الميت

البحر الميت عبارة عن بحيرة عالية الملوحة يحدها الأردن و"إسرائيل" والضفة الغربية.¹²⁵ وبينما يشتهر هذا البحر بخصائصه الطبيعية الخاصة وموقعه الذي جعل منه وجهة سياحية مهمة، فهو يُعد أيضاً مصدراً غنياً على نحو ينفرد به عن غيره في الأملاح والمعادن.¹²⁶ وعلى الرغم من

119 Mustafa, "Palestine's Oil and Gas Resources," *supra* note 95.

120 Boersma and Natan, Gaza Marine, 9, *supra* note 99

121 *Ibid.*

122 *Id.* 10.

123 Mustafa, "Palestine's Oil and Gas Resources," *supra* note 95.

124 Power, Israel's Deadly Catch, 14, *supra* note 68; Susan Power, Preventing the Development of Palestinian Natural Gas Resources in the Mediterranean Sea: Implications for Multinational Corporations Operating in Israel's Gas Industry, al-Haq, 14, 2014, available at: <http://www.alhaq.org/publications/Gas-report-web.pdf>

125 Jaime Wisniak, "The Dead Sea – A Live Pool of Chemicals," Indian Journal of Chemical Technology (2002) 9 80, available at: <http://nopr.niscair.res.in/bitstream/123456789/22829/1/IJCT%209%281%29%2079-87.pdf> [accessed 21 August 2017].

126 Claudia Nicoletti and Anne-Marie Hearne, Pillage of the Dead Sea: Israel's Unlawful Exploitation of Natural Resources in the Occupied Palestinian Territory, al-Haq, 21-20, 2012, available at: <http://www.alhaq.org/publications/publications-index/item/pillage-of-the-dead-sea-israel-s-unlawful-exploitation-of-natural-resources-in-the-occupied-palestinian-territory> [accessed 21 August 2017].

حقيقة أن القسم الأكبر من الحدود الغربية للبحر الميت تقع داخل أراضي الضفة الغربية، إلا أن "اسرائيل" تمنع الفلسطينيين وبغير وجه قانوني من الوصول إلى هذا المورد الطبيعي المهم واستغلاله، وهي بالتالي تحرمهم من توفير رأسمال القادر على دب الحياة في قطاعات الاقتصاد المحاصرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

حققت "اسرائيل" هدف منع الفلسطينيين من ممارسة نشاطهم الاقتصادي في البحر الميت من خلال إحكام قبضتها على المنطقة التي يقع فيها هذا البحر، ومن خلال وضع يدها على مساحات شاسعة من الأراضي الممتدة على طول خطه الساحلي بالإعلان عنها إما أراضي دولة أو محميات طبيعية أو مناطق عسكرية مغلقة.¹²⁹ وتنطوي اتفاقيات أو سلو على مخالفة لأحكام القانون الدولي لأنها ترسخ هذه السيطرة وترسي دعائمها، وتترك الفلسطينيين عاجزين عن البناء حتى في تلك المناطق التي لم تستول "اسرائيل" عليها بعد، أو أن يطورها دون الحاجة إلى استصدار التصاريح من اللجان المشتركة.¹³⁰ فضلاً عن ذلك، كشف البنك الدولي إلى أنه «لم تحصل السلطة الفلسطينية ولا المستثمرون الفلسطينيون من القطاع الخاص على أي من تراخيص البناء اللازمة لإقامة المشاريع المتصلة بقطاع السياحة (الفنادق، والمرافق الترويحية وما يلزمها من شبكات البنية التحتية) على شواطئ البحر الميت»،¹³¹ كما تتسبب الحواجز العسكرية وحرمان الفلسطينيين من التصاريح في تقييد حريتهم في السفر إلى هذه المناطق والتنقل بين أرجائها.

ونجم عن ممارسة السياسات والاجراءات العنصرية الاسرائيلية منع الفلسطينيين منعاً باتاً من الانتفاع بأحد أهم مواردهم الطبيعية وتطويره، وهو مورد تملك "اسرائيل" والأردن القدرة على تطويره وتحويله إلى مصدر رئيس يدر الإيرادات عليهما. فالبحر الميت يشكل مصدراً لدر الأرباح التي تتحقق من صناعة السياحة، ولا سيما ان عشرين فندقاً من فئة أربع نجوم أو خمس نجوم مقامة على طول ساحل البحر الميت. وحسبما جاء في تقرير البنك الدولي، فقد وصلت الإيرادات التي عادت بها هذه الفنادق على "اسرائيل" إلى ٢٩١ مليون دولار وعلى الأردن إلى ١٢٨ مليون دولار في العام ٢٠١٢،¹³² ويقدّر البنك الدولي أنه في حال رفع القيود التي تفرضها "اسرائيل"، فسوف يملك الفلسطينيون القدرة على تطوير الصناعة السياحية والنهوض بها إلى مستوى الصناعة السياحية الاسرائيلية، بحيث تدر عليهم إيرادات سنوية تبلغ ٢٩٠ مليون دولار.¹³³

ويكمن مصدر الإيرادات الثاني في رواسب البحر الميت الغنية بالأملاح والمعادن. فقد حققت

١٢٧ «التهب الإسرائيلي للأرض والنقل القسري للفلسطينيين: دليل إرشادي للأفراد والتجمعات السكانية المعرضة لخطر التهجير»، مركز بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ٢٠١٣، ص. ٦٣، وهذا الدليل منشور على الموقع الإلكتروني:

https://www.badii.org/phocadownloadpap/Badii_docs/publications/handbook2013ara.pdf

128 West Bank and Gaza: Area C and the Future of the Palestinian Economy, World Bank, 22, 2013, available at: <http://documents.worldbank.org/curated/en/137111468329419171/pdf/AUS29220REPLAC0EVISSION0January02014.pdf> [hereinafter World Bank, Area C and Palestinian Economy].

129 Ibid.

130 Ibid., 22-24

131 Ibid., ix

مبيعات المنتجات التي تُصنع من هذه الموارد ما مجموعه ٤,٢ مليار دولار في السنة لكل من "اسرائيل" والأردن، وهي تمثل مصدرًا رئيسيًا محتملاً لتحقيق الأرباح الطائلة للفلسطينيين كذلك. وفي هذا السياق، يرى معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) أنه لو كان باستطاعة الفلسطينيين الوصول إلى البحر الميت دونما عائق، فمن المرجح أن يقترب معدل إنتاجهم من معدلات الإنتاج في "اسرائيل" والأردن، بمعنى أنه يمكن أن يجني الفلسطينيون ما بين ٩١٧,٧ مليون و٢,٣٦ مليار دولار، وهو ما يمثل ما بين ٧,٢٪ حتى ١٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته السلطة الفلسطينية في العام ٢٠١٤.^{١٣٢}

وتمثل الإيرادات المتحققة من الصناعات السياحية والمعدنية مجتمعة رقمًا ماليًا يملك القدرة على النهوض باقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة وتعزيزه بصورة ملموسة. وفي هذا المقام، يرى البنك الدولي أن أضعف التقديرات للإيرادات التي يمكن أن يحققها الفلسطينيون من منتجات الأملاح والمعادن وحدها قد يبلغ - ٩١٨ مليون دولار - وهو ما يعادل تقريباً "مساهمة قطاع الصناعات في الأراضي الفلسطينية برمته اليوم".^{١٣٣} إن مثل هذا المبلغ، إذا ما أضفناه إلى مصادر الاقتصاد الفلسطيني الأخرى، بإمكانه المساهمة في تخفيف حجم الضرر الذي تسببه البيئة القهرية التي فرضتها "اسرائيل" على القطاعات الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الحصول على المياه في الضفة الغربية^{١٣٤}

لا تعاني الأرض الفلسطينية المحتلة من شح في مصادر المياه العذبة، على خلاف بعض الأماكن الأخرى في المنطقة.^{١٣٥} فالضفة الغربية تحتضن مصدرين رئيسيين من مصادر المياه العذبة، أولهما الخزان الجوفي الجبلي الذي يقع في باطن أراضي الضفة الغربية ويمتد إلى داخل

132 ARIJ, Economic Cost of the Israeli Occupation, 28, *supra* note 97

133 World Bank, Area C and Palestinian Economy, 13, *supra* note 128

١٣٤ مع أن هذا المبحث من الورقة يركز على الضفة الغربية دون قطاع غزة، فهذا لا يعني على أن الفلسطينيين في قطاع غزة لا يخضعون لسياسات تستهدف حرمانهم من الحصول على المياه. ففي الوقت الذي لا يواجه فيه سكان القطاع أي عقبات من جانب "اسرائيل" في الوصول إلى الخزان الجوفي الساحلي، وهم بالتالي غير محرومين من الناحية العملية من الحصول على المياه من هذا المصدر المائي، فقد عملت "اسرائيل" على تحويل الجداول المائية التي تتدفق إلى القطاع وحرمت سكانه من الوصول إلى المصادر المائية الفلسطينية الأخرى الموجودة في الضفة الغربية. وقد أجبر هذا الوضع سكان قطاع غزة على الضخ الجائر الذي بلغ مستويات خطيرة من الخزان الجوفي الساحلي، مما أدى إلى تلوئه بمياه الصرف الصحي ومياه البحر وحول ما نسبته ٩٠-٩٥٪ من مياهه إلى مياه غير صالحة للشرب. وفي هذه الحالة، يمكن إقامة الحجة على أن ذلك يشكل حرماناً للفلسطينيين من الحصول على المياه بحكم الأمر الواقع. ومع ذلك، يلقي هذا المبحث الضوء على الضفة الغربية بسبب ما تقدمه من مثال حي ينفرد عن غيره على السياسات والممارسات التي تصممها "اسرائيل" وتنسبها بشأن الموارد الطبيعية، والتي تسعى بصورة محددة من خلالها إلى ترحيل السكان الفلسطينيين قسراً من أراضيهم وديارهم. انظر منظمة العفو الدولية، «متعطشون إلى العدل»، الهامش رقم (٤٢) أعلاه.

135 EWASH and al-Haq, Joint Parallel Report submitted by the Emergency Water, Sanitation and Hygiene group (EWASH) and Al-Haq to the Committee on Economic, Social and Cultural Rights on the occasion of the consideration of the Third Periodic Report of Israel: Israel's violations of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights with regard to the human rights to water and sanitation in the Occupied Palestinian Territory, 6, 2011, available at: http://www2.ohchr.org/english/bodies/cescr/docs/ngos/EWASH-Al-Haq_Israel_CESCR47.pdf [hereinafter EWASH and al-Haq, Joint Parallel Report].

”اسرائيل“، وثانيهما نهر الأردن الذي يفصل ”اسرائيل“ والضفة الغربية عن الأردن.^{١٣٦} ويملك هذان المصدران مجتمعان القدرة على تزويد القدر الكافي من إمدادات المياه للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية. ومع ذلك، فقد بلغ الحرمان من المياه مستويات تنذر بوقوع أزمة في هذه المنطقة. ولا يحصل هذا الحرمان بفعل الطبيعة، وإنما تعمد ”اسرائيل“ إلى هندسته من ناحية إستراتيجية من خلال سياسات وممارسات شتى تستهدف حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى كل مصدر من المصادر المائية بطرق محددة.^{١٣٧}

سيطرة ”اسرائيل“ على مصادر المياه في فلسطين

كان نهر الأردن يوفر ما يقرب من ٣٠ مليون متر مكعب من المياه في السنة للضفة الغربية قبل احتلال الأرض الفلسطينية في العام ١٩٦٧، غير أن ”اسرائيل“ دأبت منذ ذلك الحين على حرمان الفلسطينيين من الحصول على مياه هذا النهر من خلال الإعلان عن جميع الأراضي الواقعة على امتداده مناطق عسكرية مغلقة.^{١٣٨} ونتيجة لذلك، يُمنع الفلسطينيون من الانتفاع بمياه النهر، في الوقت الذي ارتفع فيه استهلاك ”اسرائيل“ إلى ٦٠٠-٧٠٠ مليون متر مكعب في السنة.^{١٣٩} وفي المقابل، فلم يُمنع الفلسطينيون من الحصول على المياه من الخزانات الجوفية الجبلية بصورة كاملة - حالياً، تتدفق جميع المياه التي يستعملها الفلسطينيون في الضفة الغربية من هذا المصدر المائي.^{١٤٠} ومع ذلك، فقد اعتمدت ”اسرائيل“ وضمن توجه إستراتيجي سياسات وأنظمة مختلفة تستهدف إعاقة التجمعات السكانية الفلسطينية من الحصول على المياه من هذا الخزان الجوفي، وذلك على نحو يتسبب بخلق بيئة قهرية وفرضها عليهم. وقد أفرز حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى المصادر المائية المحلية الأساسية التي لا يستغنون عنها واقعاً يجد عدد ليس بالقليل منهم أنفسهم فيه عاجزين عن تلبية متطلبات حياتهم اليومية، وباتوا مجبرين بسبب هذا الواقع على الرحيل من مناطق سكنهم بحثاً عن وفره أكبر من المياه.

وقد أصدرت الحكومة الاسرائيلية الأوامر العسكرية التي استهدفت وبلا موارد مصادر المياه التي تزخر بها الضفة الغربية عقب احتلالها. وفي هذا المقام، منح الأمران العسكريان رقم (٩٢)

136 Elena Lazarou, Water in the Israeli-Palestinian Conflict: Briefing January 2016, European Parliamentary Research Service, European Parliament, 26 ,2016, available at: [http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/573916/EPRS_BRI\(2016\)573916_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2016/573916/EPRS_BRI(2016)573916_EN.pdf) [hereinafter Lazarou, Water in Israeli-Palestinian Conflict].

137 EWASH and al-Haq, Joint Parallel Report, 7-6, *supra* note 135.

138 UN Conference on Trade and Development (UNCTAD), The Besieged Palestinian Agricultural Sector, New York and Geneva, 26 ,2015, available at: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2015d1_en.pdf [hereinafter UNCTAD, Besieged Palestinian Agricultural Sector].

139 Jan Selby, "Cooperation, Domination and Colonisation: The Israeli-Palestinian Joint Water Committee," Water Alternatives 6, no.5 (2009) 1, available at: <http://www.water-alternatives.org/index.php/volume6/v6issue1/196-a6-1-1/file> [hereinafter Selby, "Cooperation, Domination and Colonisation"].

١٤٠ منظمة العفو الدولية، «متعشون إلى العدل»، الحاشية رقم (٤٢) أعلاه، ص. ٨. وانظر أيضاً:

Lazarou, Water in Israeli-Palestinian Conflict, 5, *supra* note 136.

و(١٥٨)، الصادران في العام ١٩٦٧، الجيش الاسرائيلي الحق في السيطرة على جميع المسائل المرتبطة بالمياه في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما حظر هذان الأمران على الفلسطينيين تشييد أي منشآت مائية قبل الحصول على تصريح من الجيش الاسرائيلي. وتضمن الأمر العسكري رقم (١٥٨) حكماً ينص على مصادرة أو هدم أية منشأة أو مصدر يقام دون الحصول على تصريح.^{١٤١} وقد تعززت هذه السيطرة والهيمنة على المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة وخضعت للمأسسة بفعل اتفاقية أوسلو الثانية، التي نصت على تخصيص ما نسبته ٨٠٪ من كمية المياه التي يحويها الخزان الجوفي الجبلي في الضفة الغربية لصالح "اسرائيل"، وهو ما يشكل مخالفة لأحكام القانون الدولي وقواعده.^{١٤٢} وفي هذه الأيام، تستهلك "اسرائيل" ما نسبته ٨٥٪ من المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة لمنفعتاتها ولمنفعة المستعمرين اليهود الاسرائيليين. ويعتمد السكان الفلسطينيون، الذين لا يكتفون بالنسبة المتبقية لهم من هذه المياه (١٥٪)، على شراء ما ينقصهم من مياه من حصة الاسرائيليين. وتشكل هذه السياسة مخالفة للقانون الدولي، الذي ينص بصورة واضحة على أنه لا يجوز للقوة القائمة بالاحتلال أن تستخدم موارد الإقليم الذي يقع تحت احتلالها، كمصادر المياه، إلا إذا كان هذا الاستخدام لمنفعة السكان المحليين أو توسّعه ضرورة عسكرية ملحة.

كما نصت اتفاقية أوسلو الثانية على تشكيل لجنة المياه المشتركة، التي تضم في عضويتها ممثلين عن الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني، من أجل تنفيذ السياسات المائية الجديدة.^{١٤٣} وتتولى لجنة المياه المشتركة المسؤولية عن تقسيم مياه الخزان الجوفي بين نظامي تزويد المياه الاسرائيلي والفلسطيني المنفصلين عن بعضهما بعضاً، وعن منح الموافقة على المشاريع المائية في الضفة الغربية.^{١٤٤} وعلى الرغم من الوجود الفلسطيني في هذه اللجنة، فقد تسببت «قوة الفيتو» التي تتمتع بها "اسرائيل" في رفض عدد كبير من الطلبات التي رفعها الفلسطينيون للحصول على التراخيص اللازمة لإقامة مشاريع مائية أو تأخير منح هذه التراخيص، وهو ما حدا بسلطة المياه الفلسطينية إلى التوقف عن تقديم الطلبات للحصول على التراخيص الضرورية لإقامة بعض المشاريع المائية بحكم تيقنّها من رفضها.^{١٤٥} وفي الواقع، يتسبب الكم الضخم من الإجراءات التي ينبغي الوفاء بها بغية الحصول على ترخيص مسبق من لجنة المياه المشتركة، بما تشمله من إجراء التوصيلات الأساسية واستعمال أنابيب يزيد قطرها عن ٢ إنش،^{١٤٦} في تكريس اعتماد الفلسطينيين على "اسرائيل" إلى حد مكّنّها من انتزاع موافقتهم على إنشاء شبكات البنية التحتية اللازمة لتزويد المستعمرات بالمياه كشرط مسبق لموافقتها على إقامة مشاريع مائية مهمة للفلسطينيين.^{١٤٧}

١٤١ منظمة العفو الدولية، «متعطشون إلى العدل»، ص. ١٢، الهامش رقم (٤٠) أعلاه.

١٤٢ اتفاقية أوسلو الثانية، الملحق الثالث، المادة (٤٠)، الهامش رقم (٤٢) أعلاه.

١٤٣ المصدر السابق.

144 EWASH and al-Haq, Joint Parallel Report, 7, *supra* note 135.

١٤٥ منظمة العفو الدولية، «متعطشون إلى العدل»، ص. ٢٩، الهامش رقم (٤٠) أعلاه.

146 Selby, "Cooperation, Domination and Colonisation," 7, *supra* note 139.

147 *Ibid.*, 17.

وتقع المنطقة (ج) من الضفة الغربية تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، وهي تضم جميع المستعمرات الاسرائيلية تقريباً. ولذلك، تحتل هذه المنطقة مرتبة الأولوية لدى "إسرائيل" في توسيع مستعمراتها القائمة وضمها إلى إقليمها، وبالتالي فهي أيضاً المنطقة الفلسطينية الأكثر تضرراً من السياسات والإجراءات الاسرائيلية الإستراتيجية الرامية إلى ترحيل الفلسطينيين قسراً منها.¹⁴⁸ ونتيجة لذلك، يُشترط على جميع المشاريع المائية الفلسطينية التي تقام في المنطقة (ج) الحصول على ترخيص إضافي من الإدارة المدنية الإسرائيلية، التي «صُممت لتقييد تنمية التجمعات السكانية الفلسطينية بصورة منهجية».¹⁴⁹ وتعتمد الإدارة المدنية الاسرائيلية توجهاً إستراتيجياً يقوم على حجب الموافقة على «الأغلبية الساحقة» من الطلبات التي يقدمها الفلسطينيون.¹⁵⁰ فعلى سبيل المثال، ترفض الإدارة المدنية الاسرائيلية الاعتراف بما نسبته ٨٨٪ من القرى الفلسطينية الواقعة في المنطقة (ج). وبالتالي فهي ترفض رفضاً باتاً منحها التراخيص اللازمة لتشييد أي شبكة من شبكات البنية التحتية التي تحتاج إليها،¹⁵¹ بما فيها آبار المياه الضرورية لبقاء سكانها.¹⁵² فمن بين ٢,٠٢٠ طلباً قدمها الفلسطينيون المقيمون في المنطقة (ج) في الفترة الممتدة بين العامين ٢٠١٠ و٢٠١٤، لم توافق السلطات إلا على نسبة لا تزيد على ١,٥٪ منها.¹⁵³ كما تسببت العقوبات والتعقيدات التي تفرضها الإدارة المدنية الاسرائيلية في المنطقة (ج) في منع أو تأخير تشييد الآبار التي نجح أصحابها في تأمين موافقة لجنة المياه المشتركة عليها. وقد خلف هذا الوضع آثاراً وخيمة على الفلسطينيين وحياتهم الاقتصادية والمعيشية بالنظر إلى أنه «عدا عن الحوض المائي الشمالي الشرقي، تقع جميع المناطق المناسبة لحفر الآبار تقريباً على الحوض المائي الجبلي في المنطقة (ج)».¹⁵⁴

كما دأبت "إسرائيل" على رفض الالتزام بالأحكام التي تنص عليها اتفاقيات أوسلو في الحالات التي تتعارض فيها هذه الأحكام مع مصالحها الاستراتيجية. حيث تقوم السلطات الاسرائيلية بتنفيذ المشاريع الخاصة بالمستعمرات واستكمالها دون تقديم طلبات للحصول على تراخيص بشأنها من لجنة المياه المشتركة - وذلك من قبيل ربط شبكات الصرف الصحي الخاصة بالمستعمرات بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي الفلسطينية على خلاف رغبة سلطة المياه الفلسطينية - والشروع في تشييد المشروع المائي الوحيد الذي صوتت الفلسطينيين ضده في لجنة المياه المشتركة.¹⁵⁵ كما تستحوذ "إسرائيل" على كميات أكبر من المياه المستخرجة من

148 Samit D'Cunha, "The First Plague: The Denial of Water as a Forcible Transfer Under International Humanitarian Law," Michigan State International Law Review 24, no. 301 : (2016)2. [hereinafter D'Cunha, "The First Plague"].

149 Selby, "Cooperation, Domination and Colonisation," 9, *supra* note 139.

150 EWASH and al-Haq, Joint Parallel Report, 7, *supra* note 135.

151 Selby, "Cooperation, Domination and Colonisation," 9, *supra* note 139.

152 EWASH and al-Haq, Joint Parallel Report, 7, *supra* note 135.

١٥٣ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، «تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية»، أيلول ٢٠١٥، ص. ٤. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني:

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/demolition_orders_in_area_c_of_the_west_bank_ar.pdf

154 Selby, "Cooperation, Domination and Colonisation," 9, *supra* note 139.

155 *Ibid.*, 17-18

الخزان المائي الجبلي مما هو مخصص لها بموجب تلك الاتفاقيات، حيث تستخرج ما يتجاوز السحب المستدام من هذا الخزان بنسبة تصل إلى ٥٠٪ أو تزيد. ولم يترك هذا الأمر للفلسطينيين سوى ما تبقى من حيز ضئيل لا يتخطى ١٣٪.^{١٥٦} وفي الواقع، لا يملك الفلسطينيون القدرة إلا على سحب كميات لا تزيد على ١٠٪ في هذه الآونة.^{١٥٧}

وفي شهر تموز ٢٠١٧، توصلت السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" إلى اتفاقية جديدة حول المياه، حيث تنص على زيادة كمية المياه التي يستطيع الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة شراؤها من "إسرائيل". فمن المقرر أن تسحب "إسرائيل" المياه من البحر الأحمر، وبعد فلترتها في محطة لتحلية المياه في الأردن سيجري توزيعها على "إسرائيل" والأردن والأرض الفلسطينية المحتلة.^{١٥٨} وسوف تباع "إسرائيل"، بموجب هذه الاتفاقية الجديدة، ٣٢ مليون متر مكعب من المياه للسلطة الفلسطينية، يخصص منها ٢٢ مليون متر مكعب للضفة الغربية بسعر ٣,٣ شيكل [٠,٩١ دولار] للمتر المكعب الواحد، و ١٠ مليون متر مكعب لقطاع غزة لقاء ٣,٢ شيكل [٠,٨٩ دولار] للمتر المكعب الواحد.^{١٥٩}

نقص إمدادات المياه

لقد أفضت السياسة التمييزية في الوصول إلى الخزان الجوفي واستغلاله بصورة غير قانونية إلى نقص المياه المزودة للفلسطينيين، مما اضطر السلطة الفلسطينية إلى شراء مياه هذا الخزان من شركة «ميكوروت»، وهي شركة المياه الوطنية في "إسرائيل". وتعتمد السلطة الفلسطينية الآن على شركة «ميكوروت» لتأمين ما يقرب نصف كميات المياه المستخدمة للأغراض المنزلية في الضفة الغربية، حيث يتعين عليها أن تشتريها بسعر تحدده هذه الشركة الاسرائيلية.^{١٦٠} ومع ذلك، فما تزال هذه الكمية أدنى بكثير من الكمية التي يحتاج إليها سكان الضفة الغربية، والأُنكى من ذلك أن شركة «ميكوروت» تقلص الكميات التي تزودها للفلسطينيين بنسبة تصل حتى ٥٠٪ خلال أشهر الصيف لكي تؤمن حصة وافرة من المياه لإسرائيل والمستعمرات الاسرائيلية.^{١٦١} وبالنظر إلى أن الفلسطينيين في الضفة الغربية يحصلون على كمية محددة من المياه على مدار العالم، الأمر الذي حتمّ على السلطة الفلسطينية تحديد جدولاً دورياً لتوزيع

156 EWASH, "EWASH concerned by water restrictions in the West Bank resulting from Israeli discriminatory policies," press release, 21 June 2016, available at: <http://www.ewash.org/sites/default/files/inopfiles/160621%20-%20EWASH%20PR-%20Water%20Restrictions%20West%20Bank%20Result%20of%20Israeli%20Discriminatory%20Policies.pdf>

157 EWASH, Water and Sanitation in Palestine, 2016, available at: <http://www.ewash.org/sites/default/files/inopfiles/160314%20%20WATER%20AND%20SANITATION%20IN%20PALESTINE.pdf>

158 Dalia Hatuqa, "Water deal tightens Israel's control over Palestinians," Al Jazeera, 1 August 2017, available at: <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/07/water-deal-tightens-israel-control-palestinians-170730144424989.html>

159 Ibid.

160 Elizabeth Koeth, Water for One People Only: Discriminatory Access and 'Water-Apartheid' in the OPT, al-Haq, 45, 2013, available at: <http://www.alhaq.org/publications/Water-For-One-People-Only.pdf>

161 Ibid., 48

المياه على التجمعات السكانية الفلسطينية، مما يحرم هذه التجمعات من التزود بالمياه لفتترات ليست بالقصيرة.^{١٦٢}

وقد بلغ هذا النقص في إمدادات المياه مستويات تنذر بوقوع أزمة في العديد من التجمعات السكنية الفلسطينية. ففي هذا السياق، يقدّر متوسط ما يحصل عليه الفلسطينيون من المياه بنحو ٧٠ لتراً للفرد الواحد في اليوم، وهي كمية تقل بصورة ملموسة عن الكمية المحددة بـ ١٠٠-١٥٠ لتراً للفرد في اليوم والتي تُعدها منظمة الصحة العالمية كافية لضمان بقاء الإنسان. وهذه الكمية لا تتناسب - وعلى نحو يميّز اللثام عما يتعرض له الفلسطينيون من معاملة تمييزية - مع الكمية التي يحصل عليها المستعمرون الاسرائيليون في الضفة الغربية، والتي تبلغ ٣٠٠ لتر للفرد في اليوم.^{١٦٣} ومع ذلك، تفيد التقارير الصادرة عن البنك الدولي بأن ربع الفلسطينيين الموصولين بشبكات تزويد المياه يحصلون على كميات تقل عن ٥٠ لتر للفرد في اليوم، بينما يحصل ما نسبته ١٦٪ منهم على كمية تقل عن ٢٠ لتراً للفرد في اليوم^{١٦٤} - ويقارب هذا المستوى من الحصول على المياه مع ما يتحصل عليه اللاجئون في مخيمات السودان والكونغو.^{١٦٥} وعلاوةً على ذلك، فإن التجمعات السكانية التي لا تعترف بها "إسرائيل" في المنطقة (ج)، وبالبالغ عددها ٢٠٠ تجمع سكاني، محرومة من الوصول إلى شبكات تزويد المياه بصورة كلية. ويضطر الفلسطينيون القاطنون في تلك التجمعات إلى العثور على ينابيع المياه أو جمع مياه الأمطار في خزانات أو شراء المياه عبر الصهاريج.^{١٦٦} وتعدّ المياه المنقولة بالصهاريج أقل جودة من مياه الأنابيب^{١٦٧} وغالبا ما تكلف خمسة أضعافها،^{١٦٨} مما يجبر العديد من تلك التجمعات إلى إنفاق حتى ٤٠٪ من دخلها على شراء المياه.^{١٦٩}

عمري ٥٤ سنة، وأعمل كموظف في الامن الوقائي الفلسطيني، أنا متزوج وعندي ثمانية أطفال. عشت كل حياتي في قرية برقة ولم أترك هذا المكان أبداً. تقع أراضينا في القرية ضمن المنطقة المصنفة (ج).

المشكلة الرئيسية التي تواجهنا فيما يتعلّق بالمياه هي في نقص الكمية التي نحتاجها، فالحصة التي توزعها شركة ميكوروت لا تكفي لجميع سكان القرية على الرغم من توفر الكميات المطلوبة لديها. في الماضي، وقبل بناء المستعمرات

١٦٢ بتسليم، «خلفية عن أزمة المياه»، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.btselem.org/arabic/water> (تمت زيارة الموقع في يوم ٢١ آب ٢٠١٧).

163 D'Cunha, "The First Plague," 298-297, *supra* note 148.

164 World Bank, West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, April 17, 2009, available at: <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WaterRestrictionsReport18Apr2009.pdf>

165 D'Cunha, "The First Plague," 297, *supra* note 148.

١٦٦ منظمة العفو الدولية، «متعطشون إلى العدل»، ص. ٣٧، الهامش رقم (٤٠) أعلاه.

167 D'Cunha, "The First Plague," 295, *supra* note 148.

١٦٨ منظمة العفو الدولية، «متعطشون إلى العدل»، ص. ٣٨، الهامش رقم (٤٠) أعلاه.

169 D'Cunha, "The First Plague," 295, *supra* note 148.

المجاورة كان الوضع مختلفاً وكان لدى الناس ما يكفيهم من مياه للشرب وغيره من الاستعمالات.

نقص المياه قضية مزعجة جداً، أنظروا إلى حوض الجلي في المطبخ كيف يمتلئ بالأواني الوسخة، وكيف أن البيت بحاجة للمياه لتنظيف كل شيء. لم يعد بإمكاننا الاحتفاظ بأي حيوانات، لقد أرسلت ما كان لدي منها إلى بيت آخر في قرية عطارة [على بعد ٢١ كم من قرية برقة]. نقلت الحيوانات إلى هناك لوجود آبار تجميع المياه على عكس برقة التي لا أجد فيها المياه لأسقي الحيوانات. فإذا أردت الاحتفاظ بالحيوانات هنا فهذا يعني أنني سأكون ملزماً بشراء صهريج المياه كل يومين بتكلفة ٣٠ دينار للصهريج (٤٢ دولار). الاحتفاظ بالحيوانات هو الطريقة الوحيدة التي بإمكانني من خلالها كسب عيشي، ولذلك لا أستطيع التخلي عنها، فلدي ثمانية أطفال يعتمدون علي لمساعدتهم على الزواج.

مصادر المياه لشركة ميكوروت هو من بئر المياه الجوفي في قرية بيت إيبا (الواقعة في الضفة الغربية)، وتسيطر عليه الشركة الاسرائيلية.

صديق أ. صلاح: يعطوننا (الاسرائيليون) ١٠٠ كوب من المياه يومياً، أعلم هذه المعلومة لأنني كنت أعمل بالمجلس القروي. في ذلك الوقت كان يكلفنا كوب المياه الواحد ٨ شيكل (٢,٢ دولار)، وكنا نبيعه للمواطنين في برقة بـ ٣ شيكل (٠,٨ دولار)، وهذا يعني أن مدخول المجلس القروي من تقديم الخدمات الأخرى والضرائب كان يذهب لشراء المياه من الشركة الاسرائيلية. أنظر لصديقي أ. صلاح الذي يقع منزله في أعلى القرية، وهو يعاني الكثير. كان عليه نقل جميع مواشيه إلى قرية أخرى (عطارة) لكي تنجو، حيث لا يوجد مياه كافية هنا. وليس أ. صلاح وحده الذي يعاني في هذه القرية نتيجة نقص المياه، فهناك ٥٠ إلى ٧٠ بيتاً آخر تقع على مرتفعات القرية تعاني هي أيضاً.

أنظروا إلى تلك المستعمرات، بالطبع هذه سياسة اسرائيلية تنفذ ضدنا. جميع المستعمرات تتوفر لها المياه على مدار ٢٤ ساعة في اليوم. أنا على يقين أن مستعمرة «شافي شمرون» القرية من هنا، يحصلون على ١,٠٠٠ كوب في اليوم. لو أرادت «اسرائيل» أن تعطينا ما يكفينا من المياه لاستطاعت ذلك، لكن من الواضح جداً أن هذه سياسة يستعملها الاحتلال ضدنا.

جميع الشباب الذين يتزوجون يذهبون للعمل في رام الله، وهم بالتالي ينتقلون للعيش هناك. يقولون أنهم لم يعودوا يحتملون العيش هنا في برقة حيث لا يوجد مياه. ناهيك عن أولئك الذين انتقلوا إلى خارج فلسطين، لماذا أخذوا هذا القرار؟ بالتأكيد بسبب هذا الضغط!

أصلاح وصديقه، قرية برقة، نابلس

مقابلة: ٢٠ شباط ٢٠١٧

وفضلاً عن التمييز المنهجي في توزيع المياه، تنفذ "إسرائيل" مجموعة متنوعة من الممارسات تستهدف حرمان تجمعات سكانية فلسطينية بعينها في الضفة الغربية من الحصول على المياه، ولا سيما تلك التجمعات التي تقع في مناطق ترغب "إسرائيل" في وضع يدها عليها لغايات توسيع مستعمراتها أو ضمها إلى إقليمها في المستقبل.^{١٧٠} فعلى سبيل المثال، يمتد رفض إصدار التراخيص اللازمة لإقامة المشاريع المائية ليشمل تلك المشاريع التي لا تزيد على أن تجمع مياه الينابيع أو مياه الأمطار.^{١٧١} وفي هذا السياق، أقدمت "إسرائيل" على مصادرة البنية التحتية المائية التي أقامها الفلسطينيون للحصول على المياه من الينابيع في المناطق التي أعلنتها "إسرائيل" دون وجه قانوني كـ "أملاك دولة".^{١٧٢} ولا تتوانى القوات الإسرائيلية عن تدمير شبكات البنية التحتية الأخرى، من قبيل خزانات المياه وقنوات الينابيع والبرك الزراعية، بحجة أنها تفتقر إلى تراخيص البناء التي تصدرها السلطات الإسرائيلية.^{١٧٣} وتفيد منظمة العفو الدولية في تقرير نشرته في هذا الشأن بأن خزانات المياه في غالبية القرى الفلسطينية التي زارها طاقم المنظمة كانت إما مهدومة أو بانتظار هدمها على يد الجيش الإسرائيلي.^{١٧٤} ولا تزال أسعار مياه الصهاريج تشهد ارتفاعاً متزايداً بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية التي تحظر أو تقيد وصول الفلسطينيين إلى الطرق الرئيسية، مما يجبر الشاحنات على سلوك طرق بديلة وطويلة.^{١٧٥} وفي منطقة الأغوار، حيث يعتمد أغلبية سكان التجمعات الرعوية الفلسطينية اعتماداً كبيراً على المياه للبقاء صامدين فيها، يسعى الجيش الإسرائيلي إلى إجبار سكان هذه التجمعات على الرحيل منها من خلال مصادرة صهاريج المياه التي يملكونها في ذروة فصل الصيف عندما تكون حاجتهم إليها في أوجها.^{١٧٦} ونلفت أخيراً، إلى أن "إسرائيل" خطت مسار جدار الضم والفصل على نحو يتسبب في عزل بعض القرى عن مصادر المياه التي تغذيها بصورة تامة. وهذا يشمل القرى الزراعية التي تعتمد على المياه لري المحاصيل.^{١٧٧} وفي الواقع، تضع هذه الممارسات السكان الفلسطينيين في هذه القرى تحت ضغط هائل يفرض بهم إلى الرحيل من ديارهم والبحث عن مناطق يتمكنون فيها من الحصول على المياه وتزويدهم بكميات كافية منها.^{١٧٨} فحسبما جاء على لسان فلسطيني من إحدى هذه القرى: «نحن ننفق الكثير من المال على المياه ولا نحصل على كفايتنا منها على الإطلاق. إنهم يحاولون أن يهجرؤنا من المنطقة بكل الوسائل. فالاستيلاء على أراضينا وسيلة مباشرة من هذه الوسائل، وتقبيد قدرتنا على الحصول على المياه هي وسيلة أخرى، ولكن غير مباشرة».^{١٧٩}

١٧٠ منظمة العفو الدولية، «متعشون إلى العدل»، ص. ٣٦-٣٧، الهامش رقم (٤٠) أعلاه.
171 UNCTAD, Besieged Palestinian Agricultural Sector, 27, *supra* note 138.

١٧٢ منظمة العفو الدولية، «متعشون إلى العدل»، ص. ٥٠، الهامش رقم (٤٠) أعلاه.

١٧٣ المصدر السابق، ص. ٣٦-٣٧.

١٧٤ المصدر السابق، ص. ٤٤.

١٧٥ المصدر السابق، ص. ٣٧.

١٧٦ المصدر السابق، ص. ٤٠.

١٧٧ المصدر السابق، ص. ٤٩.

178 D'Cunha, "The First Plague," 302, *supra* note 148.

١٧٩ فلسطيني من سكان قرية التواني، الواقعة جنوبي جبال الخليل. انظر: منظمة العفو الدولية، «متعشون إلى العدل»، ص. ٣٩، الهامش رقم (٤٠) أعلاه.

أنا مواطنة من قرية سفارين [تقع في منطقة (ج)]، تزوجت لرجل من هذه القرية، ولهذا أعيش هنا. لدي سبعة أبناء، خمس أولاد وبنيتين. بالمجموع نحن عائلة من تسعة أفراد، فهل لكم أن تتخيلوا كم نحتاج من الماء لغرض تنظيف البيت والملابس وغسل الأواني والاستحمام؟ من الصعب جداً علي أن أعتني بهم بشكل جيد وبأن أتحكم في تنظيم حياتهم اليومية. كل شيء هنا مرتبط بالماء.

أتذكر قبل بناء المستعمرات، كان لدينا تصريحاً وموافقة على تمديد خط أنابيب المياه، حتى أنهم بدأوا العمل عليه. بعد ذلك، وعندما توسعت المستعمرات وأصبحت أقرب علينا، توقف مشروع مد خط المياه. المستعمرات فاقت من مشاكلنا. قبل المستعمرات كان لدينا أمل، وكنا نشعر بقرب اليوم الذي ستصلنا فيه المياه إلى منازلنا، لكننا اليوم على يقين بأن هذا لن يحصل.

أسعار وتكلفة المياه في هذه القرية مرتفعة جداً، سعر الكوب الواحد تتراوح من تسعة إلى عشرة شواقل (٢,٥ إلى ٣,٠ دولار). لذلك، ليس باستطاعتي أن استعمل المياه بنفس الكمية أو نفس الطريقة التي تستعملها باقي النساء من القرى الأخرى، حيث تكلفة كوب المياه عندهم تتراوح ما بين شيقلين إلى ثلاثة شواقل (٠,٥٥ إلى ٠,٨٠ دولار).

يومي يمر بصعوبة كبيرة، علي تخطيط عملية غسل الأواني مسبقاً لكي أقتصد في صرف المياه. إذا ما دعوت أحداً لتناول الطعام عندنا، يجب علي أن أفكر مسبقاً بأنني سأحتاج إلى دفع ٢٠ إلى ٣٠ شاقلاً (٥,٥ إلى ٨,٥ دولار) ثمن كمية المياه الإضافية المستهلكة في ذلك اليوم. في إحدى المرات، على سبيل المثال، جاءني أخواتي زيارة وبعد تناولهن طعام الغداء، وجدتهن ينظفن في الصحون باستخدام حنفية المياه في المطبخ، شعرت أنني سأموت عندما رأيت هذا المشهد، وفوراً طلبت منهن التوقف. قلت لهن أن غسل الصحون بزيت الزيتون سيكون أقل تكلفة من هدر هذه الكمية من المياه. في شهر رمضان، وعندما ندعو ضيوفنا لمائدة الإفطار، نستخدم الصحون والكؤوس والمعالق البلاستيكية، فهذا بالتأكيد أوفر من استخدام المياه للتنظيف.

في أغلب الأحيان لا أستخدم حنفية المياه لتنظيف الأواني، بل أعرف من دلو الماء. كما أنني أجبر أبنائي على الاستحمام بذات الطريقة، حيث أبقى أصرخ عليهم بأن ينهوا الاستحمام بالقول: «هيا اخرجوا، كفى هدرًا للماء، هذا يكفي». في إحدى المرات، وبعد خروج أحد أبنائي من الاستحمام، قلت له: هل حظيت باستحمام ممتع، فأجابني: «كيف لي أن أحظى باستحمام ممتع بينما أنت لم تتوقفي عن الصراخ، بكفي مي... بكفي مي».

أطلب من أبنائي عدم تغيير ملابسهم كثيراً لأنني سأضطر إلى غسلها واستهلاك المزيد من الماء. حتى أنني في كثير من الأحيان أحمل الغسيل المتسخ وأنقله بالسيارة إلى بيت أهلي في القرية الأخرى، فحملة ونقله وغسله هناك أقل من

تكلفة غسله في البيت. ولدي يقول لي دائماً أنه يريد الرحيل عن هذه القرية للعيش في بيت أجداده في القرية الأخرى لمجرد أن المياه متوفرة هناك.

وعندما نريد غسل الأغذية والسجاد ونجمعها ونحملها إلى بئر الماء المحاذي للقرية لنغسلها على أيدينا هناك. أين يحدث هذا في أيامنا هذه؟ الناس وصلت القمر بينما نحن نستجدي العالم لنحصل على الماء. لن تجدوا واحدة من نساء القرية بشعر طويل، نبقى نقص شعرنا باستمرار خوفاً من أن يطول، فليس لدينا الكثير من المياه لغسله.

”اسرائيل“ تريد من الناس أن تترك بيوتهم وأراضيهم وحتى من بلادهم. هذا هو ما تريده ”اسرائيل“، ومع كل أسف وبصراحة، أنا لا أتمنى أن يعيش ابني أو بنتي ويستقروا عندي في هذه القرية. أشجع ابني للانتقال إلى خارج القرية، وبأن يرحل هو وزوجته وعائلته للعيش في البلدة التي يعيش فيها أهلي. عندما يرجع من عمله، لا يستطيع الاستحمام كل يوم، في بعض الأحيان يغسل وجهه ويديه ويمسح رأسه.

بعض الناس كانوا يستخدمون بئراً لتجميع مياه الأمطار. للأسف أكتشفوا، ولسوء البنية التحتية، اختلاط مياهه بمياه الصرف الصحي، وخسر الناس أحد مصادر المياه. سكان القرية يغادرونها بسبب مشاكل المياه، رحل أكثر من نصف السكان بسبب [نقص] المياه، وقريباً لن تجد أحداً ل يبقى فيها.

ما يقرب من ٥٠٪ من شباب القرية بدون عمل، لو توفرت عندنا المياه لاستطاع هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل أن يزرعوا أراضيهم ويعملوا فيها، ليحصلوا على مصدر للدخل على أقل تقدير، بدل من إمضاء الوقت دون فعل أي شيء.

أنا عندي قطعة أرض زراعية كبيرة صالحة لزراعة أي شيء أريده. مساحتها ١٨٦ دونم (٢٠٠م١٨٦)، عندما اشتريناها، كان الاعتقاد بأننا سوف نكون قادرين على زراعتها، لكننا لم نستطع ذلك. عدم زراعة الأرض أقل تكلفة، أليس كذلك؟ أنا حقاً أرغب في الاحتفاظ بهذه الأرض، لكني لا أعرف بالتحديد كيف أنجح وسط كل تلك المشاكل. مالذي سيكون أسوأ من ذلك؟ إنني استجدي الماء منذ ٣٠ عاماً مضت.

لو كان عندي مدخول مادي بديل، غير بيع الأرض، لفضلت أن أرحل عن هذه القرية منذ زمن، لكني لا أستطيع ترك أرضي وأشجاري وزيتوني وبيتي.

نوفل، قرية سفارين، طولكرم

مقابلة: ٢٠ شباط ٢٠١٧

أنا أعمل موظفاً في مديرية صحة طولكرم كسائق سيارة، متزوج وعندي ثمانية أطفال. عشت حياتي كلها في قرية سفارين [تقع في المنطقة (ج)]، ولكن في العام ٢٠٠٢ قررت الانتقال إلى طولكرم [تقع في المنطقة (أ)].

المياه والكهرباء هناك (طولكرم) متوفرة دائماً بشكل عام، ولست مطالباً باستمرار بدفع ثمن المياه حيث أستطيع الدفع متى توفر لي ذلك. أما في سفارين كان على أن أدفع ١٨٠ شاقل (٥١ دولار) عن كل صهرج مياه أحتاجه كل أسبوع، وفي حين كنت لا أجني الكثير من المال، شكلت لي المياه قضية كبيرة.

كان بيتي مجاوراً لبيت أخي (عندما كنت أسكن في سفارين)، وكنا نشترى صهرج المياه بالشراكة. كانت زوجتي وزوجة أخي يتشاجرن باستمرار حول من استخدمت مياه الصهرج أكثر. عندما تتراكم الملابس المتسخة ونريد غسلها، كان ذلك يتسبب بحدوث شجار وتنازع على كمية المياه المستهلكة من الصهرج. قلة المياه تسبب قلة الراحة، ولذلك كانت مشكلة المياه في القرية أحد أهم الأسباب التي جعلتنا نرحل عنها.

كان علينا دائماً أن نكون حذرين في استهلاك المياه، ودائماً تجد من يصرخ عليك «أقفل الحنفية»، وكان هناك دائماً تأخير في غسل الملابس. أما هنا في طولكرم، فبالإمكان استخدام المياه بطريقة مريحة، فبالإمكان استخدام مكينة غسل الصحون وبالإمكان استخدام المياه لغسل المراوض.

عودة إلى العام ٢٠٠٢، عندما كنا نسكن في سفارين، ذهبنا لزيارة قرية «ذنابة» في منطقة طولكرم وقضينا بعض الوقت مع عائلة صديقة لنا هناك. وجدنا أن الماء موجود بوفرة، الأرض هناك مروية وخضراء، وجدنا أن العيش هناك كان مريحاً للغاية. وجدت أنني لو كنت أعيش في «ذنابة» وأردت الذهاب إلى العمل الساعة ٧:٣٠ صباحاً لوصلت عملي في تمام الساعة ٨:٠٠، فاقترحت عليّ زوجتي «ما رأيك أن نأتي لنسكن هنا؟».

لقد اكتشفنا أن الحياة هنا أسهل بكثير من الحياة في سفارين، المياه متوفرة والكهرباء متوفرة، كل شيء متوفر في ذنابة، لا يوجد هنا أية قضايا. سهولة الحياة في قرية ذنابة جعلتنا نأخذ قرارنا للانتقال للسكن فيها، وترك قرية سفارين التي تشكل المياه والكهرباء مشاكل يصعب العيش معها.

لم يكن قرار الرحيل عن سفارين سهلاً، لم يكن ذلك أبداً ضمن مخططاتي. طالما أحببت قريتي الجميلة بأرضها وشجرها وبيوتها وطالما أحببت سكانها الطيبين حيث عشنا كعائلة كبيرة تحب بعضها البعض. كل واحد فينا كان ينام في بيت الآخر أثناء تقديم امتحانات التوجيهي. كانت قرية واحدة وعائلة واحدة. أقسم بالله أنني أشعر بالحزن الشديد لمغادرتها، وفي بعض الأحيان أبكي للوضع السيء الذي تعيشه القرية.

ج. صالح، قرية سفارين، طولكرم

مقابلة: ٢٠ شباط ٢٠١٧

لقد تسببت مجموعة السياسات والممارسات والأنظمة التي تناولناها في هذا القسم من الورقة في عزل الفلسطينيين عن مصادر المياه التي تزخر بها أرضهم، ونجحت بالوصول إلى أهدافها إلى مدى بعيد، حيث بات وجود الزراعة المحلية والثروة الحيوانية يفتقر إلى الاستدامة في العشرات من التجمعات السكانية على امتداد الضفة الغربية.^{١٨٠} وبذلك، أصبح من الواضح أن حرمان الفلسطينيين من الحصول على المياه يشكل عاملاً مهماً يسهم في خلق بيئة قهرية تجبرهم على الرحيل عن مناطق سكناهم. فقد «أفضى الحرمان من الحصول على كميات كافية من المياه إلى موجة كبيرة من التنقلات للسكان المحليين في الضفة الغربية، مما أدى بصورة فعلية إلى وضع هؤلاء السكان المحليين في «غيتوهات أو معازل» تتوفر فيها فرص أفضل للحصول على المياه، مع أنها لا تُعد كافية في أحوال كثيرة، وتقع معظمها في المنطقتين (أ) و(ب).»^{١٨١} كما يتضح وبما لا يدع مجالاً للشك أن «إسرائيل» تصمم هذه البيئة القهرية عن عمد وقصد، وهو واقع أكدت عليه البعثة التي أرسلها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق، حيث صرحت بأن: «الحرمان من المياه يوظف على نحو يؤدي إلى التهجير، ولا سيما في المناطق المخصصة للتوسع، خصوصاً بالنظر إلى أن تلك التجمعات السكانية تتألف في معظمها من المزارعين والرعاة»^{١٨٢} ولذلك، ثمّت الضفة الغربية مثلاً حياً على الطريقة التي يجري من خلالها تصميم أنظمة وسياسات محددة تتحكم بالموارد المائية بغية إنفاذ الترحيل القسري وإنجازه.

مقالع الحجارة والثروة الصخرية

يُعد الحجر الصخري من أهم الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الواقع، تعد صناعة الحجر من أكبر الصناعات فيها، حيث «تشكل ما نسبته ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي و[توفر] ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ فرصة عمل» وفقاً لاتحاد صناعة الحجر والرخام في فلسطين.^{١٨٣} وتقع تقريباً جميع مقالع الحجارة والكسارات الفلسطينية في الضفة الغربية.^{١٨٤} وتنتج مقالع الحجارة بصورة رئيسية حجارة البناء والكتل الحجرية غير المصقولة (المراييع) وحجر الزينة.^{١٨٥} بعد العام ١٩٦٧، شرعت «إسرائيل» في فرض مجموعة من الاجراءات التقييدية التي عُيّنت بتحجيم نمو الاقتصاد الفلسطيني، وخصصت بعض تلك الاجراءات

180 D'Cunha, "The First Plague," 302, *supra* note 148.

181 *Ibid.*, 306

182 *Ibid.*, 303

183 Decolonizing Architecture Art Residency (DAAR), "Extraction," n.d., available at: <http://www.decolonizing.ps/site/extraction/> [accessed 21 August 2017] [hereinafter DAAR, "Extraction"].

١٨٤ هناك نوعان من الكسارات: الكسارات المتكاملة التي تقع في داخل مقالع الحجارة وتسحق الحجارة بعد استخراجها من الأرض، و«كسارات التدوير» التي تسحق المخلفات الناتجة عن مقالع الحجارة والرخام. انظر:

Union of Stone & Marble, The Aggregates Industry on the West Bank: A Consultation Paper, December 3, 2011, available at: http://www.usm-pal.ps/en-all/resources/the_aggregates_industry_on_the_westbank.pdf [hereinafter USM, The Aggregates Industry].

185 DAAR, "Extraction," *supra* note 183

لتستهدف صناعة الحجر، بما تشمله من مقالع الحجاره والكسارات.^{١٨٦} ويمكن تقسيم هذه الاجراءات إلى فئتين: الأولى تعمل على تيسير عملية استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية من خلال إنشاء العديد من مقالع الحجاره الاسرائيلية في الضفة الغربية،^{١٨٧} ومجموعة الاجراءات الثانية التي تحرم الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية من خلال فرض سياسة استصدار التصاريح ومصادرة الأراضي والمعدات.^{١٨٨} وتنفذ السلطات الاسرائيلية هاتين الفئتين من الاجراءات بالتزامن في الضفة الغربية، حيث تسهمان في زيادة الأرباح التي تجنيها الشركات الاسرائيلية، في نفس الوقت الذي تلحق فيه الدمار الاقتصادي بالتجمعات السكانية الفلسطينية، وبالتالي تمارس الضغط على الفلسطينيين لإجبارهم على الرحيل من تجمعاتهم بحثاً عن دخل يمكنهم الاعتماد عليه.

وفي شهر كانون الأول ٢٠١١، أضفت المحكمة العليا الاسرائيلية صفة قانونية على إنشاء المناجم وأعمال التعدين وقلع الحجاره التي تنفذها الشركات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذه الأيام، يعمل في الضفة الغربية ١١ مقلعاً اسرائيلياً للحجاره، تقع غالبيتها، مثل مقالع «بيتار عيليت» و«ناحال رابا»، في مناطق محايدة للمستعمرات الاسرائيلية.^{١٨٩} وقد ثبت أن هذه المقالع التي يديرها الاسرائيليون تنتج كميات مضاعفة وتدر أرباحاً وفيرة مقارنة بالكسارات التي يديرها الفلسطينيون. وحسبما ورد في تقرير نشرته السلطة الفلسطينية حول التكاليف التي يستتبعها الاحتلال الاسرائيلي، فإن القيمة المقدّرة للإنتاج من قطاعي التعدين وقلع الحجاره في الضفة الغربية واللذين يخضعان لسيطرة «اسرائيل» تقدر بـ ٩٠٠ مليون دولار في السنة.^{١٩٠} وتشكل مقالع الحجاره الاسرائيلية هذه مخالفة لأحكام القانون الدولي وقواعده، حيث تحظر اتفاقية جنيف الرابعة على القوة القائمة بالاحتلال الاستيلاء على الموارد الطبيعية التابعة للإقليم الذي تحتله واستخدامها لمنفعتها. وفضلاً عن ذلك، فقد أفصى هذا الاستغلال للثروة الصخرية إلى حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى هذا المورد والانتفاع به في الأرض الفلسطينية المحتلة.

186 Basim Makhool and Mahmoud Abu-Alob, Quarrying, Crushing and Stone Industries in Palestine: Current Situation and Prospects, Palestine Economic Policy Research Institute, April 3, 1999, available at: <http://www.mas.ps/files/server/2014181122117-1.pdf>

187 Ali Abunimah, "End All Business in Israeli Settlements, Says Human Rights Watch," The Electronic Intifada, 19 January 2016, available at: <https://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/end-all-business-israeli-settlements-says-human-rights-watch> [accessed 21 August 2017].

١٨٨ بتسليم - مركز المعلومات الـ «اسرائيل» لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، «ضرر اقتصادي، والهدف هو الضمّ: تكرار المدهامات العسكرية، مهاجمة العمال ومصادرة معدات في المحاجر الفلسطينية في بيت فجار»، ٢١ نيسان ٢٠١٦. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/20160421_military_shuts_down_palestinian_quarries [تمت زيارة الموقع في يوم ٢١ آب ٢٠١٧] [فيما يلي بتسليم، «ضرر اقتصادي، والهدف هو الضم»].

189 Sari Bashi, "Jews and Germans Are Allowed to Quarry," Human Rights Watch, 21 May 2016, available at: <https://www.hrw.org/news/2016/05/21/jews-and-germans-are-allowed-quarry> [accessed 21 August 2017] [hereinafter Bashi, "Jews and Germans"].

190 Harriet Sherwood, "Israeli companies can profit from West Bank resources, court rules," The Guardian, 3 January 2012, available at: <https://www.theguardian.com/world/2012/jan/03/israeli-companies-west-bank-resources> [accessed 21 August 2017] [hereinafter Sherwood, "Israeli companies"].

ويتخطى حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد الطبيعية والانتفاع به مسألة السماح للشركات الإسرائيلية بالاستيلاء عليها، بالنظر إلى أن "إسرائيل" زادت على ذلك تنفيذ مجموعة من السياسات التمييزية التي تستهدف مقالع الحجارة والكسارات التي يملكها الفلسطينيون أيضاً. ففي هذا السياق، تعد بيت فجار، وهي بلدة تقع على مقربة من بيت لحم، مثلاً حياً على هذه السياسات على أرض الواقع. فهذه البلدة تُعد إحدى المراكز الرئيسية لمقالع الحجارة في الضفة الغربية، حيث تضم ٤٠ مقلعاً توظف ما نسبته ٨٠٪ من القوى العاملة فيها.^{١٩١} وفي هذا المقام، تقدر منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن «الصناعة في بيت فجار - وتشمل المقالع ومصانع الحجارة - تقدر بـ ٢٥ مليون دولار سنوياً»^{١٩٢} وحسبما ورد على لسان أبناء البلدة وعمالها، لم تنفك "إسرائيل" تعطّل عملهم بصورة منهجية منذ العام ٢٠٠٨،^{١٩٣} وتتراوح الطرق التي تعتمد عليها السلطات الاسرائيلية في تعطيل أعمال مقالع الحجارة من مصادرة المعدات إلى فرض الغرامات ورسوم الاستخراج إلى نظام تمييزي في استصدار التصاريح. ويتيسّر لإسرائيل أن تفرض هذه العراقيل بالنظر إلى أن معظم مقالع الحجارة تقع في المناطق المصنفة (ج). وبالتالي، فعلى الرغم من أن غالبية هذه المقالع مقامة على أراضٍ يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة، فهي تخضع لنظام التخطيط الذي تديره الإدارة المدنية الاسرائيلية، الذي فرضته "إسرائيل" لإصدار التراخيص اللازمة لتشغيل المقالع أو تجديدها أو إلغائها.^{١٩٤} منذ العام ١٩٩٤، رفضت "إسرائيل" إصدار أي تراخيص لإقامة مقالع جديدة في بيت فجار،^{١٩٥} بل إنها توقفت عن تجديد رخص المقالع التي حصلت على الموافقة على افتتاحها في وقت سابق.^{١٩٦}

وفضلاً عن ذلك، عملت "إسرائيل" على عرقلة تصدير الحجر وغيره من المواد المستخرجة من مقالع الحجارة في بيت فجار، مثلها مثل مقالع الحجارة الفلسطينية الأخرى في جميع أنحاء الضفة الغربية. فإقامة الحواجز العسكرية وتشديد الجدار يحول دون تدفق البضائع إلى خارج الضفة الغربية سواء إلى "إسرائيل" أو إلى قطاع غزة.^{١٩٧} كما تراجعت الصادرات الفلسطينية من منتجات مقالع الحجارة بسبب زيادة المنافسة التي تواجهها مع المقالع التي يديرها الاسرائيليون في الضفة الغربية. فالسياسات الاسرائيلية تدفع إلى تفضيل منتجات المستعمرات الاسرائيلية، مما يعوق بشكل كبير إمكانية تصدير المنتجات الفلسطينية إلى أسواق أخرى. فعلى سبيل المثال، يجب أن تمر الحصمة التي تجتاز الحواجز العسكرية الاسرائيلية^{١٩٨} عبر آلية النقل من شاحنة إلى شاحنة. وتستدعي هذه الآلية نقل الصادرات الفلسطينية على متن شاحنات إلى

١٩١ بتسيلم، «ضرر اقتصادي، والهدف والضم»، الهامش رقم (١٨٨) أعلاه.

١٩٢ هيومن رايتس ووتش، «إسرائيل - إغلاق المقالع يهدد معيشة الفلسطينيين»، نيسان ٢٠١٦. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/news> ٢٨٩٠٩٩/٢١/٠٤/٢٠١٦ [تمت زيارة الموقع في يوم ٢١ آب ٢٠١٧] [فيما يلي هيومن رايتس ووتش، «إغلاق المقالع»].

190 Sherwood, "Israeli companies," *supra note* 190

١٩٤ بتسيلم، «ضرر اقتصادي، والهدف والضم»، الهامش رقم (١٨٨) أعلاه.

195 Sherwood, "Israeli companies," *supra note* 190.

١٩٦ بتسيلم، «ضرر اقتصادي، والهدف والضم»، الهامش رقم (١٨٨) أعلاه.

197 USM, The Aggregates Industry, 10, *supra note* 184.

١٩٨ باستثناء حاجز بيتونيا، انظر المصدر السابق.

الحاجز، حيث يجري تفريرها ثم إعادة تحميلها على شاحنات اسرائيلية. وفي المقابل، تُنقل المنتجات المستخرجة في مقالع الحجارة التي يديرها الاسرائيليون في الضفة الغربية مباشرة إلى "اسرائيل"، دون الحاجة إلى تغيير الشاحنات أو تفرير حمولاتها أو إعادة تحميلها.¹⁹⁹

وفي العام ٢٠١٦، اقتحم الجنود الاسرائيليون ٣٥ مقلعاً من مقالع الحجارة في بلدة بيت فجار، وصادروا معدات ثقيلة منها، واعتقلوا عمالها وأغلقوها. وحسبما جاء على لسان أصحاب هذه المقالع ومحامي عمالها، «يشترط الجيش لإعادة المعدات تسديد رسوم استخراج الحجارة في المقالع على مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية بأثر رجعي والالتزام بأنهم [الفلسطينيين] لن يعيدوا افتتاح تلك المقالع»²⁰⁰. ويعتمد ما يقرب من ٣,٥٠٠ عامل على تلك المقالع في تأمين سبل عيشهم²⁰¹. وبالإضافة إلى ما تقدم، كانت مقالع الحجارة بمثابة مصدر الدخل الرئيس للفلسطينيين في بيت فجار، بالنظر إلى أن عدداً أكبر بكثير من سكان البلدة يعملون في الصناعات ذات الصلة بها، من قبيل كسارات الحجارة، أو تصنيع منتجات الرخام أو بيع الرخام. ولذلك، وبسبب تلك الاجراءات والسياسات التمييزية الاسرائيلية التي أفضت إلى حرمانهم من الوصول لمقالع الحجارة، أُجبر عدد ليس بالقليل من العمال على الرحيل عن بيت فجار من أجل العثور على فرص عمل تضمن لهم كسب رزقهم والصمود في قريتهم.

عمري ٥٢ سنة، وعندي عائلة كبيرة نوعاً ما وأنا حالياً لا أعمل. عملت سابقاً في شركة أطلس للحجر والرخام في بيت جالا حوالي ١٢ سنة. حالياً، لا أجد أي عمل، فأغلب مقالع الحجر موجودة في منطقة تسمى «خربة حجة» الواقعة ضمن مناطق (ج)، ومن المفترض أن تقوم هذه المقالع بإرسال الحجر الخام (المراييع) إلى المصانع (المناشير). لقد تأثرت تلك المقالع نتيجة لاقتحامات الجيش الاسرائيلي ومصادرتهم آلاتها ومعدات، وبالتالي تضرر حجم العمل فيها وفي المصانع التي تعتمد على إنتاجها.

في العام ٢٠١٤، بدأ الجيش الاسرائيلي يقتحم مقالع الحجر تقريباً كل يوم مدعين أن المنطقة التي تقلع منها الحجارة اسرائيلية بالرغم أنها ليست كذلك. هذه الأراضي كلها ملك لفلسطينيين من بلدة بيت فجار. كنا نعمل في تلك المقالع يومين أو ثلاث أيام في الأسبوع ودائماً متخوفين من اقتحام الجيش الاسرائيلي، حيث نتفادى هجومهم بالهرب من المقلع وترك العمل. جربنا تشغيل المقلع في الليل لكن الأمور بقيت على حالها، حيث هاجم الجيش المقالع في الليل أيضاً. في النهاية، وبعد مصادرة الكثير من المعدات، لم يتركوا لنا خياراً سوى وقف العمل.

تعتبر مقالع الحجر هي الأساس لأغلب الأعمال الأخرى. المقالع والمناشير والكسارات وورش البناء في البلد تعتمد على الحجارة لتعمل وتشغل العمال، كل شيء في هذه البلد مرتبط بالحجارة.

199 USM, The Aggregates Industry, 10, *supra* note 184.

200 هيومن رايتس ووتش، «إغلاق المقالع»، الهامش رقم (١٩٣) أعلاه.

201 Bashi, "Jews and Germans," *supra* note 189.

أنا شخصياً ليس لدي مصدر آخر للدخل، لقد كنت محبباً جداً وفاقداً الأمل أن أجد عملاً آخر، ولذلك اضطررت أن أبيع قطعة الأرض الوحيدة التي أملكها وبشمن زهيد فقط لأستطيع إعالة أولادي. من هم في عمري ولديهم المشاكل الصحية التي لدي ليس بإمكانهم أن يجدوا عملاً جديداً، فلا أحد مهتم بأن يشغل من هم مثلي، من يرغب في تشغيل رجل كبير ومريض؟

الناس هنا يريدون أن يرحلوا من البلدة وأن يبحثوا عن عمل أو وظيفة بديلة، لكن خياراتنا محدودة جداً. إلى أين نذهب؟ حتى لو أرادوا الذهاب للعمل داخل "إسرائيل"، فهم بحاجة للحصول على تصاريح، وهذه التصاريح لا تعطى لغير المتزوجين. الوضع صعب للغاية، وبصراحة فإن خيار البقاء في هذه البلدة يكاد يكون معدوماً. أنا شخصياً أعرف خمسة شباب غادروا البلدة قبل عدة أسابيع للبحث عن عمل، ولا أعلم إن كانوا سيعودون أبداً إلى البلدة.

تحظى هذه البلدة بأحد أهم الموارد الطبيعية ألا وهي الحجر، اعتاد الناس أن يسموا بلدتنا بـ «بلد الذهب الأبيض»، ولكن للأسف أصبح معظم سكان بيت فجار من العمال والفقراء بسبب سياسات "إسرائيل" التي تمنع أهل البلدة من الوصول إلى الحجر، "إسرائيل" تهدف إلى تجويع الناس بهذه السياسات، يريدون أن يعيش أهل بيت فجار عيشةً صعبة ليهاجر أهل البلد.

هـ. طقاطقة، قرية بيت فجار، بيت لحم

مقابلة: ٩ شباط ٢٠١٧

التمتع ببيئة نظيفة

تقع "إسرائيل"، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، تحت التزام تملية عليها اتفاقية جنيف الرابعة بـ «ضمان تأمين الصحة العامة والنظافة الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة والحفاظ على استمرارها»^{٢٠٢} وبالرغم من ذلك الواجب، دأبت "إسرائيل" على تجاهل التزاماتها وعملت على مأسسة مجموعة من السياسات التمييزية في هذا الخصوص، بحيث تخلق بيئة قهرية تفضي إلى تهجير السكان القابعين تحت احتلالها قسراً من أراضيهم وديارهم. تتعمد "إسرائيل" تلويث البيئة وإلحاق الضرر بها، مما يسبب ضرراً جسيماً لمياه الشرب وجودة الهواء وخصوبة الأرض والصحة العامة. وقد أجبر هذا التلوث الكثير من الفلسطينيين على الرحيل من مناطق سكناتهم أو أماكن عملهم. فعلى سبيل المثال، أنتجت شركة «غيشوري» للكيمياويات الزراعية، وهي شركة إسرائيلية خاصة تقع على مقربة من طولكرم، كميات هائلة من المخلفات الصناعية التي ألحقت الضرر بجميع السكان القاطنين في المنطقة المحيطة بها وتسببت في تلويث الهواء وانتشار مشاكل صحية خطيرة، بما فيها معدلات مرتفعة من

٢٠٢ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة (٥٦)، الهامش رقم (٨) أعلاه.

الإصابة بأمراض السرطان والربو والتشوهات في صحة العين والجهاز التنفسي.^{٢٠٣} ونتيجة لذلك، بات هذا التجمع السكاني غير قابل للسكن، وباتت المساكن الأقرب إلى الشركة المذكورة مهجورة بالكامل تقريباً.^{٢٠٤}

إدارة النفايات في الضفة الغربية

تستخدم "اسرائيل" مساحات من الضفة الغربية كموقع تلقي فيه نفاياتها، التي يُعد معظمها خطيراً. ومن جملة النفايات التي تلقيها "اسرائيل" في أراضي الضفة الغربية النفايات الصلبة، ومخلفات البناء ومياه الصرف الصحي. ولا ينحصر مصدر هذه النفايات في المستعمرات الاسرائيلية المقامة في داخل الضفة الغربية، بل يشمل كذلك "اسرائيل" نفسها، حيث تنقل نفاياتها إلى هذه المناطق.^{٢٠٥} وقد لحقت أضرار جسيمة بالبيئة الفلسطينية، بالنظر إلى أن معظم هذه النفايات غير معالجة وتترك في مكبات غير مصرح بها وأو غير ملائمة أو في قرى وبلدات فلسطينية. ومن الشواهد على هذا الحال مكب النفايات في قلقيلية. فبالرغم من أن هذا المكب مغلق الآن، إلا أن النفايات الملقاة فيه غير معالجة، وهي ما تزال بالتالي تلوث البيئة المحيطة بها. ويقع مكب النفايات المذكور على خزان جوفي وعلى مقربة من حقل زيتون «صُنفت ثماره على أنها غير صالحة للتسويق بسبب خطورة غير محددة بتلوثه»^{٢٠٦} وليس هذا سوى مثال واحد على النتائج المدمرة التي تفرزها السياسة التي تتبعها "اسرائيل" في إدارة نفاياتها.

أحمل شهادة الماجستير في الادارة البيئية الحضارية ودكتوراه في الهندسة البيئية، وأعمل كمستشار لعدة مشاريع مختلفة لها علاقة بالبيئة.

رسمياً، من المفترض ان يكون مكب النفايات في أبو ديس [منطقة (ج)]^{٢٠٧} مغلقاً.^{٢٠٨} كان هذا المكب يستخدم حصراً من قبل الاسرائيليين، حيث كانت تجمع النفايات من جميع أرجاء القدس لتلقى فيه، وكان ذلك يحصل على الرغم من أن المكب المخصص لنفايات منطقة القدس كان في بئر السبع [صحراء النقب].

^{٢٠٢} الحق، «الظلم البيئي في الأرض الفلسطينية المحتلة - القضايا والآفاق»، ٢٠١٥، ص. ٢٢، وهو منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_zoo&task=item&item_id=120&Itemid=218 [فيما يلي: الحق، «الظلم البيئي»].

^{٢٠٤} المصدر السابق، ص. ٢٥.

²⁰⁵ Mel Frykberg, "Israel treats West Bank as its garbage dump," The Electronic Intifada, 18 May 2009, available at: <https://electronicintifada.net/content/israel-treats-west-bank-its-garbage-dump/8235> [accessed 22 August 2017] [hereinafter, Frykberg, "West Bank as garbage dump"].

^{٢٠٦} الحق، «الظلم البيئي»، ص. ٢٤، الهامش رقم (٢٠٣) أعلاه.

²⁰⁷ B'Tselem "Restrictions on Palestinian planning and construction in Area C", 30 October 2013, available at: http://www.btselem.org/planning_and_building/restrictions_on_palestinian_planning_building [accessed 22 August 2017] [hereinafter B'Tselem, "Restrictions on Palestinian planning"].

^{٢٠٨} على الرغم من الادعاءات الإسرائيلية بأن مكب النفايات في أبوديس مغلق، يبدو جلياً بأن النفايات لا زالت ترمى في تلك المنطقة.

كان مكب أبوديس يقع تحت إدارة وإشراف وزارة حماية البيئة الاسرائيلية وكان القطاع الخاص هو من يشغله. على أية حال، يحظر القانون الدولي ويحرم نقل النفايات من داخل الخط الأخضر [مناطق القدس الغربية في هذه الحالة] إلى داخل الضفة الغربية. أتذكر في إحدى المرات التي ذهبنا فيها إلى مكب نفايات أبوديس محاولين التقاط بعض الصور. لم نتمكن من ذلك، وتم ضرب الشباب المرافقين لي من قبل الجنود الذين تواجدوا هناك.

٩٠٪ من النفايات في مكب أبوديس تأتي من الاسرائيليين من منطقة القدس خلف الجدار وكذلك من المستعمرات الاسرائيلية القريبة، وباقي النفايات تأتي من البلدات الفلسطينية القريبة من المكب، لكنها لا تتجاوز الـ ١٠٪ من مجموع النفايات التي تصل هذا المكب.

هذا المكب خطير جداً على صحة الإنسان والبيئة وكان من المفترض إغلاقه من مدة طويلة، لكن الاسرائيليين يقولون أن لا بديل للفلسطينيين سوى إبقاء هذا المكب مفتوحاً! حالياً يوجد مكب نفايات للفلسطينيين بالقرب من قرية تقوع، وهو مكب صديق للبيئة، ويخدم جميع قرى ومدن منطقة جنوب الضفة الغربية.

بالعادة، المكب غير المؤذي والآمن لديه نظام عزل وحماية. لكن مكب نفايات أبوديس مؤذي ولا يوجد فيه نظام عزل لحماية المياه الجوفية، ولا يوجد فيه نظام مراقبة بيئية. بالإجمال، أستطيع القول أن نظام ادارة النفايات والمخلفات في مكب أبوديس معدوم أو سيء للغاية.

يعيش الكثير من العائلات الفلسطينية البدوية بالقرب من مكب أبوديس، قامت "اسرائيل" بنقلهم من مناطق مختلفة إلى هناك. وهذا من شأنه أن يدمر طريقة عيشهم (رعي الأغنام)، والآن يحاولون استخدام المكب كوسيلة للبقاء حيث يخرجون إلى المكب يومياً ليفتشوا المخلفات بحثاً عن كل ما هو ذي قيمة ويمكن أن يباع، فالمكب الآن هو مصدر رزقهم.

كغيره من المكبات التي لا تلتزم بشروط وأنظمة الإدارة البيئية، يتم حرق النفايات في مكب أبوديس مما ينتج الكثير من الغازات السامة ويتسبب في انتشار الكثير من الأمراض للسكان الذين يعيشون في محيطه. لقد ثبت على وجه القطع أن حرق النفايات يتسبب بإصابة السكان بمرض السرطان، كما يمكن أن يؤثر على جميع أعضاء جسم الإنسان، وكذلك الأجنة في بطون أمهاتهم. بالإضافة إلى ذلك، وبعد أن تصعد جميع هذه الملوثات إلى الهواء ستعود لتترسب في تربة الأراضي المحيطة، وبالتالي تنتقل هذه الكيماويات والسموم من التربة إلى المزروعات والمواشي ومن ثم تنتقل لجسم الإنسان عن طريق تناوله للطعام.

إذا ما نظرتم إلى موقع المكب، بالإمكان رؤية العصارة السوداء تتسرب من

المكب نزولاً في الوادي. هذه العصارة عبارة عن مواد سامة ومادة ملوثة جداً. وهذا المكب غير مؤهل وغير مجهز لتجميع ومعالجة هذه السوائل السامة التي تعترض من النفايات. الأكثر خطورة هو أن يتسرب هذا السائل إلى باطن الأرض وأن يختلط بالمياه الجوفية التي تعتبر المصدر شبه الوحيد للمياه في المنطقة.

ريم مصلح، دكتوراه في الهندسة البيئية،
كبير مستشاري إدارة النفايات في INGO في رام الله
مقابلة: ٨ شباط ٢٠١٧

مياه الصرف الصحي المتدفقة من المستعمرات

أشارت المادة (٤٠) من اتفاقية أوسلو الثانية (١٩٩٥) إلى مسألة مياه الصرف الصحي، غير أنها تركت موضوع ملكية البنية التحتية المتصلة بالمياه ومياه الصرف الصحي في الضفة الغربية لكي تُسوّى في مفاوضات الوضع النهائي. وتنص المادة (٤٠) من ذات الاتفاقية على تقاسم المسؤولية عن إدارة مياه الشرب ومياه الصرف الصحي بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، حيث تنص على أنه ينبغي لإسرائيل أن تنقل مسؤولياتها إلى السلطة الفلسطينية في المنطقتين (أ) و(ب). وتركت الاتفاقية آلية تنفيذ هذه المادة في يد لجنة المياه الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة، والتي تثبت افتقارها إلى الكفاءة وعدم فعاليتها في تقديم القدر الكافي من الخدمات للمناطق الفلسطينية، بما تشمله من تمديد شبكات البنية التحتية اللازمة لمياه الصرف الصحي في العديد من المناطق بالضفة الغربية.

وتشكل مياه الصرف الصحي التي تتدفق من "إسرائيل" ومستعمراتها أحد المصادر الرئيسية التي تلحق الضرر بالبيئة في الضفة الغربية، وهو ما يُثبت أن "إسرائيل" لا تتجاهل الواجبات الملقة على عاتقها في ضمان بيئة صحية في الأرض المحتلة فحسب، بل إن مستعمراتها تتعمد التسبب بإلحاق ضرر جسيم للبيئة على نطاق واسع. ومن الواضح أن "إسرائيل" تستخدم مياه الصرف الصحي كوسيلة لتدمير البيئة التي يعيش فيها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وصحتهم وسبل عيشهم ومصادر رزقهم من خلال توجيه مياه الصرف الصحي نحو المناطق الفلسطينية. فغالبية المستعمرات تقع على قمم الجبال، مما يسمح لمياه الصرف الصحي بالتدفق منها إلى البلدات والقرى والتجمعات السكانية الواقعة في الأودية^{٢٠٩} ونتيجة لذلك، تتسبب مياه المستعمرات في تلويث مياه الشرب وإتلاف المحاصيل الزراعية وخلق بيئة غير صحية وانتشار العديد من الأمراض. وأثر هذا الأمر سلباً على قدرة الفلسطينيين على الاستمرار في السكن في تجمعاتهم السكانية.

على سبيل المثال، أحد التجمعات السكانية القريبة من مستعمرة أريئيل في منطقة نابلس،

209 Frykberg, "West Bank as garbage dump," *supra* note 205.

حيث تضم هذه المستعمرة، إلى جانب بيوتها التي يسكنها ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ مستعمر، ومبان جامعية، ومنطقة صناعية تقع إلى الغرب منها.²¹⁰ تشير التقديرات إلى أن ٢,٣ متر مكعب من مياه الصرف الصحي تتدفق إلى المناطق الفلسطينية بصورة يومية من مستعمرة أريئيل ومن جامعتها وحدهما.²¹¹ كما تفيد التقارير بأن المصانع الواقعة في المنطقة الصناعية التابعة لمستعمرة بركان تصرّف مياهها العادمة في وادي سلفيت، الذي يقع بين محافظتي نابلس ورام الله، على مدار الأسبوع.²¹² وقد ألحقت مياه الصرف الصحي المتدفقة من المستعمرات الضرر بجميع مناحي الحياة في تلك المنطقة، وتسببت في انتشار الأمراض التي أصابت البشر والحيوانات، ولوثت الينابيع والتربة، ونشرت الروائح الكريهة وأضرّت بالمشاهد الطبيعية التي تجذب السياح. وبسبب تركيز عناصر التلوث في هذه المنطقة، لحق الدمار بعدد ليس بالقليل من الحقول الزراعية وقتل العديد من الحيوانات والنباتات. فضلاً عن ذلك، انتشر الكثير من الأمراض المعدية والمنقولة بالمياه، مثل الإسهال، ولا سيما في أوساط الأطفال.²¹³

وعلاوة على ما تقدم، تُصرّف المستعمرات الاسرائيلية مياه صرفها الصحي في وادي الموات في سلفيت.²¹⁴ وقد غمرت مياه الصرف الصحي عدة قرى تقع في هذا الوادي، مثل قرية برقين، عدة مرات. ورفع المزارعون من منطقة سلفيت، ولا سيما في قرية كفر الديك، شكاواهم بهذا الخصوص، غير أنه تم تجاهلها وظلت مياه الصرف الصحي تتدفق مسببة الضرر للبيئة التي يعيش فيها الفلسطينيون في هذه المناطق ولصحتهم ولسبل عيشهم. ونتيجة لذلك، يُحرم هؤلاء الفلسطينيون من إمكانية العيش في بيئة صحية ونظيفة، طالما لم يرحلوا عن المناطق التي يشوبها التلوث. وتفرز هذه البيئة القهرية تأثيرها على صحة هؤلاء الفلسطينيين ومصادر دخلهم، وحتى على أراضيهم، مما يضطرهم في نهاية المطاف إلى الرحيل قسراً عن ديارهم والانتقال من قراهم.

عندي خمسة أولاد وبنيتين وساكنة في قرية بروقين /مساكن القرية تقع ضمن المنطقة (أ)، وأراضي القرية تقع ضمن المنطقة (ج).

هنا، تأتينا مياه الصرف الصحي من كل مكان، ولكن بشكل رئيسي من مستعمرة أريئيل المجاورة ومن المناطق الصناعية القريبة من القرية.

210 Tovah Lazaroff, "Settler Population Was 385,900 by End of 2015", The Jerusalem Post, 6 October 2016, available at: <http://www.jpost.com/Israel-News/Settler-population-was-385900-by-end-of-2015-469607> [accessed 22 August 2017]; Ministry of Economy and Industry of Israel, "Information on industrial areas," n.d., available at: <http://economy.gov.il/ENGLISH/INDUSTRY/DEVELOPMENTZONEINDUSTRYPROMOTION/ZONEINDUSTRYINFO/Pages/default.aspx>

211 "Settlement Sewage Water Pollutes Salfit Tourist Areas", International Middle East Media Center (IMEMC), 25 May 2015, available at: <http://imemc.org/article/71696/> [accessed 22 August 2017].

212 *Ibid.*

213 Marta Fortunato, "Palestinian villages struggle as Israeli settlement waste contaminates the environment," Mondoweiss, 7 August 2012, available at: <http://mondoweiss.net/2012/08/palestinian-villages-struggle-as-israeli-settlement-waste-contaminates-the-environment/> [accessed 22 August 2017].

214 "Ariel settlement sewage destroying environment in Salfit, West Bank", Palestine News Network (PNN), 10 April 2016, available at: <http://english.pnn.ps/2016/04/10/ariel-settlement-sewage-destroying-environment-in-salfit-west-bank/>

في بعض الأحيان، يأتينا المستعمرون بصهاريج كبيرة مملوءة بمياه المجاري ويفرغونها بالقرب من بيتنا، في بعض الأحيان يتكرر ذلك من ٥ الى ٦ مرات في اليوم الواحد. وعندما ينزل المطر، تفيض مياه المجاري لتغمر الشارع وتدخل إلى بيتنا. في كل مرة ينهمر المطر، يكون من المعلوم لنا أننا لن نتمكن من مغادرة البيت.

مياه المجاري هذه تنشر الكثير من الأمراض. والأرض المحيطة تلوّثت بشكل كبير، وبالرغم من المحاولات العديدة لتنظيفها من التلوث إلا أننا فشلنا بسبب كمية مياه المجاري وتركيزها العالي. ونظراً لذلك، لم أفكر مطلقاً بممارسة أي نوع من الزراعة حول البيت، فجميع الأراضي والمياه والبيئة من حولنا ملوثة. عندما تفيض المجاري، نخاف أن يقع أحد الأطفال في مياهها وتسحبه ويموت، ففي أحد المرات حدث أن وقع طفل عمره أربع سنوات، ومن حسن الحظ أنني كنت بالمكان، حيث نزلت إلى المياه وأخرجته منها قبل أن تسحبه بعيداً ليموت.

زوج ي. الشريف: انا عندي الكثير من المشاكل الصحية، اعتقدنا في البداية أنه التهاب الكبد الوبائي ولكن تم تحويلي إلى طبيب متخصص في الأورام السرطانية. لا زلت لا أعرف ما هو مرضي بالتحديد، لكن الطبيب يرجّح بوجود أورام سرطانية.

كل مياه المجاري هذه قادمة من مستعمرة أرئيل، أنا على يقين أنهم يغمرون أرضنا بمياههم العادمة عن قصد، لكن كيف ولمن نشكي؟ أنشكي لمستعمرة أرئيل؟ إلى أين نذهب؟ لقد جئت إلى هنا لأستقر أنا وعائلتي، لكن هذه المجاري تقتلنا. ما الذي يمكن أن يكون أسوأ من هذا الوضع؟ أنا عندي سرطان وبنتي مريضة عندها مشاكل في التنفس، لا تستطيع الخروج من باب البيت، وأنا لا أعرف ما الذي أفعله من أجلها، إذا خرجت من غرفتها فستجد صعوبة في التنفس. جميعنا يجد صعوبة في النوم ليلاً من شدة الروائح النتنة، أنا حقاً لا أعلم ما الذي عليّ عمله لمساعدة نفسي ومساعدة أولادي.

أفكر كثيراً، فأنا لا أريد أن أبقى متنقلاً من مكان إلى آخر. أريد الاستقرار مع عائلتي في مكان واحد. تمنيت كثيراً لو لم تكن هذه المجاري والمياه العادمة قريبة منا، وتمنيت أن يشعر الناس معنا ويهتّبوا لمساعدتي أنا وعائلتي.

المستعمرون يتعمّدون مضايقتنا، يريدوننا أن نخرج من بيوتنا وأرضنا، لكن ليس لدينا خيار سوى الصمود، فلا مكان آخر نذهب إليه. هذا سبب بقائنا في هذا البيت، لأننا مجبرون على البقاء فيه. في الحقيقة، وبصراحة، أنا أحلم ببناء بيت جديد بعيداً عن هنا، أحلم بالرحيل وعدم العودة مطلقاً إلى هذا المكان المقرف.

ي. الشريف وزوجها، قرية برقين، سلفيت

مقابلة: ١٠ شباط ٢٠١٧

الفصل الثاني: حرمان الفلسطينيين من الحصول على الخدمات

قطاع غزة

على الرغم من أن "إسرائيل"، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولة في نهاية المطاف عن تقديم الخدمات العامة في قطاع غزة، إلا أن تلك الخدمات تُقدم في هذه الآونة بمجهود من كل من حكومة حماس في غزة وحكومة السلطة الفلسطينية في رام الله.²¹⁵ ومع ذلك، فقد أفضت السياسات التمييزية التي تنفذها "إسرائيل" في تزويد الطاقة والمياه، وما اقترن بها من إغلاق فرضته على قطاع غزة على مدى عشر سنوات واستهداف البنية التحتية للخدمات بلا رحمة في ثلاثة حروب شنتها عليه، إلى تفاقم الظروف المعيشية البائسة في القطاع. وحسب المعطيات التي وردت في مبحث الغاز الطبيعي من هذه الورقة، فقد تسبب انقطاع الكهرباء ونقص الطاقة في عوق تقديم الخدمات الأساسية بصورة خطيرة. ويعني نقص إمدادات الكهرباء أن ما يزيد على ٧٠٪ من الأسر في قطاع غزة لا تحصل على المياه المنقولة بالأنابيب إلا لفترة تتراوح من ست إلى ثماني ساعات مرة واحدة كل يومين إلى أربعة أيام، وأن مضخات المياه تفتقر في بعض الأحيان إلى مستويات الطاقة اللازمة لتشغيلها.²¹⁶ ويشهد الخزان الجوفي الساحلي الذي يحصل سكان قطاع غزة على المياه العذبة منه تناقصاً متسارعاً وبات ملوثاً بمياه البحر ومياه الصرف الصحي، مما يعني أن ما نسبته ٩٠٪ من المياه المنقولة بالأنابيب غير صالحة للشرب. وقد أجبر هذا الوضع سكان القطاع على الاعتماد على المياه المحلاة التي يشترونها من الصهاريج لأغراض الشرب والطهو، وهي أعلى سعراً وأقل جودة.²¹⁷

215 Are Hovdenak, The Public Services under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management?, Peace Research Institute Oslo (PRIO), March 5, 2010, available at: http://file.prio.no/Publication_files/Prio/The_Public_Services_under_Hamas_in_Gaza.pdf

216 OCHA, Impact of Gaza's Electricity Crisis, *supra* note 111.

217 البنك الدولي، «الوضع المائي في غزة كارثي»، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٦. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/11/22/water-situation-alarming-in-gaza> [تمت زيارة الموقع في يوم ٢٢ آب ٢٠١٧].

كما إن محطات معالجة مياه الصرف الصحي في حاجة ماسة إلى الإصلاح، وهي ما تزال تفتقر إلى إمدادات الطاقة التي تلزم لتشغيلها على الوجه المطلوب منذ الحرب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة في العام ٢٠١٤. فقد باتت الكمية التي كانت تتدفق إلى البحر المتوسط في كل يوم، والتي بلغت ٩٠ متراً مكعباً من مياه الصرف الصحي الخام أو شبه المعالجة، غير معالجة على الإطلاق الآن، مما يزيد من استفحال مخاطر التلوث والمخاطر الصحية. كما بدأت الأعطال تصيب محطات ضخ هذه المياه. ففي شهر تشرين الثاني ٢٠١٥، تسرب ما يربو على ٣٥,٠٠٠ متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة من إحدى محطات الضخ الرئيسية في مدينة غزة إلى حي الزيتون، مما شكل مخاطر صحية لا يستهان بها على نحو ٣٠,٠٠٠ إنسان.^{٢١٨}

وفضلاً عن ذلك، ألقى انقطاع الكهرباء بظلاله على تقديم الخدمات الطبية في قطاع غزة. فقد تسببت انقطاعات التيار الكهربائي في تعطل المعدات الأساسية، مثل آلات المختبرات والحاضنات، الأمر الذي دفع المستشفيات إلى تقديم العمليات الجراحية الطارئة ومنحها الأولوية على غيرها، مما جعل قائمة الجراحات الاختيارية تطول حتى بلغت ١٨ شهراً.^{٢١٩} كما برز المزيد من المشاكل التي تعترض قطاع الرعاية الصحية بفعل الحروب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة وبفعل الحصار الذي تفرضه عليه. وهناك نقص حاد في الأدوية والمعدات الطبية، حيث تشير التقارير الواردة من وزارة الصحة في غزة إلى نقص الإمدادات المطلوبة لحوالي ١٤٩ صنفاً من الأدوية.^{٢٢٠}

وما تزال وزارة الصحة عاجزة عن تحمل النفقات اللازمة لتوفير الكميات التي تكفي لسد هذا النقص أو استيرادها بسبب القيود التي يفرضها الحصار.^{٢٢١} وقد أُلحِق هذا الوضع أذى لا حدود له بإيصال الخدمات الطبية، ولا سيما إلى الفئات الضعيفة، كالنساء والأطفال الرضع. وهناك نقص في الحقن اللازمة لتحفيز نمو الأطفال الخدج وتحفيز المخاض (بدء المخاض بطريقة مصطنعة). كما إن الأدوات التكنولوجية، من قبيل شاشات مراقبة قلوب الرضع والحاضنات، ليست كافية للوفاء بالطلب عليها.^{٢٢٢} ولهذا السبب، طرأ ارتفاع ملحوظ على عدد التحويلات الطبية التي تصدرها وزارة الصحة في غزة إلى المستشفيات في الضفة الغربية و"إسرائيل"، لأن المرضى لا يستطيعون الحصول على قدر كافٍ من الرعاية الصحية في القطاع. ومع ذلك، رفضت السلطات الاسرائيلية ما يقرب من ثلث طلبات التصاريح التي قدمها المرضى لمغادرة قطاع غزة للعلاج أو

218 OCHA oPt, "Gaza: water and sanitation services severely disrupted due to the energy crisis," 24 November 2015, available at: <https://www.ochaopt.org/content/gaza-water-and-sanitation-services-severely-disrupted-due-energy-crisis> [accessed 22 August 2017].

219 OCHA, Impact of Gaza's Electricity Crisis, *supra* note 109

220 Isra Saleh el-Namey, "Gaza's sick pay price of blockade," The Electronic Intifada, 27 July 2016, available at: <https://electronicintifada.net/content/gazas-sick-pay-price-blockade/17501?platform=hootsuite> [accessed 22 August 2017] [hereinafter Saleh el-Namey, "Gaza's sick"].

221 Health Cluster in the occupied Palestinian territory, "Gaza Strip: Joint Health Sector Assessment Report," September 2014, available at: http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/Joint_Health_Sector_Assessment_Report_Gaza_Sept_2014-final.pdf; Saleh el-Namey, "Gaza's sick," *supra* note 220

222 Saleh el-Namey, "Gaza's sick," *supra* note 220

عملت على تأخير صدورهما، مما تسبب في فوات المواعيد التي كانت مرتبة لهؤلاء المرضى.²²³ وفي هذا السياق، توفيت طفلة تبلغ خمس سنوات من عمرها في يوم ١٧ نيسان ٢٠١٧ بسبب تقصير السلطات الاسرائيلية في إصدار تصريح لها لمغادرة غزة للحصول على الرعاية الصحية في شرقي القدس.²²⁴

وأخيراً، تواجه خدمات التعليم معوّقات خطيرة. فما يزال العمل جارياً على إعادة بناء المدارس التي دُمرت خلال الحرب التي شنتها "اسرائيل" على قطاع غزة في العام ٢٠١٤، وعدد ما تبقى من المدارس قليل للغاية بحيث لا يفي باحتياجات الطلبة على الوجه المطلوب، وتعاني الغرف الصفية من الاكتظاظ، وتداوم المدارس على فترتين، وهو ما يعني أن الطلبة يحصلون على ساعات تعليمية أقل في المقررات الدراسية الرئيسية التي يدرسونها. كما يعني هذا الوضع أن الطلبة يواجهون صعوبة في التركيز، وما يزيد الطين بلة انقطاعات الكهرباء بحسب نظام الحصص في توزيعها.

لقد جعلت الظروف المعيشية، التي خلفها النقص الحاد في الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها سكان قطاع غزة، حياتهم لا تطاق، وشكّلت بيئة قهرية يعيشونها يومياً. فحرمان هؤلاء السكان من الحصول على كل خدمة من الخدمات هو نتيجة مباشرة لمجموعة من السياسات الاسرائيلية التي تمنع في حرمانهم، والإغلاق الذي تفرضه "اسرائيل" عليهم والدمار الذي خلفه الجيش الاسرائيلي أثناء الحروب التي شنّها عليهم. وفي مواجهة الأزمة الإنسانية التي خلفتها "اسرائيل" وراءها، فهي ترفض الوفاء بمسؤوليتها عن ضمان رفاه السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، وتتركهم محاصرين في وضع بائس يجبر عدداً ليس بالقليل منهم إلى الرحيل عنه لو سمحت لهم الفرصة المواتية لذلك.

وحسبما ورد في التقرير السنوي للعام ٢٠١٥ لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، «إن الانعكاسات الاجتماعية والصحية والأمنية المترتبة على الكثافة السكانية العالية والازدحام في غزة من بين العوامل التي قد تجعل غزة مكاناً غير صالح للعيش بحلول العام ٢٠٢٠. إذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه».²²⁵ وفي الواقع، سوف يزداد عدد السكان المتوقع من ١,٦ مليون إلى ٢,١٣ مليون نسمة في العام ٢٠٢٠، حيث تقتضي الحاجة توفير ما مجموعه ٧١,٠٠٠

223 OCHA oPt, "The Gaza Strip: The Humanitarian Impact of the Blockade," November 2016, available at: <https://www.ochaopt.org/content/gaza-strip-humanitarian-impact-blockade-november-2016> [accessed 22 August 2017].

224 Medical Aid for Palestinians (MAP), "Palestinian child, 5, dies after being denied Gaza exit for medical treatment," 5 May 2017, available at: <https://www.map.org.uk/news/archive/post/650-palestinian-child-5-dies-after-being-denied-gaza-exit-for-medical-treatment>

225 UN Conference on Trade and Development (UNCTAD), Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory, United Nations, 6 July, 2015, 12, available at: http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdb62d3_en.pdf [hereinafter UNCTAD, Report on UNCTAD assistance].

وحدة سكنية بحلول ذلك العام.²²⁶ فضلاً عن ذلك، فمن المستحيل إصلاح الضرر الذي لحق بالخزان الجوفي بحلول العام ٢٠٢٠، وسوف يزيد الطلب على المياه بما نسبته ٦٠٪، بحيث يصل إلى ٢٦٠ مليون متر مكعب في السنة. كما يجب زيادة إمدادات الكهرباء إلى الضعف من أجل الوفاء بالطلب الذي سيرتفع إلى ٥٥٠ ميغاوات. وفيما يتصل بالقطاع الصحي، كان من المتوقع، قبل شن حرب العام ٢٠١٤، أن قطاع غزة سيكون بحاجة إلى ما يزيد على ١,٠٠٠ طبيب و٢,٠٠٠ ممرض بحلول العام ٢٠٢٠.²²⁷ ومع ذلك، فقد تسببت هذه الحرب في تدمير ١٧ مستشفى و٥٦ مركزاً من مراكز الرعاية الصحية و٤٥ سيارة إسعاف أو إلحاق أضرار جزئية بها.²²⁸ وعلى هذا المنوال، تعرض جانب كبير من البنية التحتية المتصلة بقطاع التعليم للتدمير خلال الحرب المذكورة، مما أفرز الحاجة إلى تشييد ٤٤٠ مدرسة جديدة بحلول العام ٢٠٢٠. ولذلك، فحسبما جاء في أحد التقارير الصادرة عن الفريق القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة، «في ظل غياب إجراءات علاجية مستدامة وناجعة وبيئة سياسية مواتية، فسوف تكون الحياة اليومية للغزيين في العام ٢٠٢٠ أسوأ مما هي عليه الآن. وستنعدم تقريباً فرص الحصول على موارد المياه المأمونة الصالحة للشرب، وسيزداد تدهور معايير الرعاية الصحية والتعليم، كما سيصبح توفير الكهرباء للجميع بتكلفة ميسورة وبصورة يمكن الاعتماد عليها ضرباً من ذكريات الماضي البعيد بالنسبة للكثيرين».²²⁹

أقول بأمانة: لا يمكن أن يكون الوضع في القطاع أسوأ مما هو الآن. تخيلوا محافظة فيها ٢٠٠ ألف نسمة وليس لديهم حتى مستشفى، فأقرب مستشفى يبعد عن مركز مدينة رفح تقريبا ٢٠ دقيقة في السيارة.

فمثلاً في وقت الحرب، كان الجرحى يعالجون على الأرض في الشوارع وليس في مستشفيات أو حتى في عيادات، وكان الشهداء يوضعون في ثلاجات الخضروات، وبعضهم وضع في ثلاجات المحلات التجارية.

كان والد أحد أصدقائي مريضاً جداً وبحاجة ملحة أن يجري عدداً من الفحوصات المختصة بالعملية الجراحية التي سيخضع لها. كان مريضاً لدرجة أننا اعتقدنا أنه سيموت، وعندما ذهبنا إلى المستشفى لحجز موعد لإجراء الفحوصات، كان أقرب موعد في العام ٢٠٢٠، أي أنه سينتظر أربع سنوات. لحسن الحظ أن والدتي تعمل في المستشفى ونجحت في إقناع الطبيب بإجراء الفحوصات في ليلة ذلك اليوم وليس بعد أربع سنوات. هذا الرجل كان محظوظاً، على عكس أغلب الناس الذين لا يعرفون أحداً يتوسط لهم عند أطباء المستشفى لمساعدتهم لتسريع علاجهم. في أغلب الحالات يموت المرضى في انتظار موعد فحوصاتهم أو عملياتهم الجراحية.

تخبرني والدتي عن حجم الظروف الصعبة للمستشفى الذي تعمل فيه. فمثلاً، إذا

226 United Nations Country Team Occupied Palestinian Territory, Gaza in 2020: A livable place?, August 8, 2012, available at: <https://www.unrwa.org/userfiles/file/publications/gaza/Gaza%20in%202020.pdf> [hereinafter, UN Country Team, Gaza in 2020].

227 Ibid., 3

228 UNCTAD, Report on UNCTAD assistance, 11, supra note 225

229 UN Country Team, Gaza in 2020. 16, supra note 226

ما أتى شخص مكسور اليد أو القدم فسيضعونه على سرير المستشفى ويعطونه بعض المسكنات ثم يطلبوا من والده أو والدته أو شقيقه الذهاب إلى الصيدلية لشراء المواد الطبية اللازمة لعلاجهم. لا تتوفر العلاجات والمواد الطبية في المستشفى بشكل دائم، فهذا النقص يحدث كثيراً.

في العام الماضي (٢٠١٦)، وفي إحدى عيادات الوكالة (UNRWA) القريبة من هنا، بدأوا باستخدام السرنجة (أنبوب الحقن) لأكثر من مرة، كانوا يتخلصون من الإبر بعد استخدامها ولكن يحتفظون بالسرنجات لاستخدامه مرة أخرى بعد تعقيمها. لكنهم توقفوا عن عمل ذلك بعد أن انفضح الأمر.

هناك أوقات في السنة أسوأ من أخرى، فمثلاً في وقت الأعياد اليهودية يغلق الإسرائيليون الحدود مع القطاع لمدة خمسة أو ستة أيام، وعند إغلاق الحدود والمعايير ليس بالإمكان إدخال أي شيء إلى القطاع. في تلك الحالات يستهلك الناس جميع الغاز الموجود ويبدأون باستخدام السولار الموجود في محطات الوقود، وكذلك المستشفيات، حتى ينفذ كل شيء مع استمرار إغلاق الحدود والمعايير التي تسمح فقط بإدخال المواد والاحتياجات على أساس الاستهلاك اليومي.

ما يسري على البضائع، يسري أيضاً على الكهرباء التي تدخل إلى قطاع غزة، فالكميات المسموح بها محدودة. كانت في إحدى الفترات تدخلنا كميه تكفي لتشغيل الكهرباء ١٢ ساعة في اليوم. أما الآن فهي تكفي لـ ٦ ساعات فقط.

بالنسبة للناس التي لا تملك المال، وعلى الرغم من أهميتها لحياتهم اليومية، فلا تعتبر مشكلة الكهرباء أولوية، أولويتهم هي إطعام أنفسهم وعائلاتهم. هناك مناطق في غزة، مثل مخيمات اللاجئين، الوضع سيء للغاية ويعيش الناس هناك في ظروف معيشية وسكنية مزرية، والبيوت فيها آيلة للسقوط. قبل عدة سنوات كنت أعيش في أحد تلك المخيمات التي لا يوجد فيها شبكة كهرباء ولا أي نوع من الخدمات، قبل أن أرحل أنا وعائلتي من ذلك المخيم.

عادةً ما تشغل المولدات التي تعمل بالسولار الكهرباء في العيادات والمراكز الصحية الصغيرة. هناك مركز صحي بالقرب منا، وبصراحة، لم أر في حياتي أن لديهم مولد كهرباء، ولم أر أن المركز يعمل، حتى أنني نسيت أنه موجود.

الأوضاع والحياة أينما سكنت في القطاع صعبة للغاية، حتى لو كان وضع أحدهم أفضل قليلاً من الآخر، لكن الجميع يشعر بالنقص وضيق العيش. حياتنا معتمدة على الخدمات ولذلك فالجميع من ذات المشاكل. فمثلاً، لو أردت الاستحمام، وهو أبسط عمل في الحياة، سيكون لزاماً علي أن أحسب مقدماً متى ستتوفر الكهرباء. كل شيء يعتمد على الكهرباء، ويجب أن نعدّل نمط حياتنا بما يتناسب مع الظروف الموجودة.

أ. حنون، ٢٥ سنة، قطاع غزة

مقابلة: ١٤ شباط ٢٠١٧

في شهر حزيران ٢٠١٧، شهدت إمدادات الكهرباء الموردة إلى قطاع غزة تراجعاً أكبر، حيث لم تتجاوز فترة تزويدها عن ساعتين إلى أربع ساعات في اليوم.^{٣٠} ففي يوم ١٩ حزيران ٢٠١٧، أعلنت شركة توزيع الكهرباء في غزة أن «الشبكات الاسرائيلية التي تزود قطاع غزة بالكهرباء قلصت إمداداتها من ١٢٠ إلى ١١٢ ميغاوات»^{٣١} وتسبب هذا التقليل في تدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة، بل وتقليل الخدمات السليمة التي يجري تقديمها الآن على نحو أكبر. وفي نهاية المطاف، تتحمل «إسرائيل»، بالنظر إلى سيطرتها الشاملة على القطاع ودورها بوصفها القوة القائمة بالاحتلال والحصار، المسؤولية عن ضمان رفاه السكان الواقعيين تحت احتلالها في قطاع غزة وتوفير الإمدادات التي تكفيهم من الكهرباء. ولذلك، يشكل التقليل الأخير الذي طال إمدادات الكهرباء مخالفة للالتزامات المترتبة على «إسرائيل» بصفتها القوة القائمة بالاحتلال.

القرى غير المعترف بها

يعيش ما يربو على ٢٠٠,٠٠٠ فلسطيني في منطقة صحراء النقب داخل الخط الأخضر. ويسكن ما يقرب من ٨٠,٠٠٠ من هؤلاء الفلسطينيين في ٣٩ قرية أزالتها «إسرائيل»، حسب توجيهها الإستراتيجي العنصري، من مخطتها الهيكلية الوطني في أواخر العقد السادس من القرن الماضي،^{٣٢} مما جعلها قرى 'غير معترف بها'. ومن الناحية الفعلية، فقد جعل هذا الوضع سكان هذه القرى عرضة للتهجير بالنظر إلى أن القرى غير المعترف بها تُعد غير قانونية بموجب قانون التخطيط والبناء الاسرائيلي لسنة ١٩٦٥. فهذه القرى ليست مؤهلة للحصول على الخدمات فقط بل مهددة بالهدم أيضاً.^{٣٣} ونتيجة لذلك، تفتقر هذه القرى إلى البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية، والخدمات الحكومية والمرافق العامة، بما فيها المدارس والعيادات الطبية. وفضلاً عن ذلك، يُحظر ربط هذه القرى المذكورة بشبكات الكهرباء والاتصالات والمياه.^{٣٤}

وينص قانون التخطيط والبناء الاسرائيلي بوجه خاص على أن البيوت التي تُشيد دون الحصول

230 "Gaza faced with 2 to 3 hours of power a day after Israel begins electricity cuts," Maan News Agency, 19 June 2017, available at: <https://www.maannews.com/Content.aspx?id=777721> [accessed 22 August 2017]; "Gaza Power Watch: How Many Hours of Electricity Did Gaza Get Yesterday," Haaretz, 27 September 2017, available at: <https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/MAGAZINE-gaza-power-watch-how-many-hours-of-electricity-did-gaza-get-yesterday-1.5493152> [accessed 27 September 2017].

231 *Ibid.*

٢٣٢ هيومن رايتس ووتش، «خارج حدود الخريطة: انتهاك حقوق الأرض والإسكان في قرى البدو الإسرائيلية غير المعترف بها»، ١٠ آذار ٢٠٠٨. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/report/2008/03/30/255725> [تمت زيارة الموقع في يوم ٢٢ آب ٢٠١٧] [فيما يلي: هيومن رايتس ووتش، «خارج حدود الخريطة»]. وانظر أيضاً:

Association for Civil Rights in Israel (ACRI), "Negev Bedouins and Unrecognized Villages", n.d., available at: <http://www.acri.org.il/en/category/arab-citizens-of-israel/negev-bedouins-and-unrecognized-villages/> [accessed 22 August 2017].

٢٣٣ بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «الترحيل القسري للسكان: الحالة الفلسطينية، التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري»، (بيت لحم، ٢٠١٥)، ص. ٢١. وهذه الورقة منشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.badil.org/>

[ar/publications-ar/research-ar/working-papers.html](http://publications-ar/research-ar/working-papers.html) [فيما يلي: مركز بديل، «التنظيم والتخطيط الحضري»].

٢٣٤ هيومن رايتس ووتش، «خارج حدود الخريطة»، الهامش رقم (٢٣٢) أعلاه.

على تراخيص لا يمكن وصلها بشبكات المياه أو الكهرباء أو الهاتف، مما يحرم جميع سكان القرى غير المعترف بها من هذه الخدمات الأساسية.^{٣٣٥} ولا يحظى الأطفال في هذه القرى بدور رياض الاطفال أو مدارس، مما يجبر الأسر على إرسال أطفالها إلى المدارس في بعض القرى المعترف بها، والتي تقع على مسافات بعيدة في أغلب الحالات، من أجل ضمان حصولهم على التعليم. وفضلاً عن ذلك، فليس هناك من سلطة بلدية تتولى تنظيم هذه القرى لأنها ببساطة لا تعترف بوجودها. وبذلك، لا يستطيع البدو الفلسطينيون القاطنون في هذه القرى الترشح في الانتخابات لتمثيلهم في المجالس البلدية في "اسرائيل" ولا التصويت فيها. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ العقد السابع من القرن الماضي، انتقل نحو ٨٥,٠٠٠ بدوي فلسطيني من قرى النقب للعيش في البلدات الحضرية الجديدة بحثاً عن خدمات وظروف معيشية أفضل.^{٣٣٦}

وقد عبرت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عن قلقها بشأن [تركيز] التجمعات البدوية في النقب وحصرتهم في بلدات حضرية، بعد أن مثلت "اسرائيل" أمامها في العام ٢٠٠٧:

تبدي اللجنة قلقها إزاء إعادة توطين سكان القرى البدوية غير المعترف بها في النقب إلى البلدات المدرجة في المخططات الرسمية. وفيما تشير اللجنة إلى الضمانات التي قدمتها الدولة الطرف بأن مثل هذا التخطيط يجري بالاستشارة مع ممثلين عن البدو، فإن اللجنة تبدي قلقها من أن الدولة الطرف لا يبدو أنها تبحث عن بدائل ممكنة عن إعادة التوطين، وأن غياب الخدمات الأساسية لدى البدو هو العنصر العملي الذي أجبرهم على القبول بإعادة توطينهم في البلدات المخططة [الفقرة ٢٥].^{٣٣٧}

وتفرز السياسة الجلية التي تستهدف الحرمان من الحصول على الخدمات بيئة قهرية توظفها "اسرائيل" عن قصد في الضغط على البدو الفلسطينيين للتخلي عن أراضي آبائهم وأجدادهم والرحيل عنها إلى البلدات الحضرية، مما يفضي إلى تهجير هؤلاء الفلسطينيين الحاملين للجنسية الاسرائيلية قسراً عن ديارهم.^{٣٣٨}

أنا أسكن قرية العراقيب التي ولدت فيها عام ١٩٧٣. كبرت وتزوجت وأنجبت أولادي هنا في هذه القرية. ما زلت أعيش في العراقيب وألمي أن يأتي اليوم الذي نتمتع

^{٣٣٥} المصدر السابق.

^{٣٣٦} يعتقد الكثير من المراقبين أن البدو الذين يعيشون في البلدات الحضرية يقل عددهم عن ٨٥,٠٠٠ بدوي بشوط بعيد في الواقع، غير أن هؤلاء البدو يسجلون أماكن إقامتهم في تلك البلدات من أجل الحصول على عنوان رسمي للبريد وتسهيل حصولهم على الاستحقاقات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد انتقل بعض البدو الذين سبق لهم أن سكنوا في البلدات المخططة المذكورة إلى القرى غير المعترف بها (أو عادوا إليها) دون أن يغيروا مكان إقامتهم الرسمي. انظر:

Shlomo Swirski and Yael Hasson, Invisible Citizens: Israeli Government Policy Toward the Negev Bedouin, Adva Center - Information on Equality and Social Justice in Israel, February 33, 2006, available at: <https://adva.org/wp-content/uploads/2014/09/NegevEnglishSummary.pdf>.

^{٣٣٧} هيومن رايتس ووتش، «خارج حدود الخريطة»، الهامش رقم (٢٣٢) أعلاه.

^{٣٣٨} منح أولئك الفلسطينيون الذين بقوا داخل حدود ما بات يعرف بـ"اسرائيل" في العام ١٩٤٨ المواطنة الاسرائيلية. وبناءً على ذلك، يعد البدو الفلسطينيون من سكان النقب من حملة جواز السفر الاسرائيلي.

فيه بحقوقنا بأن نعيش على أراضينا بحرية. منذ العام ٢٠١٠ حين هدمت الجرافات الاسرائيلية قريتنا بالكامل أقسمت بأن أمضي ما تبقى من حياتي دفاعاً عن حقوق العراقيين والناس الذين يعيشون فيها.

هنا، في القرى غير المعترف بها، لا تقدم "اسرائيل" أي نوع من الخدمات. ولدي، الطالب في الصف الأول على سبيل المثال، لا بد له ان يستفيق من النوم الساعة الخامسة والنصف صباحاً حتى يتمكن من الذهاب إلى مدرسته البعيدة وحضور الحصة الأولى التي تبدأ الساعة ٨ صباحاً.

جميع أولادي الخمسة يدرسون في مدرسة في رهط (بلدة فلسطينية معترف بها) وهي أقرب بلدة للعراقيين. على زوجتي أن تصحو باكراً (٥:٣٠ صباحاً) حتى تشعل النار وتسخن المياه وتحضر الاولاد ليذهبوا إلى مدرستهم نظيفين وملتزمين بوقت الدوام. لست أفهم لماذا كل هذا العذاب الذي على التلاميذ الصغار أن يعانونه فقط من أجل أن يصلوا المدرسة.

كذلك لا يوجد خدمات طبية في العراقيين، وطبعاً في حالة الطوارئ من الصعب على سيارات الإسعاف الوصول إلى القرية، فالقرية غير معترف بها وهي بالتالي غير موجودة على الخرائط الاسرائيلية، لذلك من المستحيل على سائق الإسعاف أن يجد مكان القرية. حتى في خانة مكان الإقامة في البطاقة الشخصية، لا يوجد ذكر للعراقيين، فهم لا يعترفون بوجودها، بل يكتبوا بلدة رهط. الناس هنا يعتمدون على سياراتهم الخاصة، ومن ليس عنده سيارة فيمكنه استعمال سيارة جاره أو يمكن لأحدهم أن يعرض عليه توصيله. بالأساس لا يوجد مواصلات عامة، ولهذا نعتمد كثيراً على السيارات الخاصة الموجودة في القرية.

يوجد في العراقيين بئر مياه حيث ننزل ونملأ المياه في القناني والبراميل ونحملها إلى منازلنا. من الصعب تخيل هذا المنظر في عصرنا الحديث، حيث من المتوقع وجود شبكة مياه وحفنية وحوض مياه، ولكننا مازلنا ننقل المياه من الآبار.

أعتقد أن هذا كله جزء من التضيق على المواطن البدوي حتى يغادر القرية متوجهاً إلى المدينة حيث تتوفر الخدمات، "اسرائيل" تريدنا أن نرحل لئلا نكون من سلب الأرض من خلال مصادرتها. إذا سمعتم عن أحد ترك بيته وأرضه فتيقنوا أنه قد مورست عليه الضغوط ليرحل.

كما تعلمون، لا يقدمون لنا الخدمات بهدف زيادة الضغط علينا، يريدون ضغطنا إلى أبعد الحدود ليحبونا على الرحيل. هذا هو الهدف الاسرائيلي: يريدون نشر أقل عدد من الاسرائيليين اليهود على أكبر مساحة من الأرض؛ وحصر أكبر عدد من الفلسطينيين على أقل مساحة من الأرض.

أ. الطوري، قرية العراقيين، النقب

مقابلة: ٢٣ شباط ٢٠١٧

أنا متزوج، والحمد لله عندي ولد وبنات، جميعهم متعلمين كبقية أفراد العائلة. وجدت قرانا [غير المعترف فيها] قبل مئات السنين، وقبل قيام "إسرائيل"، لكننا لا نزال بدون مياه، وبدون كهرباء، وبدون مراكز صحية. إنهم لا يقدمون لنا هذه الخدمات عن قصد.

القرى غير المعترف لا تحصل على أي نوع من الخدمات العامة مطلقاً. رغم أنه يسكنها عشرات آلاف المواطنين. بعض القرى تمكنوا من الحصول على مدارس وعيادات فقط بعدما رفعوا القضية لدى محكمة العدل العليا لإجبار "إسرائيل" على توفيرها.

هنا في قرية أم الحيران لا يوجد عيادات ولا مدارس، تلاميذنا يذهبون للدراسة في بلدة حورة (المعترف بها)، خدماتنا نأخذها من بلدة حورة، نستطيع أن نتدبر أمورنا بدون خدمات، كل ما نريده هو أن نبقى في أم الحيران. لا نريد بيوتاً من حجر، فقط نريد أن نتكلم من العيش في قريتنا حتى لو في بيوت زينكو أو حتى في كهوف.

كانت المياه تأتي إلى أم الحيران على ظهر الحمير، واليوم، بعد أن اشترى الناس سيارات، أصبح بالإمكان احضار خزانات المياه (٤ إلى ٥ كوب لكل خزان) إلى القرية. كما يوجد آبار مياه في القرية، لكنها لا تكفي لسد احتياجاتنا من المياه.

نجد الأهالي في مد خطي مياه إلى القرية الأول من بلدة حورة والآخر من منطقة أخرى. لكن رفضت "إسرائيل" السماح بضخ المياه فيهما. أما اليهود المستعمرون هنا بالقرب من أم الحيران فيحصلون على المياه والكهرباء والأرض التي يريدونها للتوسع، حتى أنهم منحوا قطعة من الأرض لقيموا مقبرة للكلاب فيها.

الحياة هنا صعبة جداً في جميع المجالات، والعربي البدوي تعود على حياة المشقة ويستطيع أن يتدبر أمورهِ. لا يريدون توفير خدمات المياه والكهرباء والمدرسة، نحاول أن نتدبر هذه الخدمات بأنفسنا، فأنا أخذ ابني إلى المدرسة في بلدة حورة، ونحضر المياه في تنكات المياه على ظهر الحمير، وبالنسبة للكهرباء فنحن نشترى اسطوانات الغاز ونستخدمها. إننا لازلنا قادرين على العيش بهذه الطريقة الصعبة، لكن كل الذي نطالب به هو أن يتركونا نبقي هنا.

تشكل مساحة النقب ما يقرب من ١٣ مليون دونم (١٣,٠٠٠ كم^٢)، ونحن (العرب البدو) نعيش في مساحة تقل عن ٤٪ من مساحة النقب. الإعلام وعدد من المسؤولين، يحرضون الرأي العام مدعين أن «البدو احتلوا المنطقة، والبدو احتلوا النقب، وأن البدو تسلطوا وأخذوا الأرض»، نحن الملاك الأصليون والسكان الأصليون ونحن نعيش في هذه الأرض قبل إقامة "إسرائيل".

الهدف معروف في النهاية، وهو هدف واحد، إسرائيل لا تستهدف أم الحيران وحدها، إنهم يريدون جميع القرى العربية المعترف بها وغير المعترف بها، يريدون منطقة النقب كلها.

هـ. أبو القيعان، قرية أم الحيران، النقب

مقابلة: ٢٣ شباط ٢٠١٧

مناطق التماس (المناطق المعزولة)

مناطق التماس عبارة عن أراضٍ فلسطينية تقع داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وتمتد ما بين خط الهدنة للعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) وجدار الضم والتوسع الذي بني بشكل غير قانوني ما بعد العام ٢٠٠٢، وبالتالي فهي معزولة عن بقية أنحاء الضفة الغربية. وتصنف "اسرائيل" هذه الأراضي باعتبارها مناطق عسكرية مغلقة.^{٢٣٩} ونتيجة لذلك، تشهد هذه الأراضي عزلة تامة، وتُفرض قيود مشددة على الوصول إليها وتخضع لنظام تصاريح خاص تتحكم "اسرائيل" من خلاله في من يمكنه، ومتى يسمح، وكيفية الوصول إليها. ويقطن ما يقرب من ٥٠,٠٠٠ فلسطيني في ٥٧ تجمعاً سكانياً ضمن هذه المناطق التي تعرف باسم مناطق التماس (المعزولة)، وهم يعرفون على المستوى الدولي باسم «الأشخاص العالقين داخلياً».^{٢٤٠}

ويُشترط على الفلسطينيين، لكي يحصلوا على تصريح يخولهم الوصول إلى منطقة التماس، أن يستوفوا معياراً واحداً على الأقل من المعايير المؤهلة التي تقررها الإدارة المدنية الاسرائيلية، وهي: ملكية عقار سكني داخل هذه المنطقة، أو ملكية أرض زراعية فيها أو وجود صلة بين طالب التصريح وأرض فيها، أو ملكية مشروع أعمال يقع فيها. ولا يحق للفلسطينيين الذين لا يستوفون واحداً أو أكثر من هذه المؤهلات الوصول إلى الأراضي الواقعة داخل منطقة التماس، وقد يستغرق النظر في الطلبات التي تقدّم للحصول على التصاريح أسابيع، وبالتالي يتم رفض دخول أولئك الذين لا يستوفون المعايير المذكورة.^{٢٤١}

ويبرز الوضع الفريد الذي تعيشه التجمعات السكانية في مناطق التماس آثاراً ضارة للغاية على تقديم الخدمات للسكان القاطنين فيها. ف"اسرائيل" تحرم التجمعات السكانية الواقعة في مناطق التماس من الحصول على الخدمات التي تقدمها البلديات الاسرائيلية لأنها لا تتبع إدارياً لها، وتمنعهم في الوقت نفسه من الحصول على خدمات البلديات التابعة للسلطة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، عمل الجدار على تقسيم بلدة حزما، شمالي القدس، إلى شطرين، مما تسبب في محاصرة أحدهما داخل منطقة تماس. وتحرم البيوت القائمة داخل منطقة التماس هذه من وصلها بشبكات المياه والصرف الصحي، حيث ترفض بلدية القدس التي تسيطر عليها "اسرائيل" الوفاء بمسؤوليتها القانونية التي تملّي عليها دمج هذه البيوت وتغطيتها بالخدمات البلدية التي تقدمها، في ذات الوقت الذي تفرض فيه القيود على تنقل الفلسطينيين من أصحاب هذه البيوت

٢٣٩ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، «تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية»، تقرير خاص، أيلول ٢٠١٢، ص. ١٢. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_movement_and_access_report_september_2012_arabic.pdf

240 OCHA oPt, Three Years Later: The Humanitarian Impact of the Barrier Since the International Court of Justice Opinion, 9, 1 July 2007, available at: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/opt_prot_ocha_hum_impact_barrier_icjo_july_2007.pdf

241 BADIL, Seam Zones, Occasional Bulletin No. 25, August 4, 2012, available at: http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/bulletins-and-briefs/Bulletin-25.pdf [hereinafter BADIL, Seam Zones].

وحركتهم، حيث تصل هذه القيود إلى حد منع السلطة الفلسطينية من الوصول إلى منطقتهم.²⁴²

وتفرض "إسرائيل" هذه القيود على تنقل الفلسطينيين وعلى حصولهم على الخدمات في كل منطقة من مناطق التماس، مما يشل اقتصادهم ويولد مستويات متنامية من الفقر الذي يزيد من استفحاله غياب المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية والمواصلات ومرافق الصرف الصحي.²⁴³ وتضع "إسرائيل" العراقيل أمام توفير هذه الضرورات الأساسية، مما يقوض جودة الحياة إلى حد بعيد ويخلق بالتالي بيئة قهرية تدفع خيار الرحيل عن تلك المناطق إلى رأس سلم الخيارات. وفي الواقع، تشتت "إسرائيل" الحصول على تصاريح لإدخال المواد الأساسية، من قبيل البيض واللحم ومشتقات الألبان، إلى مناطق التماس،²⁴⁴ بينما تفرض حظراً تاماً على دخول الغاز لأغراض الطهو والتدفئة إلى بعضها.²⁴⁵ ويفضي حجب هذه الضروريات إلى صعوبات بالغة لدى النساء بوجه خاص، وذلك بالنظر إلى أنهن عادةً ما يتولين المسؤولية عن الطهو والأعمال المنزلية.²⁴⁶ وإمدادات المياه التي تزوّد بها مناطق التماس غير كافية، مثلما هو الحال في بقية أنحاء الضفة الغربية. ومع ذلك، تواجه المنظمات الإنسانية التي تسعى إلى توفير قدر إضافي من إمدادات المياه صعوبة بالغة في الوصول إلى مناطق التماس. وفي الوقت نفسه، تمنع "إسرائيل" الفلسطينيين من تشييد أي بنية تحتية أساسية لتزويد المياه.²⁴⁷ والمواصلات العامة مقطوعة تماماً عن هذه المناطق لأن الحافلات ممنوعة من الوصول إليها.²⁴⁸ وفي بعض الأحيان، تمنع الحواجز العسكرية مرور المركبات التابعة للبلديات، كتلك التي تنضج الحفر الامتصاصية.²⁴⁹

كما تلعب الحواجز العسكرية، المقامة على امتداد الجدار وفي محيطه وفي مناطق التماس نفسها، دوراً كبيراً في حرمان الفلسطينيين من الحصول على الخدمات التعليمية. ففي هذا السياق، تمنع السلطات الإسرائيلية وزارة التربية والتعليم الفلسطينية فعلياً من توزيع الكتب المدرسية والأثاث على المدارس الواقعة في مناطق التماس.²⁵⁰ ويواجه الطلبة والمعلمون الذين يقيمون في مناطق التماس (أو الذين يدرسون أو يعملون فيها) صعوبات يومية في الوصول إلى مدارسهم والانتظام في صفوفهم. ونتيجة لذلك، فقد يتأخر الأطفال والمعلمون عن دوامهم،

242 Lena Odgaard, "Israeli Wall Creates Limbo for Seam Zone Palestinians", Al Monitor, 2 July 2013, available at: <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/07/west-bank-seam-zone-israel-wall.html> [accessed 22 August 2017].

243 Hamoked, The Permit Regime, March 97, 2013, available at: http://www.hamoked.org/files/2013/1157660_eng.pdf

244 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، «١٠ أعوام على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن الجدار»، ٩ تموز ٢٠١٤، ص. ٦. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني:

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_10_years_barrier_report_arabic.pdf

245 Women's Centre for Legal Aid and Counselling (WCLAC), Life Behind the Wall: Voices of Women from the Seam Zone, Ramallah, 28, 2010, available at: <http://www.wclac.org/english/userfiles/Life%20Behind%20the%20Wall.pdf> [hereinafter WCLAC, Life Behind the Wall].

246 *Ibid.*

247 BADIL, Seam Zones, 6, *supra* note 241

248 WCLAC, Life Behind the Wall, 28, *supra* note 245

249 *Ibid.*

250 BADIL, Coercive Environments, 63, *supra* note 18

وقد لا تُستهل الحصص الدراسية في موعدها المقرر أو قد لا تُعطى هذه الحصص على الإطلاق.²⁵¹ كما يتعرض الفلسطينيون، بما في ذلك الأطفال، الذين يمرون عبر الحواجز العسكرية للإذلال والمضايقات على أيدي الجنود الاسرائيليين. ويؤثر هذا الوضع بوجه خاص على وصول الطالبات إلى المؤسسات التعليمية، حيث عمدت بعض الأسر إلى إخراج بناتها من المدارس أو شجعتهن على الإحجام عن إنهاء دراستهن من أجل حمايتهن من المشاكسات التي يُحتمل أن يتعرضن لها على هذه الحواجز.²⁵²

وتقتصر الرعاية الصحية المتاحة في مناطق التماس على العيادات الطبية الأساسية التي تسمح السلطات الاسرائيلية بإقامتها فيها. وليس في وسع هذه العيادات سوى معالجة الأمراض البسيطة. أما بالنسبة إلى جميع المشاكل الصحية الأخرى، فيتعين على الفلسطينيين من سكان هذه المناطق الحصول على الخدمات الصحية في مناطق أخرى بالضفة الغربية. ولا تقدم سيارات الإسعاف الاسرائيلية الرعاية الطبية للحالات المرضية في مناطق التماس، مما يضطر الفلسطينيين إلى طلب المساعدة من سيارات الإسعاف في الضفة الغربية، والتي يجب عليها أن تمر عبر الحواجز العسكرية، مما يتسبب في تأخيرات قاتلة.²⁵³ فعلى سبيل المثال، أُجبرت هذه التأخيرات النساء الحوامل في مناطق التماس على الانتقال إلى مناطق (أ) في الضفة الغربية قبل شهر من موعد ولادتهن خشية من مضاعفات الولادة.²⁵⁴

إن "اسرائيل" توظف، وعلى نحو إستراتيجي مدروس، منع الفلسطينيين في مناطق التماس من الحصول على الخدمات التي استعرضناها أعلاه دون وجه قانوني بهدف خلق وضع ينطوي على الإمعان في حرمانهم. ولذلك، ينبغي الاعتراف بأن هذا الحرمان يشكل جزءاً من نمط منهجي للتمييز الذي تمارسه القوة القائمة بالاحتلال، التي تسعى إلى جعل حياة هؤلاء الفلسطينيين على قدر بالغ من الصعوبة إلى حد لا يترك أمامهم من خيار سوى الانتقال إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية، وهو ما يعني عملية تركيز الفلسطينيين في مناطق (أ) و(ب).

الحياة في هذه البلدة تعتمد المشاركة، أنت تشارك بما لديك مع جارك، الوضع الاقتصادي عند أغلب السكان سيء للغاية، الأغلبية من الفقراء.

البنية التحتية عندنا في بلدة النبي صمويل تكاد تكون معدومة. كل عائلة عملت على حفر حفرة امتصاصية بجانب بيوتها لتصريف مياه المجاري والصرف الصحي مما خلق الكثير من المشاكل. فعندما يستخدم أحدهم المياه أكثر من المعتاد، فستفيض المياه العادمة من هذه الحفر داخل المنزل وخارجه.

في الماضي لم يكن في البلدة عيادة صحية، أما الآن فلدينا عيادة صحية تديرها

251 BADIL, Seam Zones, 8, *supra* note 241

252 WCLAC, Life Behind the Wall, 42, *supra* note 245

253 BADIL, Seam Zones, 8, *supra* note 241

254 OCHA oPt, The Impact of Barrier on Health, Special Focus, July 7, 2010, available at: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_special_focus_july_2010_english.pdf

جمعية الإغاثة الطبية تعمل جزئياً. تفتح العيادة كل أسبوع أو أسبوعين مرة واحدة، السبت الماضي مثلاً، فتحو العيادة فقط لمن هم فوق الـ ٥٠ عاماً، وعلى الرغم من وجود العديد من المرضى الذين يحتاجون إلى عناية طبية، إلا أن الطاقم المتوفر كان متوفراً للكبار في العمر فقط. هذه العيادة بسيطة للغاية ولا تعمل الكثير من الأشياء، تنحصر خدماتها على إجراء فحوصات مثل السكر والضغط، وفي الغالب لا تتوفر فيها الأدوية اللازمة للمرضى، وبالتالي يضطر المريض للذهاب للصيدلية خارج البلدة ليشتري هذه الأدوية.

سيارات الإسعاف لا تدخل البلدة إلا في حالات الوفاة ولحمل الجثث إلى المستشفى. أنا أذكر حالتين فقط دخلت فيهما سيارة الإسعاف إلى البلدة، الأولى جاءت لرجل سقط من سطح منزله والثانية جاءت لرجل دعسه التركتور. سيارة الإسعاف الاسرائيلية لا تدخل البلدة، والسلطة الفلسطينية لا تستطيع تنسيق دخول سيارات الإسعاف الخاصة بها بسهولة عبر الحاجز العسكري لتصل البلدة. ففي حالة الرجل الذي دعسه التراكاتور مثلاً، وبينما كان الأهالي بانتظار وصول الإسعاف، كان أولاده قد تمكنوا من سحبه من تحت التراكاتور ولكن وضعه كان صعباً للغاية. أما الحالة الثانية، فلقد كانت لعمي أنا، ففي الوقت اللي وصلت فيه سيارة الإسعاف كان عمي قد توفى، ولم تكن بحاجة لسيارة الإسعاف سوى لنقل الجثة إلى المستشفى لإصدار شهادة الوفاة».

أ. عبيد، قرية قرية النبي صمويل، رام الله

مقابلة: ٦ شباط ٢٠١٧

البلدة القديمة في الخليل

الخليل أكبر مدينة تجارية تقع في جنوب الضفة الغربية، وهي تُعرف بكونها موقعاً دينياً له أهميته، وكونها المدينة الفلسطينية الثانية التي تضم مستعمرات اسرائيلية ضمن مناطقها الحضرية، إلى جانب مدينة القدس. تشكل مدينة الخليل مثلاً فريداً يبين كيف يمكن هندسة تقديم الخدمات في سبيل خلق بيئتين متناقضتين لشعبيين في منطقة محصورة بعينها. ويتيح التقسيم الجيو-سياسي الذي يقسم الخليل إلى شطرين ممارسة التمييز في تقديم الخدمات، حيث يتألف الشطر الأول (H1) مما نسبته ٨٠٪ من المدينة ويخضع لإدارة السلطة الفلسطينية. أمام الشطر الثاني من المدينة (H2) فيتألف من مساحة تبلغ ٢٠٪، وهي النسبة المتبقية من المدينة وتضم البلدة القديمة والمستعمرات الاسرائيلية التي أقيمت في المدينة نفسها، ويقع هذا القسم تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة.^{٢٥٥} ويُعهد إلى السلطة الفلسطينية

^{٢٥٥} البروتوكول بشأن إعادة الانتشار في الخليل، منظمة التحرير الفلسطينية-اسرائيل، ١٧ كانون الثاني ١٩٩٧، المادة ٢(أ)(١).

وهذا البروتوكول منشور على الموقع الإلكتروني: <http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=4900> [تمت زيارة الموقع في يوم ٢٢

آب ٢٠١٧].

تقديم الخدمات للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (H2)،^{٢٥٦} وبالبلغ عددهم ٦,٠٠٠ فلسطيني، على الرغم من أن "إسرائيل"، بوصفها القوة القائمة بالاحتلال، هي المسؤولة عن هذه المهمة في نهاية المطاف. وناهيك عن تخلفها عن الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها، تعرقل "إسرائيل" المساعي التي تبذلها السلطة الفلسطينية في المنطقة (H2)، مما يفضي إلى حرمان الفلسطينيين الذين يقطنون في هذه المنطقة من الخدمات بحكم الأمر الواقع.^{٢٥٧}

ومن جملة الخدمات التي تحرم "إسرائيل" الأحياء الفلسطينية الواقعة ضمن المنطقة (H2) منها: المياه والكهرباء والصرف الصحي والمواصلات وأعمال الصيانة الأساسية والخدمات الطبية الطارئة وإطفاء الحرائق.^{٢٥٨} ويعاني الفلسطينيون المقيمون في المنطقة (H2) من نفس القيود المفروضة على المياه وتوزيع حصصها، مثلما هو حال الفلسطينيين الآخرين في الضفة الغربية، بينما تتصل المستعمرات الاسرائيلية بإمدادات دائمة من المياه من شبكة مستقلة بذاتها.^{٢٥٩} ويرفض المسؤولون عن خدمات الطوارئ الاسرائيلية تقديم المساعدة للفلسطينيين في المنطقة (H2)، مما يجبرهم على اللجوء إلى خدمات الطوارئ الفلسطينية في المنطقة (H1). ومع ذلك، تحظر "إسرائيل" تواجد مركبات الطوارئ الفلسطينية في بعض المناطق من البلدة القديمة في مدينة الخليل، كما تفرض الإغلاق عليها بين الفينة والأخرى. ونتيجة لذلك، يتعين على سيارات الإطفاء والإسعاف أن تسلك طريقاً بديلة أو أن تخوض في إجراءات مطولة من التنسيق مع السلطات الاسرائيلية لكي تتمكن من الدخول إلى هذه المناطق.^{٢٦٠} وتقدر جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن الوقت الذي يستغرق سيارات الإسعاف التابعة لها للوصول إلى المرضى ازداد من سبعة دقائق إلى ١٧ دقيقة في المتوسط بسبب الإغلاقات التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على البلدة القديمة. وفي الحالات التي تقتضي فيها الضرورة تنسيق الخدمات التي تقدمها سيارات الإسعاف مع الجيش الاسرائيلي - عندما تحتاج إلى المرور عبر حاجز عسكري في العادة - يصل متوسط الوقت اللازم للوصول إلى مريض إلى ٤٧ دقيقة.^{٢٦١} وغالباً ما تصل سيارات الإسعاف بعد فوات الأوان. فقد توفي عدد من الفلسطينيين بسبب التأخر الذي طال وصول المساعدة الطبية الطارئة إليهم.^{٢٦٢} ونتيجة لذلك، اضطر عدد ليس بالقليل من النساء الحوامل إلى الانتقال من البلدة القديمة قبل حلول الموعد المقرر لولادتهن لكي يضمننَّ أنهنَّ يتمكنَّ من الحصول على

٢٥٦ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، «حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام ٢٠١٥»، حزيران ٢٠١٦، ص. ١٧، وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني:

https://www.ochaopt.org/sites/default/files/annual-humanitarian-overview_10_06_2016_arabic.pdf

٢٥٧ مركز بديل، «التهمير القسري - دراسة حالة: البلدة القديمة في مدينة الخليل - موجز»، تشرين أول ٢٠١٦، متوفرة على الموقع: [http://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/CaseStudyFPT-Hebron-Brief-](http://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/CaseStudyFPT-Hebron-Brief-Ara(Oct2016).pdf)

[Ara\(Oct2016\).pdf](http://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/CaseStudyFPT-Hebron-Brief-Ara(Oct2016).pdf)، [فيما يلي: مركز بديل، التهمير في الخليل، دراسة حالة].

٢٥٨ المصدر السابق، ص. ٤١.

٢٥٩ المصدر السابق، ص. ٤٣.

٢٦٠ المصدر السابق، ص. ٤٥.

261 OCHA oPt, Humanitarian Update. Special Focus: The Closure of Hebron's Old City, July 2, 2005, available at: https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ochaHU0705_En.pdf [hereinafter OCHA, Closure of Hebron's Old City].

٢٦٢ المقابلة التي أجريت مع عبد المجيد ك. في يوم ٢٥ شباط ٢٠١٦.

خدمات الرعاية الطبية التي يحتجن إليها.^{٢٦٣} وعلى هذا المنوال، تعاني إدارة الإطفاء الفلسطينية من تأخير مشابه. ففي الفترة بين شهريّ أيلول ٢٠٠٠ وكانون الثاني ٢٠٠٤، بلغ متوسط الوقت الذي كانت سيارة الإطفاء تحتاج إليه للوصول إلى المنطقة (H2) ١٥ دقيقة. وقد اضطرت سيارات الإطفاء إلى الانتظار لفترة تزيد على ساعة كاملة في ٣٨ حالة.

وبمنعهم من الحصول على الخدمات الأساسية، يحرم الفلسطينيون من حقوق الإنسان الأساسية الواجبة لهم في الحصول على مستوى معيشي ملائم وعلى الرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية المناسبة.^{٢٦٤} فضلاً عن ذلك، يشكّل هذا الحرمان مخالفة للحق في عدم التمييز، بالنظر إلى أن هذه الخدمات بمجموعها تقدّم دونما عائق للمستعمرين الاسرائيليين في ذات المنطقة. فقد أفضى هذا التمييز إلى خلق بيئتين على أرض الواقع: أولاهما بيئة داعمة ومشجّعة للمستعمرين الاسرائيليين على الاستقرار، وثانيهما بيئة قهرية مفروضة على الفلسطينيين. وقد تسببت هذه البيئة القهرية بتهجير عدد من الفلسطينيين على أساس مؤقت - في حالة النساء الحوامل - وتهجير عدد آخر على أساس دائم، وهو ما يجسد نمطاً قائماً من أنماط الترحيل القسري.^{٢٦٥}

وعلى الرغم من أن التراجع الحاد الذي طرأ على تعداد السكان الفلسطينيين في المنطقة (H2) والذي أصبح واضحاً بعد أن أحكمت السلطات الاسرائيلية قبضتها عليها على أرض الواقع، إلا أن هناك غياب للبيانات الكمية الدقيقة في هذا الشأن. ومع ذلك، وحتى لو وضعنا العوامل الاقتصادية في المنطقة وافتقارها إلى المساحة الكافية وقدرتها الاستيعابية في عين الاعتبار، فإن تناقص أعداد هؤلاء السكان من ٧,٥٠٠ نسمة في العام ١٩٦٧ إلى ٤٠٠ نسمة في العام ١٩٩٦، أي تراجع بحوالي بنسبة (٩٥٪)، يُعدّ أمراً شاذاً وغير طبيعي.^{٢٦٦} ولا يمكن عزو هذا التراجع الهائل الذي يأتي في سياق تغيب فيه مسببات خارجية رئيسية كالكوارث الطبيعية أو الحرب، إلا إلى المشروع الاسرائيلي الذي يستهدف وجود الفلسطينيين في هذه المنطقة. ويعد الحرمان من الحصول على الخدمات الأساسية وخدمات الطوارئ أحد أركان هذا المشروع وعملاً محورياً يسهم في ردف هذا المسعى الاسرائيلي.

لو تعرّض أي واحد منا لنوبة قلبية، فمن الممكن أن نموت قبل أن تصل سيارة الإسعاف. فمثلاً، توفي أحد سكان حي تل الرميّة، وهو هاشم العزة، بعد أن استنشق الغاز المسيل للدموع. وكان من الممكن إنقاذ حياته لو تمكن من الوصول إلى المستشفى على نحو أسرع. ولكن سيارات الإسعاف لا تملك القدرة على الوصول إلى تل الرميّة

263 OCHA, Closure of Hebron's Old City, 2, *supra* note 261

٢٦٤ الجمعية العامة للأمم المتحدة، «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، ١٠ كانون الأول ١٩٤٨، القرار رقم (A) (III) 217). المادتان (٢٥) و(٢٦)، وهو منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/nwmain/opendocpdf.pdf?rel=doc&y&docid=47a080b52> [فيما يلي: الجمعية العامة للأمم المتحدة، «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»] تمت زيارة الموقع في يوم ٢٢ آب ٢٠١٧.

٢٦٥ مركز بديل، التهجير في الخليل، دراسة حالة، ص ٥٩، الهامش رقم (٢٥٧) أعلاه.
٢٦٦ جمع مركز بديل هذه البيانات خلال الأبحاث الميدانية التي أجراها. وللاطلاع على المزيد من المعلومات في هذا الخصوص، أنظر: مركز بديل، التهجير في الخليل، دراسة حالة، ص ٩٠، الهامش رقم (٢٥٧) أعلاه.

البتة ما لم ننسق مع الصليب الأحمر. وبعد ذلك، يتعين على الصليب الأحمر أن ينسق مع الاسرائيليين، ثم ينسق الاسرائيليون مع الجنود المتمركزين على الحواجز العسكرية. ويجب على سيارة الإسعاف أن تمر عبر ثلاثة حواجز، حيث يستغرق الأمر ١٥ دقيقة على الأقل للوصول إلى تل الرميذة. وفي السنة الماضية [٢٠١٦] وحدها، توفي أربعة أشخاص لأن سيارة الإسعاف لم تستطع أن تصل إليهم في الوقت المناسب.

وفي السنة الماضية [٢٠١٦] كذلك، احترق منزل جاري لأن سيارة الإطفاء اضطرت إلى الانتظار إلى حين إجراء التنسيق. واحترق منزلنا السنة الماضية أيضًا، بعدما ألقى مستعمر شعلة عليه. ورفضت [القوات الاسرائيلية] السماح لسيارة الإطفاء الفلسطينية بالمرور.

عبد المجيد أ.ك. من سكان البلدة القديمة.

مقابلة: ٢٥ شباط ٢٠١٦

نحن لا نحصل على أي نوع من الخدمات هنا في البلدة القديمة. ففي الصيف، مثلاً، نعاني من شح المياه. ولا نحصل على المياه إلا مرة واحدة كل ١٥ يوماً. وتعادل كمية المياه التي يستهلكها المستعمرون في اليوم الواحد كمية المياه التي نستهلكها نحن في شهرين. وفي بعض الأحيان، لا نملك من خيار سوى الحصول على المياه من الحرم الإبراهيمي، حيث نعبئها وحملها في زجاجات صغيرة. وهم [المستعمرون] يحصلون على خدمات أكثر بكثير مما نحصل عليه. كما نواجه مشكلة هائلة في البنية التحتية. فكلما تمطر السماء، تغمر المياه شوارع البلدة القديمة، ونحتاج إلى قوارب - بمعنى الكلمة - لكي تنقلنا. وتتسرب المياه إلى المحلات التجارية وتخرب البضائع. وقد باشرت بلدية الخليل العمل على تشييد البنية التحتية، ولكن الاحتلال [اسرائيل] منعها من مواصلة العمل عليها. ويترك تقسيم الخليل إلى منطقتين (H1) و(H2) آثاراً لا حصر لها على حياتنا لأنه ليس في وسع السلطة الفلسطينية أن تقدم لنا الخدمات التي تستطيع أن تقدمها للفلسطينيين الذين يقطنون في المنطقة (H1) من المدينة.

ناصر ج. من سكان البلدة القديمة.

مقابلة: ٢٥ شباط ٢٠١٦.

المناطق المصنّفة (ج)

حسبما ورد في بداية هذه الورقة، تمتد المنطقة (ج) على ما مساحته ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية وتخضع للسيطرة الإدارية والأمنية الاسرائيلية الكاملة. ومنحت اتفاقيات أوسلو صلاحية تقديم الخدمات للتجمعات السكانية الفلسطينية الكائنة في هذه المنطقة للسلطة

الفلسطينية، غير أنها أبقت قرار الموافقة من عدمها على تشييد شبكات البنية التحتية التي لا يستغنى عنها لتقديم هذه الخدمات في يد "اسرائيل". وتشترط الأنظمة الاسرائيلية - التي تستند في أغلبها إلى التشريعات الأردنية التي عفا عليها الزمن والأوامر العسكرية - على التجمعات السكانية الفلسطينية أن يكون لها مخططات هيكلية مصادق عليها من قبل الإدارة المدنية الاسرائيلية لكي تنفذ أي أعمال تشمل البناء أو التطوير،²⁶⁷ أو لربطها بشبكات الماء والكهرباء.²⁶⁸ ولا تصادق "اسرائيل"، في هذه الآونة على المخططات الهيكلية لما يزيد على ٩٠٪ من التجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة (ج).²⁶⁹ وعلاوةً على ذلك، وبينما تستطيع السلطة الفلسطينية أن تدير خدمات التعليم والمواصلات، إلا أنها لا تملك القدرة على تشييد أي مدرسة جديدة أو شق طريق جديد، أو حتى توسيع الطرق القائمة أو ترميمها، دون موافقة "اسرائيل".²⁷⁰ ونتيجة لما تقدم، يبلغ حرمان الفلسطينيين من الخدمات في المنطقة (ج) درجة متطرفة بات معها الكثير منهم لا يحتملون الظروف المعيشية فيها، حيث يوصل عدد قليل من التجمعات السكانية الفلسطينية بشبكة كهرباء، فيما يزال ٤٨,٠٠٠ فلسطيني غير موصولين بشبكة مياه، الأمر الذي اضطرهم إلى تطوير بنية تحتية لشبكة مياه دون الحصول تصريح، مما يتركها عرضة لخطر الهدم.²⁷¹

كما تواجه خدمات التعليم والصحة الكثير من العراقيل. فحسب تقديرات الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، «يفتقر ما يقرب من ٣١٪ من المدارس [الفلسطينية] في المنطقة (ج) إلى ما يكفيها من مرافق المياه والصرف الصحي»، وهذه تقع غالباً في «خيام أو كرفانات أو أبنية من الإسمنت الخام أو غرف من الصفيح».²⁷² وفي المقابل، لا تواجه المستعمرات المقامة في المنطقة (ج) أيًا من هذه التحديات، حيث تقدم وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية المزايا للمستعمرين، بما يشمل إعفائهم من رسوم التعليم ورسوم امتحانات القبول، كما تقدم إعانات المواصلات للمدارس.²⁷³ فضلاً عن ذلك، يواجه ما يزيد على ٢٠٪ من التجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة (ج) قيوداً عسيرة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية بالنظر إلى أن جميع مرافق

267 World Bank, The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank, October 8, 2008, available at: <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/EconomicEffectsofRestrictedAccessToLandintheWestBankOct.20.08.pdf>

وانظر، أيضاً، مركز بديل، «التنظيم والتخطيط الحضري». الهامش رقم (٢٣٣) أعلاه.
268 بتسليم، «تفعل ما تشاء: سياسة "اسرائيل" لمنطقة C في الضفة الغربية - ملخص تقرير شامل»، حزيران/يونيو 2013. وهذا الملخص منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201306_acting_the_landlord. والتقارير الشامل منشور بالإنجليزية على الموقع: http://www.btselem.org/download/201306_area_c_report_eng.pdf [فيما يلي: بتسليم، «تفعل ما تشاء»].
269 بتسليم، «تقييد التخطيط والبناء الفلسطينيين في منطقة C»، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/restrictions_on_palestinian_planning_and_building

270 بتسليم، «ما هي مناطق C؟»، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/area_c/what_is_area_c [فيما يلي، بتسليم، «ما هي مناطق C»].

271 بتسليم، «تفعل ما تشاء». الهامش رقم (٢٦٨) أعلاه.

272 Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), Area C: The Key to the Two-State Solution, December 9, 2012, available at: http://passia.org/media/filer_public/d0/fd/d0fd44de4-c909-413d-9cfd-db058bece0fc/area-c.pdf

273 Ibid.

الخدمات الطبية والمؤسسات التي تقدم هذه الخدمات تقع في المنطقة (إ) والمنطقة (ب). ولذلك، يضطر الفلسطينيون القاطنون في المنطقة (ج) إلى اجتياز مسافات طويلة، عادةً ما يمررون فيها عبر الحواجز العسكرية، لكي يتمكنوا من الوصول إلى تلك المرافق والمؤسسات.²⁷⁴

منطقة الأغوار

تجسد منطقة الأغوار الواقعة ضمن المنطقة (ج) واحدة من أسوأ حالات حرمان الفلسطينيين من الحصول على الخدمات على امتداد المنطقة. وتشكل هذه المنطقة ما مساحته ٢٨,٥٪ (١,٦٠٠ كيلومتر مربع) من أراضي الضفة الغربية، ويقدرُ تعداد سكانها بحوالي ٧٠,٠٠٠ فلسطيني.²⁷⁵ وقد تأثر هذا العدد بصورة ملموسة بفعل السياسات التي تنفذها "إسرائيل" في المنطقة (ج)، حيث تراجع عدد هؤلاء السكان من ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني كانوا يقطنون فيها قبل العام ١٩٦٧ إلى العدد الحالي المذكور أعلاه.²⁷⁶ كما تضم منطقة الأغوار ٣٧ مستعمرة إسرائيلية، يقارب عدد سكانها الـ ١٠,٠٠٠ مستعمر.²⁷⁷

من بين ١٣ تجمعاً سكانياً فلسطينياً تقع بكاملها داخل المنطقة (ج)، لا تتلقى سوى أربعة تجمعات منها الخدمات من أي نوع كان.²⁷⁸ فلا يوجد في منطقة الأغوار برمتها سوى ٢٤ عيادة طبية و٢٩ مدرسة، والعيادات الطبية قديمة وأو تقع في خيام أو مباني رديئة البناء بالنظر إلى أن الحظر الذي تفرضه "إسرائيل" على أعمال البناء يحول دون ترميمها أو استبدالها بغيرها. كما يقتصر عمل هذه العيادات على يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع ولمدة لا تتجاوز أربع ساعات في يوم العمل الواحد.²⁷⁹ وفي هذا السياق، أفاد مركز العمل التنموي - معاً بأن الخدمات الصحية في منطقة الأغوار «تكاد تكون معدومة، والقليل المتاح منها، لا يفي باحتياجات السكان، ولا سيما في حالات الطوارئ».²⁸⁰ وما يزيد من سوء هذا الوضع الواقع الذي يشهد بأن الجنود الإسرائيليين غالباً ما يستوقفون أفراد الطواقم الطبية ويخضعونهم للتفتيش لفترات طويلة على الحواجز العسكرية، مما يتسبب في تأخيرهم عن الوصول إلى مرضاهم.²⁸¹ فضلاً عن ذلك، لا يتمكن عدد كبير من المدارس من تقديم القدر الكافي من خدمات التعليم بسبب افتقارها إلى اللوازم والبنية التحتية والمساحات اللازمة للغرف الصفية. فبات الطلبة الفلسطينيون مجبرون على

274 Ibid.

275 PLO Negotiations Affairs Department, Israeli Annexation Policies in the Jordan Valley, September 1, 2013, available at: <https://www.nad.ps/en/publication-resources/factsheets/israeli-annexation-policies-jordan-valley-destroying-future-state>

276 Ibid.

277 Ibid.

278 MA'AN Development Center & Jordan Valley Popular Committees, Eye on the Jordan Valley, 29, 2010, available at: <http://www.maan-ctr.org/old/pdfs/Eyeon%20theJVReportFinal.pdf> [hereinafter MA'AN, Eye on the Jordan Valley].

279 Ibid.30

280 Ibid.

281 Ibid.

التعلم في غرف صفية لا تستوفي الأنظمة الصحية ولوائح السلامة التي تقررها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مما حدا بالعديد منهم إلى الانتقال إلى مدارس تقع خارج نطاق منطقة الأغوار نفسها.^{٢٨٢}

وفي الوقت الذي يؤثر فيه الافتقار إلى الخدمات على التجمعات السكانية كافة في منطقة الأغوار، تستهدف المزيد من السياسات والممارسات الاسرائيلية الفلسطينيين الذين يبلغ تعدادهم ٢٠,٠٠٠ نسمة،^{٢٨٣} والذين يقطنون في التجمعات البدوية والرعية بوجه خاص، حيث تفضي بهم إلى تلقي قدر أقل بكثير من الخدمات التي تحظى التجمعات الأخرى بها. ففي هذا المضمار، تحرم السلطات الاسرائيلية التجمعات البدوية السبعة التي تقع في منطقة الأغوار من الحصول على المياه والطرق وخطوط الهاتف وتصريف النفايات ومياه الصرف الصحي.^{٢٨٤} وبما أن هذه التجمعات تعتمد اعتماداً كبيراً على المياه لسد رمق أسرها ومواشيها، فقد صممت "اسرائيل" العديد من سياساتها وممارساتها خصيصاً لشل قدرة أبناء تلك التجمعات على الحصول عليها، بحيث يضطرون إلى تأمينها من خلال نقلها إلى مضاربهم في صهاريج المياه. كما باتت من الممارسات الدائبة لدى الجيش الاسرائيلي مصادرة صهاريج المياه التي يملكها سكان التجمعات البدوية المذكورة، ولا سيما في ذروة فصل الصيف عندما يكونون هم ومواشيهم في أمس الحاجة إليها.^{٢٨٥} ونتيجة لذلك، فقد تراجع استهلاك المياه في مضارب البدو إلى كمية لا تتعدى ٢٠ لتراً للفرد في اليوم، وهي كمية تقل بشوط بعيد عن الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية، وهي ١٠٠ لتر للفرد في اليوم، وعن الكمية التي تبلغ ٢٤٠ لتراً للفرد في اليوم والتي يستطيع المستعمرون اليهود الاسرائيليون في هذه المنطقة الحصول عليها.^{٢٨٦} كما عمد الجيش الاسرائيلي إلى فرض القيود على حركة صهاريج المياه من خلال مصادرتها على الحواجز العسكرية وهي في طريقها إلى تعبئة المياه. وفي هذا الخصوص، تفيد منظمة العفو الدولية بأن سكان تجمعيّ الحديدية وحمصة أُجبروا على الانتقال من مناطق سكناهم مرتين بعد أن صادر الجيش الاسرائيلي صهاريج المياه التابعة لهم. كما طلبت السلطات الاسرائيلية منهم أن يدفعوا مبلغاً لا يطيّقونه لقاء عودتهم إلى تجمّعهم وأن يوقعوا على تعهد يفيد بأنهم لن يسعوا إلى الوصول إلى مصدر الماء مرة أخرى.^{٢٨٧} وبات من الجلي أن هذه الإجراءات التي تفرضها "اسرائيل" فعالة للغاية على صعيد إجبار هؤلاء الرعاة على التخلي عن مضاربهم وطريقة حياتهم.

أعيش في خربة السمرة مع عائلتي، وأملك ١٢٠ دونماً من الأرض منذ ما قبل العام ١٩٦٧. ويتألف تجمعنا السكاني من خمس أو ست عائلات، وكلنا رعاة. والمواشي هي مصدر دخلنا الوحيد.

282 Ibid.

٢٨٣ بتسليم، «ما هي مناطق ؟»، الهامش رقم (٢٧٠) أعلاه.

284 MA'AN, Eye on the Jordan Valley, 29, supra note 278.

٢٨٥ منظمة العفو الدولية، «متعطشون إلى العدل»، ص. ٤٠، الهامش رقم (٤٠) أعلاه.

٢٨٦ بتسليم، «قيود صارمة على الحصول على المياه ومنع تطوير البنى التحتية في المنطقة C»، ٦ تشرين أول ٢٠١٦. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/water/restrictions_in_area_c

٢٨٧ منظمة العفو الدولية، «متعطشون إلى العدل»، ص. ٤١، الهامش رقم (٤٠) أعلاه.

وقد رحل معظم سكان التجمع عنه خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أُجبروا على الرحيل بسبب غياب الخدمات والبنية التحتية. ونحن نعاني هنا من الافتقار إلى أي نوع من شبكات البنية التحتية أو الخدمات، مثل الكهرباء أو الماء أو التعليم أو حتى المواصلات. ونحن بعيدون عن طوباس، وهي أقرب مدينة نستطيع أن نشترى المؤن والغذاء منها، وهي تبعد ٢٣ كيلومتراً عنا، وليس هناك من مواصلات عامة تيسر لنا أن نصل إلى طوباس.

وفيما يتعلق بالمياه، فنحن نجلب المياه في صهاريج كبيرة من النصارية، وبالتحديد من عين شبلي. ويحوي كل صهريج نحو ١٠ كوب من الماء، ويكلفنا كل صهريج ٢٥٠ شيكلاً (٧٠ دولاراً). وحيث أننا نربي المواشي ونزرع النباتات، لا يكفينا صهريج واحد في الأسبوع. وبالنظر على أننا لا نملك مصدر دخل وفير، يُعَد دفع ٢٥٠ شيكلاً مصروفًا كبيراً بالنسبة إلينا.

وينطبق هذا الحال نفسه على الكهرباء. فنحن لا نحظى بأي شبكات كهرباء ولا نتصل بها. ومع أن أعمدة الكهرباء تبعد عنا ٥٠ متراً، يُحظر علينا أن نوصل بها. وما نزال نستعمل المصابيح الزيتية للإنارة. أمنيّتي أن يشاهد ابني التلفزيون أو يحظى بكمبيوتر.

وفضلاً عن ذلك، فنحن لا نملك أي نوع من الخدمات الصحية. وإذا مرض أحد ما أو جرح، فعلياً أن نأخذه إلى طوباس. وهذا يكلفنا الكثير في الواقع: فالسفر من هنا إلى طوباس يكلف ١٧٠ شيكلاً [٤٨ دولاراً]، وعليك أن تضيف مصاريف العلاج الطبي إلى هذا المبلغ. وفي بعض الأحيان، يتعين علينا أن نذهب إلى نابلس في الحالات الخطيرة لكي نحصل على الخدمات الطبية المتخصصة. وفي هذه الحالة، علي أن أستأجر سيارة أجرة خاصة، تكلفتها أعلى بكثير.

وبخصوص التعليم، فقد استكملت شهادة [الثانوية العامة] بشق الأنفس. وأردت أن ألتحق بالجامعة ولكنها كانت بعيدة جداً من هنا، فلم أتمكن من متابعة دراستي بسبب الظروف المعيشية العسيرة. ولذلك، قررت أن أحذو حذو أبي: حيث اشترت بعض الخراف واستقر بي الحال هنا. ولم يطرأ تغير ذو بال على وضع أطفالي. فهناك حافلة تقلهم كل يوم إلى مدرستهم، غير أن هذه الحافلة لا تصل إلى قريتنا. ولذلك، يتعين عليهم أن يمشوا إلى منطقة تصل الحافلة إليها، وهي تبعد ٢,٠٠٠ متر من هنا. ويجب عليهم أن يستيقظوا من نومهم في الساعة الخامسة فجراً لكي يتمكنوا من بلوغ تلك المنطقة في الساعة السادسة صباحاً، حيث تصل الحافلة وتقلهم إلى مدرستهم في طوباس.

م. دراغمة، خربة السمرة، منطقة الأغوار.

مقابلة: ٦ آذار ٢٠١٣

شرق القدس

لم تفتأ "إسرائيل" تسعى، منذ أن ضمت شرقي القدس بصفة غير قانونية إلى إقليمها، إلى طرد الفلسطينيين من المدينة وشرعنة الهيمنة اليهودية الاسرائيلية عليها، على الرغم من أن المنطقة الشرقية من المدينة تحظى بالاعتراف بها كإقليم محتل بموجب أحكام القانون الدولي. ويحرم السكان الفلسطينيون في شرقي القدس من الحصول على الخدمات على أسس تمييزية وعقابية منذ الإعلان عن ضمها رسمياً في ٣٠ تموز ١٩٨٠. وفي العام ١٩٩٩، لم يخصص سوى ١٠٪ من موازنة بلدية القدس للأحياء الفلسطينية، مع العلم بأن سكانها كانوا يشكلون في ذلك الوقت ما يزيد على ثلث العدد الكلي لسكان المدينة.^{٢٨٨} وما يزال هذا النوع من الحرمان قائماً حتى هذا اليوم، وفي وسع المرء أن يراه من خلال حرمان الفلسطينيين من خدمات التعليم والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة، ناهيك عن الخدمات الاجتماعية والطبية وغيرها.

وتشير البيانات إلى أن ما يربو على ٤٣٪ من الفلسطينيين في القدس معزولون عن مدينتهم بفعل جدار الضم والتوسع، ويعانون من أسوأ حالات الحرمان من الحصول على الخدمات.^{٢٨٩} وعلى الرغم من أن هؤلاء الفلسطينيين، البالغ عددهم ١٤٠,٠٠٠ نسمة ويعيشون في أحياء كفر عقب ومخيم شعفاط وضاحية السلام (حي عناتا) ورأس شحادة وأبو ديس ورأس خميس، يحملون بطاقات الهوية المقدسية ويدفعون الضرائب للبلدية، فإن الضرر الذي تكبدته التجمعات التي يسكنون فيها يفوق غيرها. ففي هذه التجمعات، وكما هو الحال في مناطق أخرى من شرقي القدس، يتسبب الحرمان من الحصول على الخدمات في خلق ظروف معيشية تعيسة تتضاءل الفرص المواتية لتحسنها.^{٢٩٠}

ومن بين جميع الفلسطينيين الذين يقطنون ضمن حدود بلدية القدس خلف الجدار، فليس هناك سوى ٣٠٠ أسرة موصولة بشبكة المياه التي تديرها شركة هاغايحون الاسرائيلية [شركة المياه والصرف الصحي في القدس]، على الرغم من أن هذه الأسر تدفع الرسوم لقاء الخدمات التي تقدمها هذه الشركة.^{٢٩١} وفي الوقت الذي قررت فيه منظمة الصحة العالمية أن الحد الأدنى لاستهلاك المياه للفرد لغايات الحد الأدنى من مستويات الصحة والنظافة الشخصية يقف عن ٣٦,٥ متر مكعب في السنة، فلا يزود سوى ٢٠ متراً مكعباً من المياه للمقيمين في هذه الأحياء.

^{٢٨٨} بتسيلم، « الامتناع عن الاستثمار في البنية التحتية وعن تقديم الخدمات في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية»، ١ كانون ثاني ٢٠١١. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/infrastructure_and_services [فيما يلي: بتسيلم، « الامتناع عن الاستثمار في البنية التحتية»].

²⁸⁹ Association for Civil Rights in Israel (ACRI), East Jerusalem: Facts and Figures 21, 2017 May 1, 2017, available at: <http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2017/05/Facts-and-Figures-2017-1.pdf> [hereinafter ACRI, East Jerusalem].

²⁹⁰ Edo Konrad, "Let's not forget that East Jerusalem Palestinians are stateless," 972+ Magazine, 16 October 2015, available at: <https://972mag.com/lets-not-forget-that-east-jerusalem-palestinians-are-stateless/112840/>

²⁹¹ ACRI, East Jerusalem, 11, *supra* note 289

وترفض سلطة المياه ووزارة البنى التحتية الاسرائيليتان تمديد المزيد من أنابيب المياه²⁹² وفي هذا السياق، جرى فصل جميع المنازل تقريباً في مخيم شعفاط والأحياء الثلاثة التي تحيط به لعدة أسابيع، بدءاً من شهر آذار ٢٠١٤، عن شبكة مياه البلدية بصورة كاملة²⁹³. وفي هذا اليوم، لا تكفي خطوط المياه في [مخيم] شعفاط ورأس خميس ورأس شحادة وضاحية السلام إلا لما نسبته ١٠٪ من سكان هذه التجمعات بسبب رفض البلدية إعداد مخطط لتمديد خطوط إضافية²⁹⁴ وعلاوة على ذلك، لا يقع سوى ١٠٪ من جميع أنابيب الصرف الصحي في القدس في الأحياء الفلسطينية.

وقد شاهد سكان ضاحية السلام بأم أعينهم الحي الذي يقطنون فيه يتحول إلى مكب للنفايات، حيث باتت النفايات تزيد في ارتفاعها عن أسطح منازل هؤلاء السكان في الوقت الذي ترفض فيه بلدية القدس حل هذه المشكلة²⁹⁵ كما لجأ سكان حي رأس خميس إلى تعبيد الطريق الرئيسي المؤدي إلى حيهم بعدما بات من الواضح أن البلدية ستواصل رفض تعبيده²⁹⁶ وفي أبو ديس، وهو حي من أحياء شرقي القدس التي عزلها الجدار في العام ٢٠٠٢، يعاني السكان من القيود التي تحول بينهم وبين الحصول على الخدمات الصحية. فعلى سبيل المثال، قال أحد السكان الذي أجرى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مقابلة معه أنه بات يتعين عليه أن يسافر إلى مستشفى بيت جالا للحصول على العلاج الطبي بعد أن أصيب بفشل كلوي. وهذا يستغرق منه ٤٠ دقيقة في السيارة ثلاث مرات كل أسبوع، عوضاً عن التوجه إلى مستشفى المطّلع في شرقي القدس، والذي لا يبعد سوى ٣,٤ كيلومتر عن بيته²⁹⁷ وفيما يتصل بمراكز الرعاية الصحية المخصصة للأطفال الرضع، فلا يوجد إلا ست منها في شرقي القدس، بالمقارنة مع ٢٦ مركزاً تقع في الشطر الغربي من المدينة.

ويتعرض السكان الفلسطينيون المقيمون في أحياء شرقي القدس على كلا جانبي الجدار للضغط بهدف إكراههم على الرحيل عنها بفعل السياسات التي ما تنفك "اسرائيل" تنفذها على صعيد حرمانهم من الحصول على الخدمات الأساسية، وهي سياسات تشكل انتهاكاً لحقوقهم الأساسية، كالحق في نوعية حياة ملائمة. فبسبب النقص الذي يبلغ ٢,٠٠٠ غرفة صفية، لا ينتظم سوى ٤١٪ من الطلبة الفلسطينيين، البالغ عددهم ١٠٩,٤٨١ طالباً وطالبة، في المدارس البلدية

292 ACRI, East Jerusalem 2015: Facts and Figures, 12 May 11, 2015, <http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2015/05/EJ-Facts-and-Figures-2015.pdf> [hereinafter, ACRI, East Jerusalem 2015].

293 Gianluca Mezzofiore, "Fenced-in East Jerusalem Arab Neighbourhoods Left Without Running Water," International Business Times, 8 April 2014, available at: <http://www.ibtimes.co.uk/fenced-east-jerusalem-arab-neighbourhoods-left-without-running-water-1443928>

294 ACRI, East Jerusalem, 5, *supra* note 289

٢٩٥ بتسليم، «بلدية القدس أتاحت لجهات خارجية عن القانون بتحويل حي ضاحية السلام في شرقي القدس إلى مزبلة»، ١٣ تموز ٢٠٠٨. وهذا التقرير منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/20080713_illegal_damping_of_garbage_in_dahyat_a_salam

296 Nir Hasson, "Palestinian Neighborhood, Abandoned by Jerusalem, Paves Its Own Road", Haaretz, 12 April 2016, available at: <http://www.haaretz.com/israel-news/premium-1.713925>

297 OCHA oPt, "The humanitarian impact of the Barrier on Palestinian communities in and around East Jerusalem, in the Abu Dis area," 9 July 2014, available at: <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-impact-barrier-palestinian-communities-and-around-east-jerusalem-abu-dis-area>

ضمن نظام التعليم الرسمي.^{٢٩٨} كما تقل أعداد الطلبة في مرحلة الدراسة الثانوية، حيث يلتحق ما نسبته ٤١٪ منهم بالمدارس دون أن يحظوا بوضع رسمي فيها، بينما تصل نسبة من يدرسون في مدارس خاصة إلى ١٧٪.^{٢٩٩} وفي العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، كان ما يقرب من ٨٥٧ غرفة صفية، من أصل ١,٨١٥ غرفة يستخدمها الطلبة الفلسطينيون ضمن نظام التعليم الرسمي في شرقي القدس، في حالة رديئة أو لا تستوفي المعايير المطلوبة.^{٣٠٠}

وفضلاً عما تقدم، لا يخدم الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس سوى سبعة من مجموع موظفي البريد، وغالباً ما يزيد وقت الانتظار في مكتب البريد على ساعتين. وبالإضافة إلى تقديم الخدمات على أساس تمييزي، يُحرم الفلسطينيون من سكان القدس الشرقية من الخدمات التي تقدمها المؤسسات البلدية، من قبيل وزارة الداخلية في القدس، حيث يُحرمون في حالات ليست بالقليلة من القدرة على متابعة طلبات الإقامة، التي تعد شرطاً يتعين على الفلسطينيين استيفاؤه لكي يتمكنوا من البقاء في شرقي القدس.^{٣٠١}

وتفرز هذه الطائفة الواسعة من الخدمات التي يُحرم منها الفلسطينيون بيئة قهرية ليس لها نهاية، حيث تفضي إلى ترحيلهم من أحيائهم في شرقي القدس إلى أماكن أخرى من الضفة الغربية. وهذا بدوره يمكّن الحكومة الاسرائيلية من أن تسحب من هؤلاء الفلسطينيين هوياتهم المقدسية (حقهم في الإقامة)، وأن تحظر عليهم البقاء في مدينتهم. كما تضمن هذه البيئة القسرية للحكومة الاسرائيلية تنامي أعداد السكان اليهود الاسرائيليين في القدس، في ذات الوقت الذي تقلص فيه تعداد السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في المدينة.

هناك سياسة اسرائيلية مخططة ومتعمّده تتمثل في تقليل الخدمات المقدمة للفلسطينيين، مثل المياه، إصلاح الشوارع وتعييدها، التأمين الصحي، والخدمات التابعة للبلدية من جمع نفايات ونظافة عامة. لا تمارس هذه السياسة فقط في الأحياء والمناطق التي فصلها الجدار إلى خارج القدس مثل كفر عقب، وإنما في البلدة القديمة من القدس أيضاً، حيث تتجاهل [بلدية القدس] عمليات جمع النفايات والحفاظ على النظافة فيها.

كما يبدو واضحاً سوء الخدمات البلدية ونقصها الحاد في البلدات والأحياء الفلسطينية [داخل الجدار] مثل سلوان، راس العمود، جبل المكبر، وادي حلوة، ومناطق ثانية ابعد من سلوان. هذه المناطق المكتظة بالسكان، تفتقر للشوارع الجيدة، وتفتقد إلى نظام تعليم جيد، وبنيتها التحتية مدمرة. البلدية تتجاهل هذه المناطق، مما يجعل الحياة فيها أمراً صعباً قد يجبر الناس فيها على الرحيل إلى ما هو أفضل. هذه المناطق هي ذاتها المستهدفة لنقل المستعمرين اليهود إليها،

298 ACRI, East Jerusalem 2015, 6, *supra* note 292

299 *Ibid.*

300 ACRI, East Jerusalem, 3, *supra* note 289

٣٠١ بتسليم، «الامتناع عن الاستثمار في البنية التحتية»، الهامش رقم (٢٨٨) أعلاه.

إذا فسياسة إهمال الخدمات وسياسات التضييق على الناس من خلال الحرمان من رخص البناء وعمليات هدم البيوت، بالإضافة إلى فرض الغرامات والضرائب العالية جداً على السكان، كل هذه السياسات المختلفة هدفها إجبار الفلسطينيين الرحيل عن مدينة القدس.

البيئة القهرية الموجودة في القدس تؤدي إلى تهجير قسري للفلسطينيين. ومثلما يتم تداوله في الإعلام، أعلنت "إسرائيل" أن مخططاتها في القدس تهدف إلى التقليل من نسبة السكان الفلسطينيين الموجودين فيها خلال العشرة سنوات القادمة.^{٣٠٢} إن إحدى أبرز السياسات استخداماً لتهجير الفلسطينيين من القدس هي سياسة سحب الهويات وحقوق الإقامة. ولكن، هناك العديد من السياسات والإجراءات التي تشكل ضغطاً وتجبر الفلسطينيين على الرحيل بشكل ارادي، فالكثير من الفلسطينيين يقررون مغادرة المدينة لأنهم أصبحوا غير قادرين على تحمل البيئة القهرية التي تفرض عليهم.

الأحياء التي أخرجت من القدس بفعل الجدار

في الأغلب، ينتقل الفلسطينيون الذين لا يحتلمون البيئة القهرية التي فرضت عليهم في القدس إلى مناطق أخرى تابعة لبلدية القدس لكنها فصلت عن المدينة بفعل جدار الفصل، مثل منطقة مخيم شعفاط. وهذه المناطق مزدحمة بالسكان، الشوارع والمباني فيها تقام بشكل عشوائي وبدون ترخيص وتخطيط. لو زرت هذه المناطق لرأيتهم الفقر والحرمان والتهميش. ينتقل الفلسطينيون إلى تلك المناطق فقط لقدرتهم على استئجار أو شراء المنازل بأسعار معقولة.

تخضع هذه المناطق من ناحية إدارية لبلدية القدس التي من المفترض أن تديرها. لكن في الحقيقة، تعمل البلدية على جمع الضرائب من سكان تلك المناطق ولا تقدم لهم مقابل ذلك أي خدمات أو بنية تحتية، فلا تقوم البلدية بجمع النفايات وتصريف المجاري، ولا تقوم بإصلاح الشوارع أو بتعبيدها، تعيش تلك المناطق كالعشوائيات، بنيتها التحتية مدمرة، البنايات غير مخططة، وتفتقر لأبسط الخدمات والمنشآت الخدمية كالمدارس والمراكز الصحية. هذا كله نتاج سياسة تمييز اسرائيلية تمارس منذ سنوات وتراكمت نتائجها لتشكّل مسألة يصعب حلّها.

في نية الحكومة الاسرائيلية ومخططاتها التنفيذية إخراج هذه المناطق من حدود

٣٠٢ المخطط العام المحلي للقدس ٢٠٠٠، المنشور في ١٣ أيلول ٢٠٠٤ كمخطط رسمي لجميع التخطيط البلدي ضمن حدود بلدية القدس. في هذا المخطط الرئيسي، تم عنونة الهدف السياسي الرئيسي: «الإبقاء على أغلبية اسرائيلية-يهودية متينة». وبشكل خاص، هدف مخطط القدس العام إلى الحفاظ على نسبة أغلبية قدرها ٧٠٪ لصالح الاسرائيليين اليهود مقابل ٣٠٪ لوجود الفلسطينيين داخل المناطق الواقعة ضمن حدود بلدية القدس. ومن الجدير ذكره أنه بالرغم من الهدف لترميز هذه النسبة، إلا أن المخطط أقرّ بشكل واضح أن النسبة الديموغرافية المتوقعة ستكون ٦٠:٤٠ لصالح اليهود على حساب الفلسطينيين مع بداية العام ٢٠٢٠. وتم تطوير عدد من المخططات الأخرى في السنوات اللاحقة، والتي على الرغم من عدم تملكها للصفة الرسمية، لكن حظيت بدعم من العديد من القادة الاسرائيليين الرسميين. للمزيد من المعلومات، أنظر: مركز بديل، «التنظيم والتخطيط الحضري»، ص ٣٩-٤١، الهامش رقم (٢٣٣) أعلاه.

بلدية القدس، نحن بصدد الحديث عن عدد كبير يتراوح ما بين ٥٠-٧٠ ألف فلسطيني ممن يحملون بطاقة هوية القدس ويسكنون في هذه المناطق التي أخرجها الجدار. تخطط الحكومة الاسرائيلية لإخراج هذه المناطق من حدود بلدية القدس ما سيؤدي إلى حرمان سكانها من مواطنتهم وحقهم في الإقامة في المدينة.

بشكل عام، فرض على الفلسطينيين أن يعيشوا في ضائقة اقتصادية واجتماعية كبيرة تجبرهم على الرحيل، والسبب خلف هذه الضائقة هو سياسي بامتياز. السبب هو السياسات العنصرية التي تمارسها "اسرائيل" ضد الفلسطينيين، هدفها تغيير ديموغرافيا المدينة من خلال تقليل نسبة الفلسطينيين في القدس.

مازن الجعبري، مدير دائرة تطوير الشباب، القدس

مقابلة: ١٩ شباط ٢٠١٧

الخلاصة

في الوقت الذي تهدف فيه السياسات الاسرائيلية الأخرى، التي تتناولها باقي أوراق عمل هذه السلسلة بالبحث والتحليل، إلى الترحيل القسري للفلسطينيين بشكل فردي، فإن سياسة الحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية والحصول على الخدمات يكتسب صفة جماعية، حيث تستهدف التجمعات السكانية الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني بعمومه. وترتبط هاتان السياستان (الحرمان من المصادر والخدمات العامة)، بالإضافة إلى ما تفرزانه من أثر جماعي، ارتباطاً لا ينفك عن بعضهما بعضاً، حيث أن وجود الواحدة منهما يفضي إلى وجود الأخرى. فعلى سبيل المثال، يتسبب الحرمان من الحصول على الطاقة في وضع العقوبات أمام تقديم عدد ليس بالقليل من الخدمات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة و"اسرائيل" أو حرمان الفلسطينيين منها حرماناً تاماً. وفي الوقت نفسه، فقد يفضي غياب خدمات الصرف الصحي أو جمع النفايات أو نقصها إلى بيئة معيشية غير صحية وملوثة تفرز أثارها على القطاع الزراعي. ولا تشكل هذه السياسات ممارسة تستهدف حرمان الفلسطينيين من الحق في تقرير مصيرهم فحسب، بل تسهم إسهاماً مباشراً في تخلف التجمعات السكانية الفلسطينية، مما يؤثر بدوره على قدرة سكانها الفلسطينيين على التمتع بمستوى معيشي ملائم على وجه العموم، ويقلص الإمكانيات المتاحة أمامهم للبقاء في بيوتهم وأراضيهم.

ويتخطى ما تقوم "اسرائيل" من الاستيلاء على الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة الشروط التي يمكن اعتبارها بمثابة ضرورة عسكرية إلى حد بعيد، بل يشكل هذا الاستيلاء إنتهاكاً صارخاً لقواعد الاحتلال التي يرسبها القانون الدولي بأحكامه وقواعده. وتفرز هذه السيطرة والحرمان بيئة قهرية تُفرض على السكان الفلسطينيين الذين يكابدون الأضرار منها، ولا سيما عندما يلحق الضرر بمواردهم الأساسية، كالمياه أو الكهرباء. ويفرض غياب هذه الموارد الأساسية عقبات أمام الفلسطينيين في حياتهم اليومية، مما يضعهم تحت ضغط يدفع بالمتضررين إلى الانتقال من مناطق سكناهم، بل يتسبب في بعض الأحيان إلى ترحيلهم قسراً عنها. كما تقتضي الأهمية أن نشدد على أن أزمة المياه والكهرباء التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة تنبع مما تقوم به "اسرائيل" من استيلاء غير مشروع على الموارد الفلسطينية. فهذه أزمة من صنع

البشر، وليست أزمة طبيعية. وبناءً على ذلك، يكمن الحل في وضع حد للممارسات التي تنفذها "إسرائيل" دون وجه قانوني وترك السيطرة على هذه الموارد وإعادتها إلى الفلسطينيين، حيث ينبغي إعادة تأطير حق الفلسطينيين في الوصول إلى مواردهم الطبيعية ضمن إطار حقهم غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم. ومن جانب آخر، قد يكون حرمان الفلسطينيين من الحصول على الخدمات إما نتيجة لحرمانهم من الوصول إلى مواردهم الطبيعية أو سياسة قائمة بذاتها. ويخلف الافتقار إلى الخدمات آثاراً ضارة على تقديم خدمات التعليم والصحة والصرف الصحي، ناهيك عن الحق في العمل والحق في مستوى معيشي ملائم واللذين يكفلهما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الآثار العامة التي يخلفها غياب الخدمات الأساسية يجعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على أولئك الأفراد أن يبقوا في بيوتهم وديارهم. فحسبما سبق أن أشرنا في مبحث الإطار القانوني أعلاه، لا ينحصر البعد القسري في الترحيل القسري في استخدام القوة المادية، بل قد يشمل القسر كذلك الإكراه بشقيه المادي والمعنوي ما يشكل قهراً يدفع أولئك المتضررين منه للرحيل عن مناطق سكنهم. وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن معظم، إن لم يكن جميع، التجمعات السكانية الفلسطينية مستهدفة بأكثر من سياسة من سياسات الترحيل القسري، فإن البيئة القهرية التي يخضعون لها تتبين وتتكشف على نحو أكثر جلاءً.

إن العلاقة السببية القائمة بين السياسة التي تنتهجها "إسرائيل" في حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية والخدمات التي يحتاجون إليها من جانب، والترحيل القسري من جانب آخر، واضحة لا لبس فيها. وبناءً على ذلك، يمكن تحديد وجود علاقة مباشرة بين هذه السياسة وارتكاب جرائم حرب في الأرض الفلسطينية المحتلة. فتنفيذ هذه السياسة بصورة منهجية وعلى نطاق واسع قد يرقى بالترحيل القسري الذي يتمخض عن حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد والحصول على الخدمات إلى مرتبة جريمة ضد الإنسانية. وتفرز طائفة واسعة من الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان، والمرتبطة بهذه السياسة، آثارها على الفلسطينيين في كل يوم. فهذا الحرمان يؤثر على حقوق أساسية من قبيل الحق في السكن اللائق، والحق في الصحة، والحق في التعليم والحق في عدم التمييز.

ويشكل الحرمان من الخدمات أحد أوضح الأمثلة والشواهد على التمييز المنهجي والمأسس الذي تمارسه "إسرائيل" بحق الفلسطينيين. فتأثير سياسة الحرمان بحكم الأمر الواقع، وليس من خلال أوامر عسكرية أو تشريعات واضحة، يهدف تحديداً إلى إخفاء الإجراءات التي تعنى بحرمان الفلسطينيين من الحصول على الخدمات على نحو متعمد ومقصود. وقد يرقى هذا النظام التمييزي، الذي يقترن مع سياسات إسرائيلية أخرى كنظام استصدار التصاريح أو مصادرة الأراضي أو قمع المقاومة، إلى جريمة «إخضاع فئة أو فئات عنصرية، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً»، وبهذا ترقى هذه السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين إلى مرتبة جريمة الفصل العنصري بموجب أحكام الاتفاقية الدولية لقمع جريمة

الفصل العنصري والمعاقبة عليها (١٩٧٦). التي تسري على الفلسطينيين في "إسرائيل" وفي الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتخضع كل فئة من فئات السكان الفلسطينيين لأنظمة تمييزية متباينة تتفاوت في جسامتها، لكنها ترتبط بسمة عامة واحدة: وهي وضع الفلسطينيين في مرتبة أدنى من مرتبة المواطنين اليهود الاسرائيليين. وتشكل الطريقة التي تتبعها "إسرائيل" في معاملة الفلسطينيين في "إسرائيل" والأرض الفلسطينية المحتلة نظاماً تمييزياً عاماً يرمي إلى فرض سيطرتها على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي مع أقل عدد من السكان الفلسطينيين الأصليين المقيمين عليها. وفي داخل "إسرائيل"، تعمل السلطات الاسرائيلية على حصر وتركيز وجود الفلسطينيين في مناطق جغرافية محددة بغية تحجيم نموهم السكاني، وأو تهجيرهم قسراً من خلال التشريعات والسياسات الاسرائيلية التي تحول دون تمتعهم بالمساواة التامة وتقيّد وصولهم إلى مؤسسات الدولة وإلى الموارد والخدمات التي يحتاجون إليها.

وعليه، يسهم حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية، إلى خلق بيئة قهرية تتسبب في ترحيلهم قسراً من ديارهم وتساهم بشكل فعّال في تقويض الإمكانية المتاحة لهم في ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم. وتتعارض هذه السياسات الاسرائيلية تعارضاً مباشراً مع القواعد القطعية الأمرة التي يشملها القانون الدولي ومع بعض أكثر الأحكام الأساسية والجوهرية من أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما تشكل جريمة مستمرة بحق أبناء الشعب الفلسطيني. وبذلك، تثير هذه الانتهاكات التزامات الأطراف الأخرى تجاه الشعب الفلسطيني وما يترتب عليها لوضع حدٍ لتلك الانتهاكات الجسيمة.

التوصيات

بناءً على الالتزامات المترتبة على الدول الأطراف الأخرى (الثالثة)، يدعو بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين تلك الدول إلى:

- تنفيذ أحكام المادة المشتركة الأولى من اتفاقيات جنيف بشأن اتخاذ جميع التدابير المتاحة التي تكفل وضع حد للترحيل القسري الذي تنفذه "إسرائيل" بحق الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.
- تنفيذ أحكام المادة (١٤٦) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن ملاحقة الأفراد الموجودين في أقاليم تلك الدول والذين شاركوا مشاركة مادية في الترحيل القسري للفلسطينيين ومحاكمة هؤلاء الأفراد أمام المحاكم الوطنية للدول بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، أو تسليمهم لطرف سام متعاقد لكي يمثلوا أمام محكمة فيه.
- تطبيق جميع التدابير المتاحة لضمان احترام اتفاقية جنيف الرابعة والالتزام بها.
- وضع حد لأي حالة خرق تمس القواعد القطعية الأمرة التي يبرعها القانون الدولي والإحجام عن الاعتراف بشرعية أي وضع يترتب على أي خرق جسيم، والامتناع عن تقديم العون أو المساعدة في الإبقاء على ذلك الوضع.
- إعداد الآليات واتخاذ التدابير الفعّالة التي تلزم "إسرائيل" بالامتثال للقانون الدولي. وينبغي متابعة المسؤولية والمساءلة عن فقدان الأرواح، والمشاكل الصحية الخطيرة، والخسائر المادية والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية من خلال إجراءات التحقيق المستقلة، والعمل بموازاة ذلك على جبر الضرر وملاحقة أولئك الذين يثبت تورطهم في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويطالب مركز بديل هيئة الأمم المتحدة والهيئات الدولية الإقليمية بأن:

- تشجب استمرار "اسرائيل" في الإحجام عن التعاون مع آليات الأمم المتحدة، بما فيها لجان التحقيق والإجراءات الخاصة.
- اتخاذ التدابير الفعّالة التي تكفل وضع حد لحالة الإفلات من العقاب التي تتمتع بها "اسرائيل"، ووضع حد على الفور لسياستها المنهجية التي تقوم على حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية والحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها في الأرض الفلسطينية المحتلة وداخل "اسرائيل".
- الاعتراف بأن حالات خرق "اسرائيل" للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تضرب جذورها في الاحتلال الحربي الاسرائيلي الذي طال أمده والجاثم على الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو احتلال يرقى إلى مرتبة الاستعمار. والإعلان عن نظام الاحتلال طويل الامد، وما ينطوي عليه من سمات متأصلة من التمييز العنصري والضم، نظاماً يتعارض مع القانون الدولي ويحرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وإنصافه.

وينبغي للأطراف الوطنية والدولية الفاعلة أن تبذل كل ما في وسعها من أجل:

- توظيف المصطلحات القانونية الملائمة وتطبيقها على الواقع الحالي الذي تعيشه الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تحديد الممارسات التي تُعزى إلى "اسرائيل"، بما فيها حرمان الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية والحصول على الخدمات الأساسية، باعتبارها تشكل فعلاً من أفعال الترحيل القسري.
- مواصلة العمل على ترسيخ فهم ما يشكل «بيئة قهرية» لغايات تحديد الشواهد التي تدلل على ترحيل الفلسطينيين قسراً عن مناطق سكنهم داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وتطبيق إطار منطقي مشابه على السياسات التي تنفذها "اسرائيل" تجاه الفلسطينيين داخل "اسرائيل".
- والاعتراض على السياسات والممارسات التمييزية المأسسة التي تنفذها السلطات الاسرائيلية من خلال تحدي نظامها القانوني الذي تفرضه على أبناء الشعب الفلسطيني، والذي يتعارض مع المعايير والقواعد الدولية المرعية، وتشكيل إطار دولي فعال لحماية الفلسطينيين؛ ذلك انه من الثابت أن "اسرائيل" لا تبدي

الاستعداد للوفاء بالالتزامات الواقعة على عاتقها فحسب، وإنما تنكر الحقوق الأساسية
الواجبة لأبناء الشعب الفلسطيني وتنتهكها.

تتناول سلسلة أوراق العمل حول «التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية» سياسات وإجراءات التهجير القسري التي يتعرّض لها الفلسطينيون على جانبي الخط الأخضر. يترك هذا التهجير القسري أثراً وخيمة على الحياة اليومية للفلسطينيين ويهدّد وجودهم في وطنهم. وتعتمد سلسلة أوراق العمل تفسيراً شاملاً لمنهج المعالجة القائم على حقوق الإنسان، بحيث تشدّد على أن الالتزامات التي يملها القانون الدولي ويوجبها ينبغي أن تتقدم على الاعتبارات السياسية وتحل محلّها، ويستدعي تحديد الفروقات الدقيقة والدلالات الأعمّ التي ينطوي عليها التهجير القسري للسكان دراسة متأنية وتمعّنة للسياسات الإسرائيلية التي ترمي إلى تهجير الفلسطينيين قسراً من ديارهم وأرضهم، ناهيك عن الدور الذي تؤديه في إنفاذ المنظومة العامة التي تتبّعها إسرائيل في قمع المواطنين الفلسطينيين واضطهادهم.